الاقتصاد

العدد
613

أسواق..
البنوك الرقمية..

الملف..
القطاعات الـ 7 الأكثر جذبًا للاستثمار

كرييتڤ..
سيارات طائرة..

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

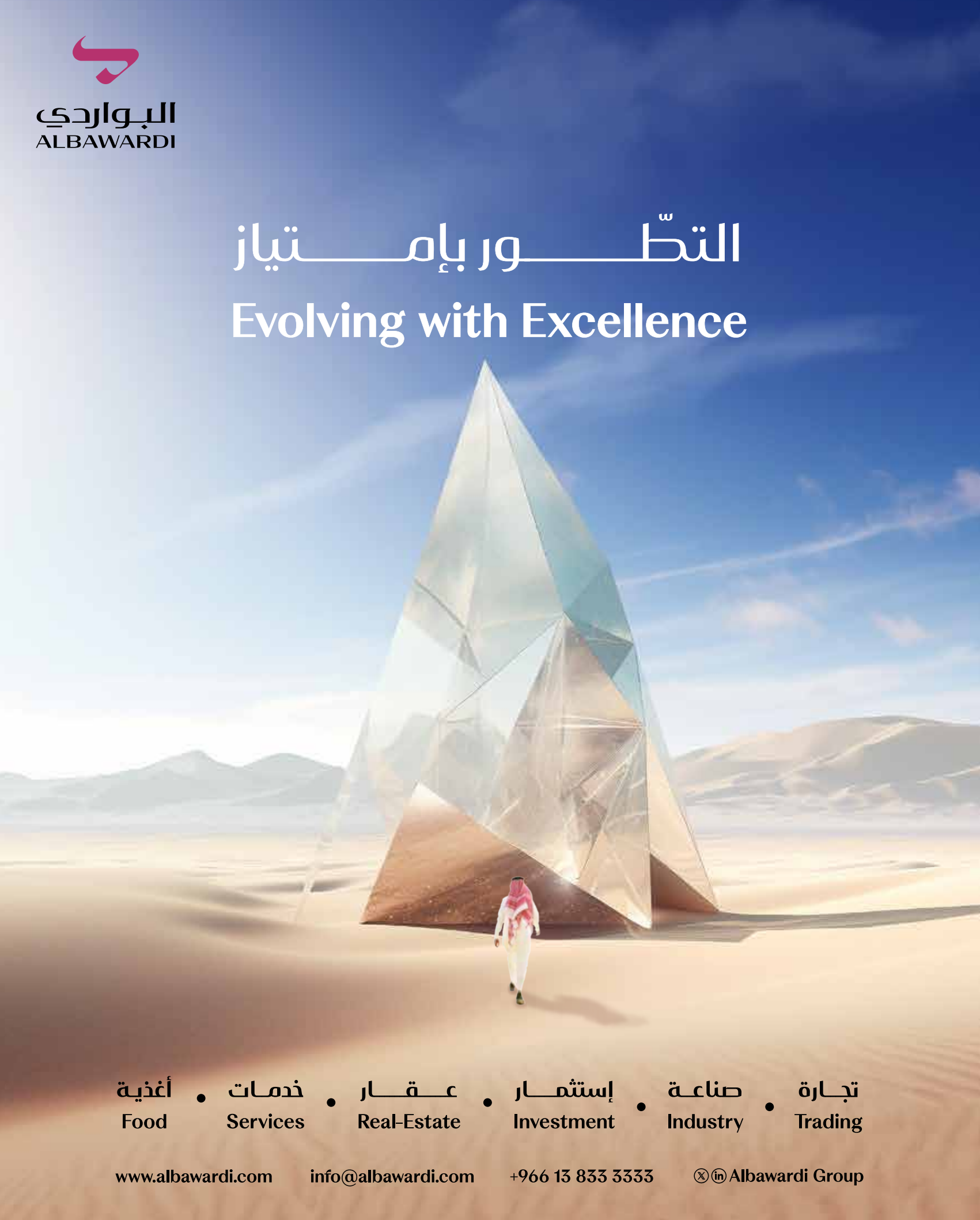
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 613

يناير/فبراير 2025م
(جمادى الثانية/رجب 1446هـ)
السنة الثامنة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـد بن عبـدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رمزًا جديدًا للريال!

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

تجسيدًا لثقافة المملكة وتراثها العريق، وانعكاسًا لقوتها الاقتصادية الآخذة في النمو على كافة المستويات، اعتمد البنك المركزي رمزًا للريال السعودي، يحمل اسم العملة الوطنية "ريال" بتصميم مستوحى من الهوية الثقافية والتراثية الممتدة للمملكة.

وهي خطوة يمكن وصفها بـ "التاريخية"، كونها ليست تغيير شكلي للرمز المالي، بقدر تعبيرها عن مدى قوة الحضور في الاقتصاد العالمي؛ إذ تمتد انعكاساتها إلى جوانب متعددة، فبجانب تأكيدها على هوية المملكة الاقتصادية والاعتزاز بالهوية الوطنية والانتماء الثقافي، فإنها ترسخ مكانة العملة كرمز وطني، وتُعزز الثقة بالريال السعودي كعملة مستقرة في الأسواق الدولية، لتصبح أكثر قبولاً في التعاملات الدولية والعلاقات التجارية، مما يؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم الاقتصاد الوطني.. (فالعملة التي تحمل رمزًا معروفًا تتمتع – بلا شك- بثبات أكبر أمام تقلبات الأسواق).

فإن وضع رمز رسمي للعملة الوطنية خطوة مهمة تحمل في طياتها فوائد عديدة، بدءًا من تيسير التواصل والاتفاق في المعاملات الدولية، مرورًا بتسهيل عمليات التحويلات والتبادل الإلكتروني وإدارة الحسابات بدقة وكفاءة، وانتهاءً بمواكبة التطورات العالمية في المجال المالي والتكنولوجي، وهو في مجمله يُعزز ثقة المستثمرين والتجار في استخدامها سواء في المعاملات اليومية أو الاستثمارات طويلة الأجل.

وانطلاقًا من أن رموز العملات (ليست بحد ذاتها هي ما تمنح العملة قيمتها، بل الاقتصاد الذي يقف خلفها)، فإن تعزيز الريال السعودي بهوية واضحة ومميزة، جاء انعكاسًا لحالة الازدهار والنمو الاقتصادي، الذي تعيشه المملكة منذ انطلاق رؤيتها 2030م؛ إذ أصبحت المملكة من أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نموًا، وأكبر اقتصاد في العالم العربي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط، ويواصل اقتصادنا الوطني تحقيق نموه المستدام لاسيما في الأنشطة غير النفطية، ويستكمل قصة نجاحه في تعزيز استدامة القطاع المالي، ودور القطاع الخاص، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة في كافة القطاعات، وفقًا لمستهدفات رؤية 2030م.

ويبقى أن الرمز الجديد للريال السعودي يُمثل تطورًا مهمًا يعكس الهوية الوطنية ويواكب التحولات الاقتصادية التي تعيشها بلادنا، فإنها خطوة تُعزز حضورنا على المستوى المحلي والدولي، مما يُسهم في تعزيز الثقة بالريال السعودي، ودعم رؤية المملكة نحو مستقبل مالي أكثر تطورًا واستقرارًا.

الملف

القطاعات الـ 7 الأكثر جذبًا للاستثمار 6

أسواق

تقلبات المشفرة إلى أين؟ 32

البنوك الرقمية.. المستقبل يبدأ من هنا! 38

اقتصاديات

قطاع الأعمال والإنفاق الاجتماعي 14
الدليفري.. قطاع استثماري واعد 20
خشب النخيل.. كنوز مخفية 26

تحليل

هل يكون دائمًا الاستثمار بحذر ناجح؟ 40

كريتيف

سيارات طائرة.. كابتن في الأرض والسماء 46

محطات افتراضية للطاقة! 52

تقرير

السفر الداخلي يواصل الانتعاش 68

لاقندر

المملكة تزرع الحياة في قلب صحاريها 56

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 74

ثروات

النقل الحضري يعادل إنتاجية أعلى! 62

رأي

من أين سيأتي النمو الاقتصادي العالمي؟ 31
عبدالعزيز المقبل

"ما لا يتم تصنيعه في المملكة"! 43
محمد اليامي

"بايلوت" فتح الحساب الاستثماري! 67
صباح التركي

القطاعات الـ 7 الأكثر جذبًا للاستثمار

الاقتصاد - هيئة التحرير

تتفق العديد من التقارير المعنية بتصنيف البلدان الأكثر احتمالاً لجذب الأموال على أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أبرز المناطق الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وأن هناك سبعة قطاعات باتت هي الأكثر جذبًا للاستثمارات في المنطقة.

ويتصدر هذه القطاعات قطاع الرعاية الصحية بنسبة 24%، ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 19%، وفي المركز الثالث قطاع الطاقة الشمسية والرياح بنسبة 18%، ثم على التوالي، قطاع إنتاج الغذاء 17%، وقطاع النفط والغاز 13%، وقطاع البنوك 6%، وأخيرًا، قطاع التعدين والذهب بنسبة 3%.

ووفقًا لمؤشر "كيرني" لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024م، فإن الولايات المتحدة جاءت في المرتبة الأولى على مستوى العالم، وهو ما يرجع لمعدلات النمو المستمرة للاقتصاد الأمريكي، وكونها الأسرع نموًا في مجموعة السبع، واستحوذت كندا، على المركز الثاني، فيما قفزت الصين إلى المركز الثالث، بعد أن كانت تحتل المركز السابع، ويليها في المركز الرابع المملكة المتحدة، ثم ألمانيا وفرنسا واليابان.

واستحوذت المملكة على المركز الـ 14، متقدمةً بذلك عشرة مراكز، بعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 24، وهو ما يعكس الأولوية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تسعى المملكة لتحقيق تدفقات بقيمة 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030م.

وتُعد المملكة أحد أهم الوجهات المحتملة للمستثمرين، إذ تهتم المملكة بتطوير البنية التحتية للقطاعات الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات اللازمة لبدء الأعمال التجارية، وإتاحة بيئة استثمارية فاعلة تشجع الشركات والمستثمرين، فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد المحلي، واستضافة عديد من المنتديات والمعارض الاستثمارية، التي توفر منصة لتبادل المعرفة والخبرات وتبرز الفرص المتاحة.

أولاً: قطاع الرعاية الصحية

ويأتي قطاع الرعاية الصحية من أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، حيث يستحوذ على 24% من الاستثمارات، وقد بلغت قيمة سوق خدمات الرعاية الصحية على مستوى العالم حوالي 11.3 تريليون دولار عام 2022م، ومن المتوقع أن تصل إلى 19 تريليونًا بحلول عام 2028م، بنمو سنوي مركب بنسبة 8.96%، أما في منطقة الشرق الأوسط، فيشهد الطلب على خدمات الرعاية الصحية نموًا كبيرًا؛ ففي تقرير لمنصة "فورتشن بيزنس إنسايتس"، بلغ حجم سوق خدمات الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 226.97 مليار دولار عام 2023م، ومن المتوقع أن يصل إلى 412.25 مليارًا في 2032م، بمعدل نمو سنوي مركب 6.9%.

وبالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية في بعض بلدان الشرق الأوسط، قد يستمر الارتفاع في نصيب الفرد من الإنفاق على قطاع الصحة، إذ أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، سيصل إلى 135.5 مليار دولار بحلول عام 2027م.

وينمو سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا القطاع بصورة واضحة، وهو ما يرجع إلى عديد من العوامل، وعلى رأسها تزايد عدد السكان، والإقبال على شراء الخدمات الصحية عالية الجودة، والوعي المتزايد بأهمية الرعاية الصحية الوقائية، وظهور وانتشار عديد من الأمراض، وكذلك المبادرات الحكومية لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، وقيام بعض الحكومات بجعل التأمين الصحي إلزاميًا، إدراكًا لأهمية الدور الذي تلعبه الرعاية الصحية في تحقيق واستدامة التنمية.

وفيما يتعلق بالمملكة، يحتل قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة المركز الثالث من حيث حجم الإنفاق في الميزانية العامة، إذ رصدت له المملكة أكثر من 20% من إجمالي موازنة عام 2025م، وبموجب رؤية 2030م تخطط الحكومة لاستثمار أكثر من 65 مليار دولار لتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في البلاد، وإعادة تنظيم وخصخصة الخدمات الصحية والتأمين، وإطلاق 21 مجموعة صحية، والتوسع في تقديم خدمات الصحة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الرعاية الصحية من 40% إلى 65% بحلول عام 2030م واستهداف خصخصة 290 مستشفى ونحو 2300 مركز صحي أولي، مما يخلق فرصًا تجارية كبيرة للشركات في سوق الرعاية الصحية بالمملكة.

وبشكلٍ عام، فإن قطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية المتقدمة بالمملكة العربية السعودية يشهد تزايدًا في الطلب، وهو ما دفع الحكومة إلى تطوير هذا القطاع من خلال جذب الاستثمارات وتوفير البنية التحتية والتسهيلات اللازمة، خاصةً أن هناك فرصًا استثمارية في إنشاء وتشغيل المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات الخاصة، وتقديم الخدمات الطبية المتخصصة والجديدة، وتطوير الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحيوية لتحسين معايير الرعاية الصحية.

كما يرتبط بقطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة، قطاع الأدوية والتكنولوجيا الحيوية، وهو قطاع يحظى بدعم الحكومة، من خلال دعم جهود تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية المحلية، وتقديم التسهيلات اللازمة للبحث والتطوير وتوفير البنية التحتية، وتشجيع فرص الاستثمار في إنشاء مصانع لإنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية، وتطوير التقنيات الحيوية المتقدمة، وتقديم الخدمات الطبية المتطورة.

ثانيًا: تكنولوجيا المعلومات

ويستحوذ قطاع تكنولوجيا المعلومات على المرتبة الثانية، ضمن القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار في الشرق الأوسط، بنسبة 19%، ويُقدر حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة عام 2024م بحوالي 183.5 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 250.3 مليار

دولار أمريكي عام 2029م بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.41%.

وقد شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، خاصةً مع تبنى الشركات في المجالات المختلفة، لأدوات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاتصالات وحلول التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال، فقد أصبحت الشركات والمؤسسات التجارية، تعتمد على البيانات والتجارة الإلكترونية، وزاد الاعتماد على الخدمات الصحية الإلكترونية والهاتفية، وكذلك الاستشارات الافتراضية ومراقبة المرضى عن بعد وخدمات الصحة الإلكترونية.

وبلا شك فإن الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة من الطبيعي أن يؤدي إلى نمو خدمات الاتصالات المتنقلة، كما أن الاعتماد المتزايد لحلول الاتصالات المستندة إلى السحابة سيدفع النمو في قطاعات الحوسبة السحابية والبرمجيات.

وفيما يؤكد المدير الاستشاري الأول في مؤسسة "جارتنر"، وهى شركة أمريكية متخصصة في الأبحاث والاستشارات، "إياد طاشوالي"، أنه من المتوقع أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لشؤون المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

م. محمد الربيعان

"المملكة تسعى إلى جذب 100 مليار دولار سنويًا كاستثمار أجنبي مباشر بحلول عام 2030م .

"منتجات وخدمات المملكة تمثل 57% من سوق الاتصالات في الشرق الأوسط و53% من صناعة تكنولوجيا المعلومات.

بزيادة الإنفاق على الخدمات السحابية، فإن نائب الرئيس التنفيذي للتحليلات في المؤسسة نفسها، "ميريام بيرت"، توضح أن قادة تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتفقوا على تقديم مزيد من الخدمات المهنية والاستشارية لتهيئة شركاتهم للانتقال إلى السحابة واستخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقات إنترنت الأشياء؛ والاستفادة من فرص تسييل البيانات والناتجة عن التقارب بين هذه التقنيات.

ويُعد السوق السعودي أحد أبرز أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ تمثل منتجات وخدمات السوق أكثر من 57% من إجمالي سوق الاتصالات في الشرق الأوسط و53% من صناعات تكنولوجيا المعلومات، وشهد سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة نموًا متسارعًا ليصل حجم السوق في العام 2022م نحو 81 مليار ريال، مع توقعات بأن تبلغ 103 مليارات ريال عام 2025م.

ويؤدي قطاع تقنية المعلومات والاتصالات دورًا محوريًا في دفع عجلة

النمو والابتكار والتنوع الاقتصادي في المملكة، وتسعى الحكومة لتطوير هذا القطاع وتحقيق التحول الرقمي في البلاد، وتوفير البنية التحتية المتطورة والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير البرمجيات والتطبيقات، وتقديم خدمات الاتصالات والإنترنت، وتنمية الحلول التقنية الذكية، وهو ما يمكن المستثمرين من الاستفادة من اعتماد المملكة على التكنولوجيا والرقمنة في قطاعات مختلفة وتحقيق عوائد مالية مجزية.

ويشير تقرير لمركز "إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية" إلى ارتفاع حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، خلال عام 2024م، متوقعًا أن يصل بنهاية عام 2024م إلى 46.6 مليار دولار، نتيجة النمو القوي في قطاعات الحوسبة السحابية، والاتصالات المتنقلة، واعتماد تقنيات الجيل الخامس وغيرها من التقنيات الرقمية.

وفي إطار تنويه هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بأبرز فرص سوق البرمجيات في المملكة، وأثرها الإيجابي في تعزيز التحول الرقمي في القطاعات، وتمكين نماذج أعمال الاقتصاد الرقمي، أشارت الهيئة إلى أن عدد الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية ارتفع إلى 18 شركة، كما وصل عدد المنشآت المسجلة في منصة "تك" إلى مايزيد على الـ 1000 منشأة تقنية، والـ 150 منتجًا تقنيًا محليًا.

وكان وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، المهندس "محمد الربيعان"، قد صرح بأن القطاع التقني، هو من أهم الروافد في الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وعلى سبيل المثال، فإن قطاع الحوسبة السحابية جذب 16.5 مليار ريال إلى المملكة، أما "العنود العبد الواحد"، مديرة الإدارة العامة لتبني التقنية في المملكة، فقد أشارت إلى أن برنامج "التقنيات العميقة" يستهدف أكثر من 400 شركة بحلول 2030م لابتكار مايزيد على الـ 100 حل تقني.

ثالثًا: الطاقة الشمسية والرياح

احتل قطاع الطاقة الشمسية والرياح المركز الثالث بنسبة 18% ضمن أكثر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجاذبة للاستثمارات، وتستأثر المنطقة بما يتراوح من 22% إلى 26% من إجمالي الإشعاع الشمسي على كوكب الأرض، ويمكن لكل كيلومتر مربع من هذه المنطقة أن يستخدم طاقة شمسية تعادل ما ينتجه 1-2 مليون برميل من النفط سنويًا؛ ما قد يسد نصف احتياجات العالم من الكهرباء، فيما تتميز 3 أرباع المنطقة بسرعات رياح تتجاوز المقياس الأدنى المطلوب لمشروعات طاقة الرياح واسعة النطاق.

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي الصادر في يوليو 2024م أن تتجاوز الاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية الـ 500 مليار دولار، عام 2024م، وهو ما يفوق الاستثمارات في جميع مصادر الإنتاج "الكهربائي" الأخرى مجتمعة.

وتُقدر الوكالة أن العالم أنفق عام 2024م نحو ألفي مليار دولار للحصول على الطاقة النظيفة، أي أكثر مرتين من الإنفاق على الوقود الأحفوري (ألف مليار).

وفي تقرير لمجلس صناعات الطاقة في سبتمبر 2024م، أكد التقرير أن منطقة الشرق الأوسط تشهد ضخ استثمارات تُقدر بـ 75.63 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة حتى عام 2030م، وهذه الاستثمارات ستشمل 116 مشروعًا للطاقة المتجددة، بما في ذلك توليد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح البرية، والطاقة الكهرومائية، وإنتاج الهيدروجين، واحتجاز واستخدام وتخزين الكربون، والطاقة الحرارية الأرضية، وأنظمة تخزين الطاقة والبطاريات.

وفي المملكة فإن قطاع النفط والغاز إذا كان قد أصبح محركًا قويًا للاقتصاد على مدى عقود وأسهم في فرص استثمارية هائلة في المملكة، إلا أن التوقعات تشير إلى أن قطاع الطاقة المتجددة سيستحوذ على استثمارات قدرها 300 مليار ريال بحلول 2030م.

رابعًا: قطاع إنتاج الغذاء

يُعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصادات الدول، باعتباره من الصناعات الأساسية التي تسهم في تأمين الأمن القومي الغذائي، وقد جاء قطاع إنتاج الغذاء في المرتبة الرابعة، بنسبة 17%، ضمن أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط.

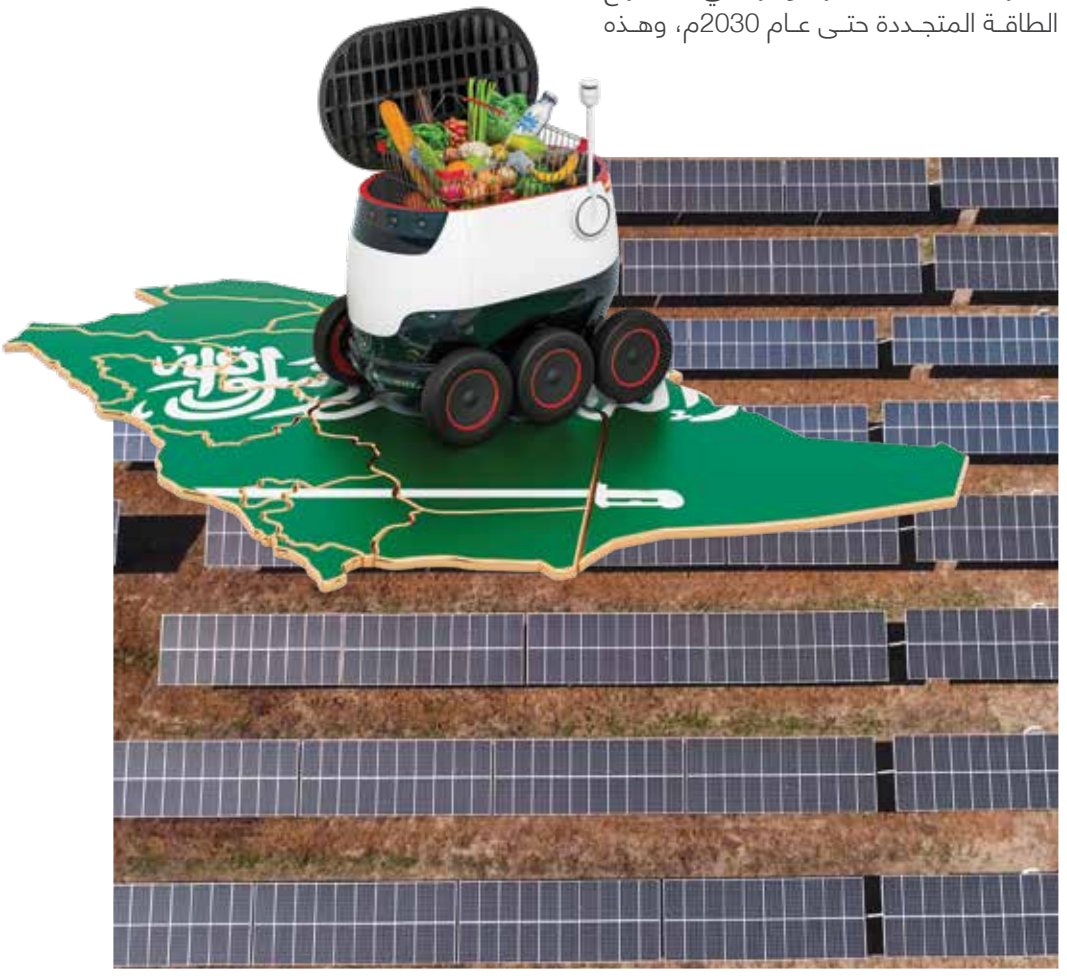

بندر الخريف

ويُعد قطاع الصناعات الغذائية في المملكة قطاعًا أساسيًا، ومن المتوقع أن ينمو بسرعة أكبر في السنوات المقبلة مع ارتفاع الطلب المحلي والإقليمي والدولي على المنتجات الغذائية المصنعة بالمملكة، في ظل شهرة المملكة بمنتجاتها الغذائية "الحلال"، وهو ما يتيح لها الريادة في صناعة السوق العالمية للأطعمة الحلال والتي تبلغ قيمتها 1.3 تريليون دولار.

وتُعد المملكة من أكبر المنتجين للحبوب والخضراوات في المنطقة، وتمتلك موارد طبيعية غنية وتربة خصبة، وتعزز الحكومة الاستثمار في قطاع الزراعة، من خلال توفير التسهيلات والحوافز المالية والضريبية، وهناك فرص استثمارية كبيرة في تطوير الزراعة العضوية والمستدامة، واستخدام التقنيات الحديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة بالدفيئات، واستغلال الموارد المائية المتاحة بشكل فعال، من خلال الاستثمارات في مشروعات الري والتحلية.

وتشير التوقعات إلى نمو سوق الصناعات الغذائية في المملكة من 41 مليار دولار في عام 2019م، إلى 57 مليار دولار بحلول عام 2030م، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 3%؛ حيث يأتي هذا النمو مدفوعًا بزيادة إنفاق المستهلكين على المأكولات والمشروبات بنسبة 1.4% والنمو السكاني بنسبة 1.73%.

وفي هذا الإطار، يؤكد وزير الصناعة والثروة المعدنية، "بندر الخريف"، أن المملكة تسعى لجذب مشروعات استثمارية بقيمة 20 مليار دولار في قطاع الصناعات الغذائية بحلول عام 2035م، وأنها تستهدف مضاعفة قيمة الصادرات من 3.7 مليار دولار عام 2022م، إلى 10.9 مليار دولار عام 2035م وذلك وفقًا لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

خامسًا: قطاع النفط والغاز

يستحوذ قطاع النفط والغاز على 13% من الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما جعله يحتل المركز الخامس، ضمن القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، وفي تقرير لوحدة أبحاث الطاقة، فإن الإنفاق على الطاقة في الشرق الأوسط سيصل إلى 199 مليار دولار سنويًا خلال السنوات الـ 5 الممتدة من 2026م إلى 2030م، ورغم أن استثمارات الطاقة النظيفة في المنطقة قد شهدت زيادة كبيرة، فإن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن تُخصص 20% من الاستثمارات الموجهة للطاقة في الشرق الأوسط لمصادر الطاقة المتجددة، بينما يُنفق الجزء الأكبر من الأموال على قطاع النفط والغاز.

وتوضح "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)"، أن قطاع النفط والغاز في الدول العربية استقطب 610 مشروعات؛ بتكلفة استثمارية

إجمالية بلغت نحو 406 مليارات دولار، نفذتها 356 شركة أجنبية وعربية في المنطقة، خلال الفترة يناير 2003م، ومايو 2024م؛ أي على مدار نحو 22 عامًا.

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة أبرز الدول المستثمرة في المنطقة العربية بقطاع النفط والغاز، (85 مشروعًا)، بنسبة 14%، بينما تصدرت روسيا على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 61.5 مليار دولار، بنسبة 15.2% من إجمالي التكلفة، أما على صعيد توقعات الاحتياطات والإنتاج والتصدير للنفط والغاز والمنتجات البترولية، فمن المتوقع، تراجع الاحتياطات المؤكدة من النفط في المنطقة العربية، وكذلك بلوغ الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية نحو 58 تريليون متر مكعب بنسبة 26.8% من الإجمالي العالمي، مع توقعات بتراجعها بمعدل 7.5 في المائة إلى 53.53 تريليون متر مكعب عام 2030م.

وبالنسبة للمملكة فإن قطاع الطاقة يشكل الركيزة الأساسية، وذلك بسبب البنية التحتية الراسخة للقطاع؛ وكون المملكة أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وبالطبع فإنه لايمكن الحديث عن الاستثمار في قطاع النفط بالمملكة، دون التطرق لشركة أرامكو السعودية، التي تبلغ قيمتها السوقية في المتوسط حوالي 7.5 تريليون ريال، وتم إدراج أسهمها في سوق الأسهم السعودية في نهاية 2019م، في واحدة من أضخم الصفقات والفرص الاستثمارية على مستوى العالم.

سادسًا: قطاع البنوك

استحوذ قطاع البنوك على 6% من الاستثمارات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن شهد عديد من بلدان المنطقة نموًا ملحوظًا في قطاع البنوك، خاصةً في ظل التحول الرقمي ومبادرات الشمول المالي.

وشهد القطاع المصرفي السعودي، على سبيل المثال، خلال السنوات الماضية تطورًا ملحوظًا، في حجم الأصول ومحافظ الإقراض، وفي إدخال عديد من التقنيات الحديثة والاستثمار في شركات "الفنتك".

واستفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة بشكل هائل من تطور قطاع الخدمات المالية؛ حيث استفادت من تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2021م، ومن الدور المتزايد لشركات التمويل وإعادة التمويل العقاري، والتي نمت محفظتها التمويلية، خلال عامين فقط حتى نهاية 2023م بـ 24% لتصل إلى 85 مليار ريال.

وخلال الفترة من عام 2018م، وحتى نهاية أبريل 2024م، قفزت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية بنحو 400% لتلامس 410 مليارات ريال، وأسهمت النتائج المالية الإيجابية والأرباح التي حققها قطاع البنوك وشركات الطاقة في صعود مؤشر الأسهم بالمملكة.

سابعًا: قطاع المعادن والذهب

يُشكل قطاع التعدين أهمية بالغة في الاقتصاد، ويصفه الكثيرون بأنه المحرك الأول للاقتصاد العالمي، كما يُعد جزءًا أساسيًا في مجالات الحياة اليومية، إذ يدخل في عديد من المنتجات الرئيسة، مثل السيارات، والمنشآت، والمنتجات الاستهلاكية، وغيرها.

وجاء قطاع التعدين والذهب في المركز السابع، ضمن أبرز القطاعات، التي تجذب

القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط

- قطاع الرعاية الصحية **%24**
- قطاع تكنولوجيا المعلومات **%19**
- قطاع الطاقة الشمسية والرياح **%18**
- قطاع إنتاج الغذاء **%17**
- قطاع النفط والغاز **%13**
- قطاع البنوك **%6**
- قطاع التعدين والذهب **%3**

الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بنسبة 3%، ووفقًا للتقديرات، فإن الطلب الكبير بقطاع التعدين عالميًا، يحتاج إلى استثمارات بقيمة 6 تريليونات دولار خلال السنوات الـ 10 المقبلة.

وتستثمر الحكومات والشركات ورجال الأعمال في قطاع التعدين ما يقرب من تريليون دولار سنويًا؛ حيث يعتمد اقتصاد ما يقرب من 70 دولة على الاستثمار في هذا القطاع، لأهميته البالغة في تطوير البنية التحتية وتوفير زيادة الإيرادات، من خلال الإنتاج والصادرات والضرائب داخل الدولة.

وتحظى المملكة بثروات طبيعية من المعادن، مثل الذهب والفضة والنحاس والزنك والفوسفات، ومن الملاحظ أن معدلات النمو في قطاع التعدين قد ارتفعت بالفعل بشكل كبير، بالتزامن مع تحقيق مستهدفات رؤية 2030م، فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الأساسية وتشجيع الاستثمار في قطاع التعدين وتطوير الصناعات المعدنية المختلفة، واستغلال الابتكارات التكنولوجية والتركيز على التنمية المستدامة لتحقيق نمو واستدامة في هذا القطاع.

وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع إلى نحو 15% في الناتج المحلي بحلول 2030م وللترويج لاستكشاف المعادن على مساحة 50 ألف كيلومتر مربع من الأراضي الغنية بالمعادن، كما أعلنت المملكة عام 2022م، أنها تخطط لجذب 32 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة في قطاع التعدين وإنتاج المعادن عبر 9 مشاريع مختلفة، مستفيدة من النمو المتوقع لإنتاج المعادن عالميًا بنحو 500% حتى عام 2050م، وكذلك من نمو ثرواتها المعدنية، التي تضاعفت قيمتها لتصل إلى أكثر من 9.3 تريليون ريال، نتيجة إلى تطوير البنية التحتية والتشريعية وعمليات الاستكشاف المستمرة والطلب المحلي فضلاً عن الموقع الإستراتيجي للمملكة.

ويتوقع وزير الصناعة والثروة المعدنية، "بندر الخريف"، خلال تصريحات له ضمن أعمال مؤتمر التعدين الدولي، الذي استضافته الرياض في يناير 2025م، أن يحدث نموًا في "القريب العاجل" في حجم

> **منطقة الشرق الأوسط ستشهد جذب استثمارات تُقدر بـ 75.63 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة حتى عام 2030م.**

> **قطاع النفط والغاز في الدول العربية استقطب 406 مليارات دولار خلال 22 عامًا.**

الاستثمار بقطاع التعدين في المملكة، مشيرًا إلى أن المملكة لا تتعامل مع القطاع كنشاط مستقل، وإنما تتبنى نظرة شاملة لكامل سلسلة التوريد، والتي تمتد من استخراج المعادن إلى التكرير وإعادة التدوير.

جدير بالذكر أن السعودية، سجَّلت تقدمًا كبيرًا في التقييم العالمي لمخاطر

الاستثمار في قطاع التعدين الصادر عن MineHutte بالتعاون مع ماينج جورنال، الصادر في 2024م محرزة أسرع نمو عالمي في تطور البيئة التنظيمية والأساسية الجاذبة للاستثمارات، خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك نتيجة تطوير البنية التشريعية واللوائح التنظيمية للقطاع، وتحسن تقييم المملكة في مؤشر السياسات المالية، وكذلك في مؤشر التراخيص التعدينية؛ حيث جاءت ثاني أفضل دولة في بيئة منح التراخيص.

الفرص والتحديات

لا شك أن المستثمرين لديهم أولوياتهم فيما يتعلق باتخاذ قرار الاستثمار في منطقة ما، وفي دولة دون أخرى، وفي الوقت الحالي، من الملاحظ أن المستثمرين يعطون الأولوية القصوى لمستوى التكنولوجيا وقدرات الابتكار، إلى جانب سلاسة العمليات القانونية والتنظيمية، وسهولة نقل رأس المال من وإلى البلاد، فضلاً بالطبع عن العوامل الجيوسياسية، إذ من الطبيعي أن تؤدي التوترات وعدم الاستقرار السياسي إلى التأثير على قرارات الاستثمار.

وفيما يتعلق بالفرص، فإنه من المتوقع زيادة الشراكات بين القطاع العام والخاص في تمويل مشروعات الرعاية الصحية مقارنةً بنموذج الاقتصار على التمويل الحكومي، وهو ما يتطلب من الحكومات تقديم المزيد من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع، ولا سيما في التخصصات الهامة، مثل رعاية القلب والأوعية الدموية وعلاج السرطان، وكذلك تشجيع الاستثمارات لتوفير جامعات طبية على مستوى وجودة عالية.

أما الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة، فعلى الرغم من أن هناك مخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى عرقلة تدشين مشروعات جديدة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الاستثمارات ستتضاعف في هذا القطاع تقريبًا مقارنةً بالوقود الأحفوري، بفضل تحسين سلاسل إمدادات الطاقة وانخفاض تكاليف التقنيات النظيفة في عام 2024م.

أما قطاع صناعة النفط والغاز، فوفقًا لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن التكنولوجيا الرقمية في هذا القطاع يمكن أن توفر بما يقرب من 1.6 تريليون دولار، ويمكن أن ترتفع لتوفر 2.5 تريليون دولار في حالة تخفيف القيود التنظيمية والتشغيلية.

وعلى الناحية الأخرى، فإن هناك العديد من التحديات، التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام، بعضها تحديات تتعلق بالقطاعات ذاتها، وعلى سبيل المثال، صناعة النفط والغاز، ومستوى الاحتياطي واحتمالات النضوب، وكذلك قطاع التعدين والذهب، في ظل عدم وجود تقديرات دقيقة للاحتياطيات فضلاً عن تكاليف الاستخراج والإنتاج.

وهناك تحديات عامة، تتعلق بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، مثل حالة الاستقرار الجيوسياسي من عدمه وومستوى الفساد وضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية للخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليفها، ومدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية والعقبات البيروقراطية، وطول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم، وعدم كفاية المعلومات والبيانات، وضعف المنشآت التسويقية، ومشكلات التضخم.

ولذلك، فإن التغلب على تلك العقبات والتحديات يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي وتطوير البنة التحتية وإطلاق حزم من الحوافز التشريعية والضريبية، وتطوير التشريعات والأنظمة وتسريع إجراءات التقاضي في حل المنازعات التجارية، وتوفير قواعد معلومات وبيانات شاملة وتحديث الجوانب التنظيمية والإجرائية، ونشر مراكز خدمة المستثمرين وتدريب العمالة وتأهيلهم لسوق العمل. ■

اقتصاديات

المسؤولية الاجتماعية

قطاع الأعمال والإنفاق الاجتماعي

الاقتصاد - خالد الشايع

باتت معيارًا رئيسًا للدلالة على مدى المشاركة الفاعلة للشركات والمؤسسات في خدمة المجتمع، وتتساوى اليوم في أهميتها وقيمتها وتأثيرها لدى عديد من المنشآت، مع غيرها من البرامج الاقتصادية؛ إذ مكَّن زيادة تبني قطاع الأعمال لممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلق قطاع أعمال يحظى ببيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية.

وتعد المسؤولية الاجتماعية ركنًا أساسيًا ومهمًا في حياة المجتمعات، فبجانب أنها تدعم البيئة الاجتماعية وتُعزّز من روابطها وتماسكها، فهي من خلال تأثيرها المباشر على استدامة وتعزيز الأعمال تمثل رافدًا رئيسًا للاقتصاد الوطني، فهي إضافة نسبية للأعمال، ولها دورها في استدامة ونمو الشركات على المدى الطويل.

وقد شهدت المملكة في السنوات الخمس الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت يوم 23 مارس من كل عام ليكون يومًا للمسؤولية الاجتماعية يُسلّط فيه الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية لإبراز دور شركات ومؤسسات القطاع الخاص، فيما تقدمه من أجل ازدهار المجتمع وتقدمه، وقد ارتفعت نسبة إسهامات الشركات في الإنفاق الاجتماعي من 1.19% في عام 2019م إلى 4.15% في أواخر عام 2023م، ليعكس تطلعات المملكة في تنمية قطاع المسؤولية الاجتماعية في مختلف المجالات كواحدة من أهم أهداف رؤية 2030م، ببناء اقتصاد مزدهر ومستدام، حيث تواصل الشركات والمؤسسات جهودها لتحقيق التميز في هذا المجال، مما يعكس رؤية القيادة في إشراك الأطراف كافة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

كما ارتفع عدد الشركات التي تقدم برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية ليصل إلى ما نسبته 65% في عام 2023م، الأمر الذي أسهم في تعزيز مكانة المملكة عالميًا، باعتلائها 25 مركزًا لتحقق المرتبة الـ 16 عالميًا في مؤشر (المسؤولية الاجتماعية) الصادر عن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD لعام 2024م.

وبناءً على ذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية بأبعادها التنموية عملية استثمارية، تهدف إلى إحداث تغيرات اجتماعية لدعم البنية الاجتماعية، وتحقيق التنمية، خاصة فيما يتعلق بتنمية مهارات الأفراد كافة في المجتمع، وتحديدًا ذوي الدخل الأقل، وتوزيع حصص من الأرباح على الموظفين، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية التزامًا لكل أطراف الاقتصاد الوطني وأحد آلياته لتحقيق تنمية مستدامة.

"ارتفعت نسبة مساهمة الشركات في الإنفاق الاجتماعي من 1.19% في عام 2019 إلى 4.15% عام 2023م.

"بنوك المملكة استثمرت أكثر من 350 مليون ريال في مبادرات اجتماعية شملت مجالات البيئة، والتعليم، والصحة.

إدارات تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية

وعلى الرغم من أن مشاركة الشركات في المسؤولية الاجتماعية اختيارية؛ إلا شركات المملكة خطت خطوات كبيرة في مجالاتها، وبات عديد من كيانات منشآت القطاع الخاص تحرص على تأسيس إدارات تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية؛ للإسهام في خدمة المجتمع، ومتابعة هذه الإسهامات وقياس الأثر الذي يتحقق منها، مما كان له أثر إيجابي أسهم في إنجاز عديد من المشاريع الكبيرة من خلال تكاتف وتعاون القطاع الخاص وقيامه بمسؤولياته في مختلف المجالات من تعليم وصحة وبيئة وتنمية مستدامة.

ويؤكد خبير المسؤولية الاجتماعية، محمد عبدالهادي، أهمية التفريق بين المسؤولية الاجتماعية كدور مهم للقطاع الخاص، وبين الأعمال الخيرية التي يقوم بها عدد كبير من رجال الأعمال، مشددًا على أن مفهوم الأولى أوسع وأشمل، قائلاً: هناك تطور كبير في التزام القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، صحيح أنه لم يصل بعد للمستوى المأمول، ولكنه تحسن بشكل كبير، ونأمل أن يتطور أكثر خلال الفترة المقبلة، وثمَّة فرص كبيرة لتطوير عمل المسؤولية الاجتماعية التي لا تقل أهمية عن أي نشاط آخر يقوم به القطاع الخاص.

وأشار عبدالهادي إلى أن المسؤولية الاجتماعية أكبر من تعيين عدد من الموظفين وهي تختلف عن الأعمال الخيرية، فحفظ الطعام وبناء المساجد ومساعدة

محمد عبدالهادي

المحتاجين هي عمل خير، ولا تُعدُّ من المسؤولية الاجتماعية، التي تُعدُّ دورًا مطلوبًا من الشركات، قائلاً: إن الأعمال الخيرية لها مكانها، ولكن المسؤولية الاجتماعية لو تكلمت عنها كعضو استشاري في المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة، سأتحدث عما قدمته المؤسسات لهم، فهنا سيكون الوضع مختلفًا، مثل تقديم أجهزه خاصة للصم، هو عمل خير ولكنه يندرج تحت المسؤولية الاجتماعية، عكس تقديم المعونات للأيتام، هذا عمل خير وواجب عل الأفراد، عمل المسؤولية الاجتماعية يظهر من الحس بالمجتمع، ومحاولة مساعدته كواجب من واجبات القطاع الخاص، نحن في وطن لم يقصر معنا، ولهذا أنا كشركة أو مؤسسة ضخمة، من الواجب علي مساعدة المجتمع ببعض النشاطات والخدمات، مثل أن أنشئ مجلسًا للحي، أو مشروعًا لكبار السن والأمهات.

وأكد عبدالهادي أنه لا يوجد أي معوق يمنع الشركات من زيادة نشاطها في المسؤولية الاجتماعية؛ إذ يحتاج العمل في هذا المجال للتنظيم فقط، وعلى الهيئات المختصة أن توضح كيف يمكن الوصول للشركات، فالدولة ترحب بالمبادرات المجتمعية وتدعوا لها، ولكن كيف تصل للشركات وتنظم عملها، مشيرًا إلى أهمية أن يكون هناك منصة وطنية للمسؤولية المجتمعية، تذكر فيها الشركات ما قامت به، وتكون منصة حقيقية، وفاعلة وليس مجرد منصة صورية.

استثمار بنوك المملكة في المسؤولية الاجتماعية

وتأخذ المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنشآت أشكالاً عديدة، أبرزها احترام البيئة والإسهام في الحفاظ عليها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصادر المواد والعمليات، وتوفير فرص متكافئة لمختلف الفئات الاجتماعية، إضافة لتوفير بيئة عمل آمنة للجميع، وبرامج تمويل التعليم وتوفير فرص التدريب للأجيال القادمة من القوى العاملة.

وكثيرًا من شركات المملكة الكبرى اهتمت بإتاحة برامج للمنح الدراسية الداخلية والخارجية لها، فيما اهتمت أخرى بدعم التعليم والتفوق الدراسي لطلبة التعليم العام، وأخرى تهتم بالشراكة مع وزارة الصحة وإنشاء مراكز القسطرة القلبية ضمن مستشفيات في مناطق عديدة، وإنشاء مركز للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي ومكافحة التدخين، كما تدعم شركات أخرى الإثراء المعرفي ومحو الأمية.

م. أحمد الرماح

ومن الأنشطة الاجتماعية الرائدة، بحسب ما كشفت عنه الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، رابعة الشمسي، استثمار بنوك المملكة أكثر من 350 مليون ريال في مبادرات اجتماعية شملت مجالات البيئة، والتعليم، والصحة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ما يسهم في تعزيز استدامة المجتمع، وأكدت أهمية تضافر الجهود في هذا المجال، معتبرةً أن "المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد التزام قانوني، بل هي شراكة حقيقية لبناء مجتمع قوي وواعٍ".

ومن جهته يؤكد الناشط والخبير في مجال المسؤولية الاجتماعية، المهندس أحمد الرماح، على أن هناك تطورًا كبيرًا في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، مشيرًا إلى أن الأرقام التي تصدر من الجهات المعنية تكشف ارتفاع مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير، وإن كنا مازلنا نطمح بالمزيد، وقال ثمَّة فرصة لتكون أعلى بكثير، خاصة وأن الاهتمام بهذا الجانب ارتفع كثيرًا في السنوات القليلة الماضية، وهذا انعكس على ترتيب المملكة عالميًا في هذا المجال لتصل للمركز السادس عشر، ومن المتوقع أن ترتقي أكثر مستقبلاً، وأكد أنه بلا شك أننا نطمح في مزيد وإن كان العطاء الحالي ممتازًا، ولكن هناك أهمية لفصل المسؤولية الاجتماعية عن الأعمال الخيرية التقليدية، موضحًا أن المسؤولية الاجتماعية قطاعها واسع، فمثل كفالة الأيتام أو الفقراء هي أعمال خيرية ولكن المسؤولية الاجتماعية تشكِّل قطاعات أوسع بكثير، وغير تقليدية، بعض الشركات لا تسميها مسؤولية اجتماعية، ولكن (الاستدامة) وتوردها في تقاريرها السنوية، وهي تشمل السعودة والتوظيف والتدريب، لا يمكن حصرها في الأعمال الخيرية فقط، وهو نابع من دور الشركات في المجتمع، سواء تعويضه عن الضرر الذي قد يكون لحق به جراء أعمالها التجارية أو غيرها، وأشار إلى أنه من الضروري التركيز على إنشاء خارطة حرارية تركز على احتياجات كل منطقة على

موسى الموسى

حدة، فاحتياجات سكان المنطقة الشرقية تختلف عن سكان الحدود الشمالية وعن الجنوب، فكل منطقة لها حاجاتها الخاصة، بناءً على ظروف معيشة سكانها.

مجلس الشرقية للمسؤولية الاجتماعية

وتواصل شركات قطاع الأعمال جهودها لتحقيق التميز في هذا المجال، ومن أهم المبادرات تلك التي انطلقت في المنطقة الشرقية، لتطوير المسؤولية الاجتماعية، وهو إنشاء مجلس المنطقة للمسؤولية الاجتماعية (أبصر) الذي نشط خلال السنوات الأخيرة في تطوير العمل المجتمعي، ولأجل ذلك أطلق المجلس مبادرة "ألفة" قبل نحو ثلاثة أعوام، وفيها تضافرت جهود الجهات المعنية، من أجل نمو المُبادرة على نحو نطاق واسع بما يشمل دراسة وتخطيط مسبق ابتدأ في ترشيح عدد من محافظات المنطقة الشرقية، ثُمَّ حصر احتياجات أحياء المحافظات السكنية، وبالتالي السعي في تنفيذ وسد هذهِ الاحتياجات المُجتمعية في مجالات المسؤولية الاجتماعية بما يتناسب مع مُتطلبات الفرد والأسرة.

وقد تجسد الهدف الأساسي من مبادرة "ألفة" في إحياء عدد من الأحياء السكنية الشعبية على أن تكون هذهِ الأحياء المُستفيدة مزودة ومشمولة بعدد من المشاريع التطويرية بمساعدة عدد من الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتفعيل المشاركات المجتمعية لتمكين مُجتمع حيوي، ما أسفر عن تحقيق المبادرة ما يقارب 217 خدمة وبرنامجًا في 88 حيًا بالمنطقة الشرقية وبمساهمة ساعات تطوعية تفوق 400 ألف ساعة تطوعية من كافة الشركاء، وبلغ عدد المستفيدين ما يقارب 160 ألف مستفيد، كانت البداية بـ 13 من الأحياء السكنية الشعبية وانتهت بـ 75 حيًا شعبيًا وأكثر من 180 برنامجًا.

ومن جانبه رأى الخبير في المسؤولية الاجتماعية، موسى الموسى، أن المسؤولية الاجتماعية، هي نفسها الأعمال التي تخدم المجتمع ويقوم بها القطاع الخاص كجهات راعية لها، موضحًا أن المسؤولية الاجتماعية مختلفة الاتجاهات، ولا يمكن حصرها في اتجاه معيَّن دون غيره، مضيفًا بقوله إنه على الرغم من التطور الذي تعيشه المسؤولية الاجتماعية إلا أنها تحتاج لمزيد من التنظيم، لتكون أكثر فاعلية، خاصة في المبادرات التي تخدم المجتمع ككل، والأمر الآخر أن يكون الدافع هو خدمة المجتمع كخدمة حقيقية، وليست مجرد دعاية لتلك الجهة الراعية للحدث.

ويؤكد الموسى أنه من الضروري أن يكون هناك تنظيم أكبر لجهود المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون محددًا بتخصص الجهة لتكون أكثر دراية به، والأمر الثاني تحديد المجتمع الذي تعمل فيه وتريد خدمته، هذا من المهم استحضاره بقوة، والأمر الثالث أن يكون لدينا خريطة حرارية لحاجات المجتمع المحدد، وأن يكون هناك نوع من التكامل بين مؤسسات المسؤولية المجتمعية، وبين مؤسسات المجتمع ككل ليكون هناك تحقيق أكبر للفائدة المرجوة. ■

اقتصاديات

توصيل الطلبات

الدليثري.. قطاع استثماري واعد

الاقتصاد - هيئة التحرير

في مدينة نابولي الإيطالية وتحديدًا عام 1889م، قام الشيف الإيطالي "رافيال اسوزيتو"، بتوصيل أول بيتزا من مطعمه إلى قصر الملك أمبرتو وزوجته الملكة مارجريتا، والتي عشقت هذا النوع من البيتزا، حتى عُرفت هذه النوعية باسمها "بيتزا مارجريتا"، فيما راجت الفكرة عام 1950م في أمريكا، مع انتشار محلات الوجبات السريعة، أما أول طلب عبر الإنترنت، فجاء خلال التسعينيات، عندما أعلنت "بيتزا هت" عن منتجها "بيتزا نت"، عبر موقعها الإلكتروني، ومن ثم انتشرت عمليات إطلاق تطبيقات التوصيل الذكي.

وقد نما قطاع توصيل الطلبات، بشكلٍ ملفت خلال السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا منذ الطفرات غير المسبوقة، الناتجة عن ثورة الاتصالات، وكذلك منذ جائحة كورونا، التي دفعت نحو حدوث نقلة هائلة في مجال التطبيقات الإلكترونية والشمول المالي والتسوق عن بعد، وفيما تشير التقديرات، إلى أن قيمة السوق العالمية لتطبيقات توصيل الطلبات تبلغ 123 مليار دولار سنويًا، فإن المملكة تستحوذ على أربعة مليارات و700 مليون دولار من قيمة تلك العمليات، التي تتم من خلال أكثر من 40 تطبيقًا لتوصيل الطلبات، وعبر أكثر من 80 شركة توصيل.

قفزة كبيرة في نمو السوق

ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا، حدثت قفزة كبيرة في نمو سوق توصيل الطلبات عبر الإنترنت، إذ بلغت عائدات سوق توصيل المواد الغذائية والبقالة العالمي عام 2020م حوالي 25 مليار دولار، وتتوقع شركة "أوشن إكس" المتخصصة في الاستشارات وأبحاث السوق، أن يستمر نمو السوق العالمي في هذا القطاع في جميع أنحاء العالم، بقيمة تتراوح بين 15 و23 مليار دولار سنويًا، ليبلغ حجم السوق 223.7 مليارًا بحلول عام 2027م وحوالي 365 مليار دولار عام 2030م.

وفي المملكة بلغت طلبات التوصيل عام 2023م حوالي 225 مليون طلب، إذ تنقسم تطبيقات توصيل الطعام إلى نوعين، وهما التوصيل من المطعم إلى المستهلك، والثاني التوصيل من المنصة أو التطبيق إلى المستهلك.

وتشير التقارير إلى أن قطاع توصيل الطلبات في منطقة الخليج وفي المنطقة العربية بشكلٍ عام، يشهد زخمًا كبيرًا، إذ

"قيمة السوق العالمية لتطبيقات توصيل الطلبات تبلغ 123 مليار دولار سنويًا منها 4.7 مليار دولار في المملكة."

"منطقة الرياض تتصدر بنسبة 46% من إجمالي طلبات التوصيل تليها مكة المكرمة بنسبة 26% والمنطقة الشرقية بحوالي 13%."

وصلت القيمة الإجمالية للطلبات عبر أكبر منصتين للتوصيل في المنطقة إلى 7.1 مليارات دولار حتى شهر سبتمبر من العام الماضي، وذلك بمعدلات نمو تتراوح بين 21.3% و25.8% للمنصتين.

ووصلت الأرباح للمنصتين أو التطبيقين، اللذان يستخدمهما 10.2 ملايين عميل في لـ11 دولة خليجية وعربية معًا إلى 760 مليون دولار أرباحًا إجمالية وأرباحًا صافية بلغت 304 ملايين دولار، فيما بلغ إجمالي الإيرادات حوالي 2.56 مليار دولار.

ووفقًا لإحصاءات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، فإن إجمالي قيمة طلبات التوصيل عبر التطبيقات منذ جائحة كورونا، وحتى يوليو 2020م فقط تخطت حاجز الـ 2 مليار ريال، وبلغ إجمالي الطلبات 26 مليون طلب بزيادة 250%، وأدت الجائحة إلى تراجع أداء سوق خدمات الطعام من جهة، وفي المقابل كان لها أثر إيجابي على سوق توصيل الطعام عبر الإنترنت، واستحوذت منطقة الرياض على 46% من إجمالي طلبات التوصيل، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 26%، ثم المنطقة الشرقية بحوالي 13% من الطلبات.

وفيما يتعلق بسوق توصيل الطعام تحديدًا، فإن التوقعات تشير إلى أن إيراداته بالمملكة ستصل إلى 9 مليار ريال، فيما سيبلغ عدد مستخدمي تطبيقات توصيل الطعام خلال عام 2026م حوالي 10.9 مليون مستخدم؛ وإذا كان "سوق توصيل الطعام من المطعم إلى العميل" على مستوى العالم يستحوذ على 36%، وسوق توصيل الطعام من خلال التطبيقات يستحوذ على 64%، فإن الوضع مختلف في المملكة، إذ أن سوق توصيل الطعام من المطاعم يستحوذ على النسبة الأكبر بنحو 77% مقابل 23% لسوق توصيل الطعام من خلال التطبيقات، وهو ما يعنى أن هناك فرصة كبيرة لنمو هذا السوق بالمملكة، وينطبق ذلك على أغلب دول الخليج، التي يتشابه هيكل السوق فيها مع هيكل السوق بالمملكة.

قطاع اقتصاد يزداد أهمية

أصبح قطاع توصيل الطلبات من المجالات والقطاعات الهامة في الاقتصاد، إذ أدى ازدهار هذا القطاع إلى العديد من الآثار والانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد والتنمية، وعلى رأسها تطوير التجارة الإلكترونية وتحفيز الابتكار والاقتصاد الرقمي، وهو ما جعل القطاع محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في العديد من الدول، وغني عن القول، إن قطاع التوصيل قد أحدث تغييرًا ملحوظًا في الاقتصاد الوطني، بعد أن ساهم في دعم الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلى رأسها المطاعم الصغيرة، وتوفير الكثير من المتطلبات اللوجستية لها، واستفاد الاقتصاد السعودي أيضًا من التطورات التقنية المرتبطة بقطاع

توصيل الطلبات، ومن التحسينات في تكنولوجيا التوصيل، ومن التطبيقات الذكية التي تتيح للمستخدمين تتبع حالة طلباتهم في الوقت الحقيقي وتقييم جودة الخدمة، وكذلك من تطوير تقنيات ووسائل الدفع الرقمية، وأنظمة تحديد المواقع، كما أسهم قطاع توصيل الطلبات في توفير عدد ضخم من الوظائف وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن تيسيره لحياة المواطنين بالتوصيل السريع للطلبات والحفاظ على جهدهم ووقتهم.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لقطاع توصيل الطلبات، سواء على الاقتصاد بشكل عام، أو على المستهلك بشكلٍ خاص، إلا أن هناك أيضًا تأثيرات قد تكون سلبية، ومخاوف مشروعة، إزاء وسائل وطرق توصيل الطلبات، فإلى جانب التأثيرات على الاستدامة والبيئة، فإن هناك مشكلة أخرى، تتعلق بالازدحام المروري، نتيجة ارتفاع عدد المركبات المستخدمة في عمليات التوصيل، كذلك، تبرز مشكلة عدم كفاءة وتدريب سائقي التوصيل، والتهور الكبير لدى بعضهم في القيادة والسرعة الكبيرة، من أجل توصيل أكبر عدد من الطلبات، وهو ما يؤدي إلى الحوادث المرورية.

وهناك أيضًا آثار تتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية، فمع أن الاعتماد على شركات وتطبيقات التوصيل السريع يُعد أحد مظاهر الحياة المعاصرة، بما تتميز به من ثورة تكنولوجية هائلة، ونقلات ضخمة في مجال الاتصالات والمعلومات، إلا أن ذلك أدى أيضًا إلى زيادة العزلة وقلة التواصل البشري.

وينبغي علينا أن ندرك أنه من الطبيعي مع النمو الكبير في قطاع توصيل الطلبات وتضخم الأنشطة المرتبطة به وزيادة اعتماد المستهلكين عليه أن تظهر بعض السلبيات، التي تؤرق المجتمع، والتي تفرض علينا ضرورة دراسة السلبيات ومواجهتها، بدلاً من مهاجمة القطاع بأكمله.

إجراءات تنظيمية

بهدف تنظيم وحوكمة قطاع توصيل الطلبات، ورفع جودة الخدمة وكفاءة عملية التوصيل، وزيادة مستوى الموثوقية والأمان، وخلق فرص وظيفية للسعوديين، قامت هيئة النقل السعودية، في أبريل 2024م، ببدء المرحلة الأولى من قرار حصر العمل المباشر في تطبيقات التوصيل على السعوديين، والتي تضمنت تطبيق إجراءات وإصدار قرارات تنظيمية لقطاع توصيل الطلبات.

وتضمنت تلك الإجراءات إلزام غير السعوديين بالتسجيل عن طريق شركات النقل الخفيف المعتمدة، وعددها 300 شركة، بهدف منع التحايل على النظام والقوانين والإجراءات بتشغيل العمالة المنزلية في تطبيقات التوصيل بمعرفة كفلائهم، مقابل نسبة متفق عليها.

وتبرز أهمية الضوابط الخاصة بالدراجات النارية، في ظل أن الطلبات، التي تتم عن طريق تلك الدراجات تصل إلى حوالي 38% من إجمالي الطلبات في المملكة، وهو رقم كبير للغاية، لكنه منطقي في ظل أن ازدحام بعض المناطق، مع رغبة المستهلكين في الحصول على طلباتهم بشكل سريع، يجعل من الدراجات النارية وسيلة نقل جيدة.

وعلى الرغم من أن الكثيرين يرون أن الدراجات النارية تُعد وسيلة مثالية في قطاع توصيل الطلبات، خاصةً في المدن الكبرى والمزدحمة، إلا أن آخرين ينتقدون ذلك، ويرون أن الدراجات النارية أكثر عرضة للحوادث، وأن السيارات توفر مستويات أعلى من السلامة المرورية والأمان للسائقين والمشاة.

عدد مستخدمي تطبيقات توصيل الطعام سيصل في المملكة إلى 10.9 مليون في 2026م.

كما أن استخدام السيارات يقلل من التشوه البصري، ويقلل من الفوضى ويحافظ على الصورة الحضارية للمدن، ناهيك عن القدرة الاستيعابية للسيارات في حمل عدد أكبر من الطلبات، وهو ما يعزز من الكفاءة التشغيلية، ويقلل عدد الرحلات المطلوبة لتسليم الطلبات، ويخفض التكاليف المتعلقة بالوقود والصيانة.

وبشكلٍ عام، فإن التكاليف التشغيلية تعد واحدة من أهم التحديات، التي تواجه توصيل الطلبات، الأمر الذي يتطلب استخدام وسائل نقل تتلافى عيوب الدراجات النارية وتكاليف السيارات التقليدية، ومن بين هذه الوسائل المقترحة استخدام السيارات الكهربائية والاعتماد على تقنيات التنقل الحديث، خاصةً أن الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، تدعم استخدام مثل هذه الوسائل باعتبارها حلول نقل صديقة للبيئة وتحقق الاستدامة البيئية.

أما فيما يتعلق بالازدحام المروري، وهو تحدي بارز أيضًا يواجه قطاع توصيل الطلبات في المدن الكبيرة، فإن ذلك يتطلب من الحكومة تدشين خطط ذكية لإدارة الطرق، ويتطلب من الشركات العاملة في القطاع اختيار أفضل الأوقات والطرق للتوصيل.

ويمثل العنصر البشري وحمايته تحديًا له أولوية قصوى، إذ تبرز ضرورة وضع مزيد من السياسات والقوانين والإجراءات التنظيمية لقطاع توصيل الطلبات، من أجل زيادة معايير الأمان والصحة المهنية وحقوق العمل، بما يتضمنه ذلك، من تفعيل الآليات الدستورية اللازمة لتوفير الحماية القانونية والإنسانية لكافة العاملين في قطاع خدمات التوصيل، وتحسين ظروف وبيئة العمل للعاملين، ووضع الأطر التشريعية والإجرائية لتسوية القضايا والمنازعات المرتبطة بعملهم، وتعزيز حمايتهم من أى انتهاكات أو ممارسات غير إنسانية قد يتعرضون لها، فضلاً عن ضرورة توفير صيغة قانونية للتقاعد والحماية من إصابات العمل. ■

اقتصاديات

النخيل

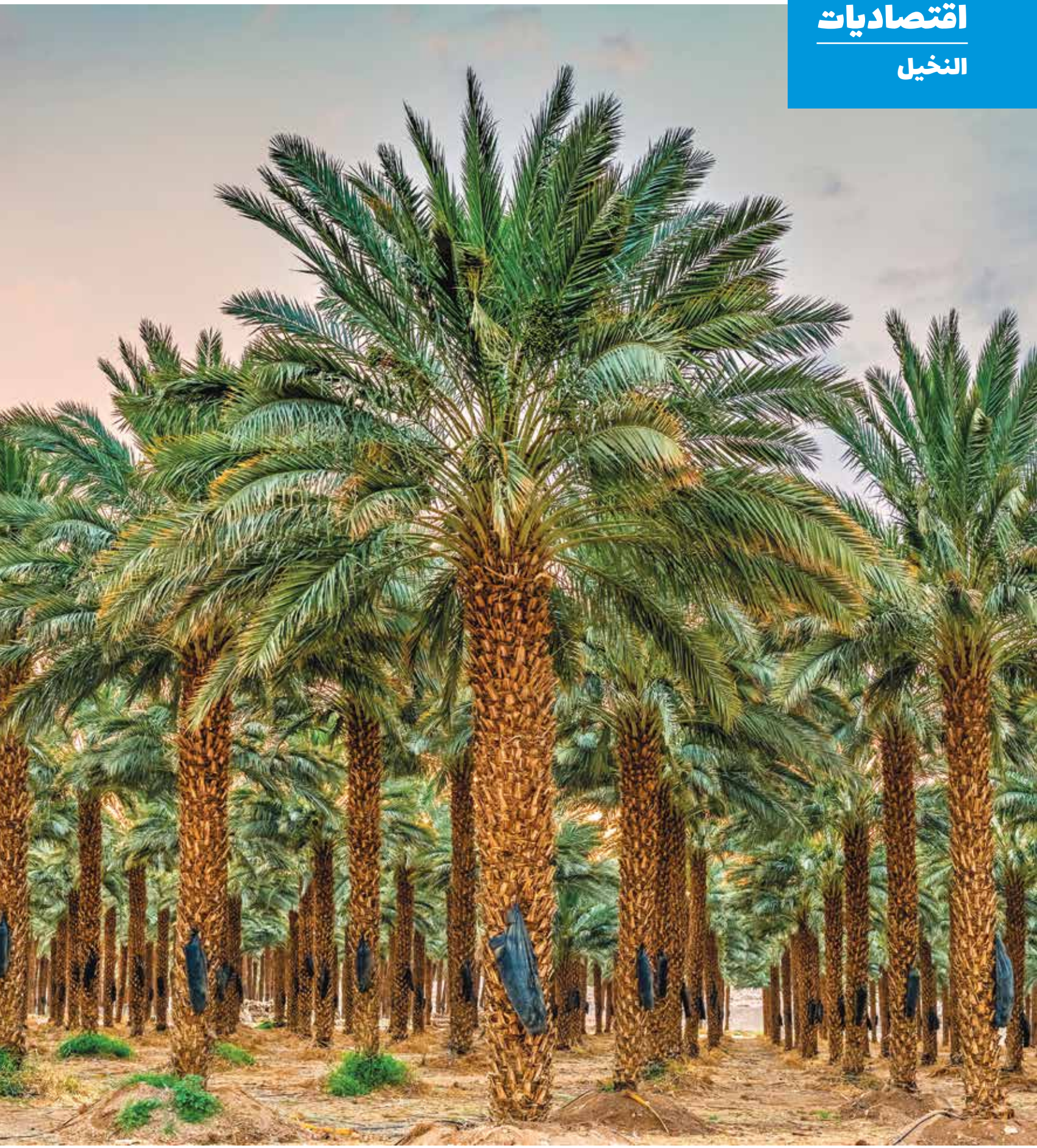

خشب النخيل.. كنوز مخفية

الاقتصاد: هيئة التحرير

ندرك يومًا بعد الآخر، أن بعض الأشياء التي كنا نظن أنها تمثل عبئًا كبيرًا، هي في حقيقة الأمر كنوز مخفية، يمكن استغلالها وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، ومن أبرز هذه الأشياء سعف النخيل، الذي تسعى كافة الدول العربية وخاصة المملكة لإعادة تدويره، بدلاً من حرقه، وتحقيق أقصى استفاده منه، خاصةً أنه يدخل في صناعات عديدة، بالنظر إلى أن عالمنا العربي يمتلك حصة لا تقل عن حوالي 93% من إجمالي أشجار النخيل في العالم.

فرص استثمارية واعدة

في واحدة من الخطوات الرائدة، لتحويل هذه المخلفات إلى قيم اقتصادية هائلة، تتعاون الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير "سرك"، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، مع جامعة فيصل بالأحساء، على تنفيذ مبادرة لتحويل جريد وسعف النخيل إلى ألواح خشبية عالية الجودة.

يأتي ذلك في إطار المساعي الرامية إلى الاستغلال الأمثل للكميات الكبيرة من مخلفات النخيل، وفي الوقت نفسه، دعم قطاع الصناعة وخاصة الأثاث المنزلي، فضلاً عن خفض تكلفة استيراد الأخشاب من الخارج وخلق فرص العمل، وخفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن حرق هذه المخالفات.

ولا تقل حصة المملكة عن 25% من إجمالي أشجار النخيل في العالم (حوالي 37 مليون شجرة)، وأن استغلال سعف النخيل، يحقق فوائد اقتصادية واستثمارية هائلة، لاسيما أن الخشب الناتج عنه يتسم بالمقاومة العالية للتآكل والصلابة والمرونة، كما أنه أقل تكلفة من الخشب الطبيعي، وأن الخشب المشتق من سعف النخيل له تطبيقات واسعة النطاق، مثل صناعة الأثاث المنزلي والمكتبي والأجهزة المنزلية ومواد البناء.

ولدى شركة "سرك" المتخصصة في قطاع إعادة التدوير، عديد من الشراكات، لتطوير مشاريع جديدة في هذا القطاع، بالتعاون مع شركات محلية وعالمية لتوسيع المشاريع الصديقة للبيئة، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030م ودعم أهداف مُبادرة "السعودية الخضراء".

ويمكن القول إن مبادرة "سرك" ليست هي الوحيدة في المملكة، إذ أعلن المركز الوطني للنخيل والتمور، مؤخرًا عن مشروعٍ جديدٍ للاستفادة من خامات النخيل في الأحساء، لإنتاج حوالي 8 آلاف طن من الألواح الخشبية سنويًا، والتي تتميز بمميزات فريدة من نوعها، أهمها مقاومتها للرطوبة وطاردة للآفات، كما رعى المركز، أيضًا، توقيع اتفاقية لإنشاء مصنع للخشب المعالج في المدينة الصناعية بالخرج، للاستفادة من حوالي 2000 طن من مخلفات النخيل سنويًا.

وأشار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للنخيل والتمور، الدكتور "محمد النويران" إلى أهمية الاستفادة من خامات النخيل، كأحد الموارد الطبيعية المتجددة، واصفًا إياها بـ "الفرص الاستثمارية الواعدة والمستدامة"، والتي تحقق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، فضلاً عن دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة على المستوى الإقليمي والعالمي في مجال حماية المناخ والحفاظ على البيئة.

وفي منطقة القصيم، نجح "مقبل الخلف"، في تنفيذ فكرته بإنشاء مصنع لتدوير مخلفات النخيل، وتحويلها إلى منتجات اقتصادية مبتكرة، مثل خل الخشب، وألواح الخشب، والفحم الحيوي، بتكلفة بلغت 7 ملايين ريال، مشيدًا بالدعم الذي تلقاه من مسرعة أعمال وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

من جانبه، أوضح صاحب مشروع "تدوير سعف النخيل" في الأحساء، "سعيد الجبران" أن عملية تحويل جريد النخيل إلى منتجات خشبية مصنعة مثل أخشاب "إم دي إف"، تعد بسيطة، ويتم تنفيذها من خلال إضافة كميات قليلة من المواد الكيمائية، واستخدام ماكينات ضغط مخصصة لذلك

"20 صناعة تعتمد بشكل أساسي على أخشاب النخيل التي توصف بـ "الكنوز المخفية المستدامة".

"المملكة لديها طاقة لإنتاج 37 مليون لوح خشبي من سعف النخيل يصل وزنها إلى 1.1 مليون طن.

"96 مليار دولار قيمة سوق إعادة تدوير سعف النخيل في العالم بمعدل نمو سنوي 6.4%.

مراسم توقيع "سرك" و"المؤسسة العامة للري" اتفاقية لإعادة تدوير سعف النخيل في محافظة الأحساء

الكنوز المخفية

وتعد صناعة البناء من بين أكبر المساهمين في الاحتباس الحراري العالمي، وواحدة من أصعب القطاعات في إزالة الكربون، وتمثل عمليات البناء وتصنيع ونقل المواد حوالي 11% من إجمالي انبعاثات الكربون العالمية، وفقًا لمجلس البناء الأخضر العالمي، لذا تسعى العديد من الدول العربية إلى تقليل هذه الانبعاثات وإعادة تدوير مخلفات النخيل، بشكل يسهم في تشجيع الصناعات المحلية.

ففي مصر، تم الإعلان عن إنشاء أول مصنع متخصص لتصنيع ألواح الخشب المضغوط من مخلفات النخيل، بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 100 ألف متر مكعب سنويًا، بالتعاون مع إحدى الشركات الألمانية المتخصصة في هذا النوع من الأخشاب.

وفي الإمارات العربية المتحدة، تم إنشاء أول شركة لإنتاج الخشب الرقائقي "بي إس بي" المُستخدم في الأثاث والأرضيات والجدران، باستخدام مخلفات النخيل، وأشار

مدير شركة "ديزرت بورد" ومقرها أبو ظبي، "كمال فرح" إلى أهمية تحويل النفايات الطبيعية إلى منتجات ذات قيمة، لافتًا إلى أن هذا النوع من الأخشاب يتميز بأنه قابل لإعادة التدوير، ومقاوم للحرائق، والرطوبة، والحشرات.

وتوصف مخلفات النخيل بـ" الكنوز المخفية المستدامة" التي من شأن استغلالها تحقيق فرص اقتصادية واعدة، بالنظر إلى اعتماد ما لا يقل عن 20 صناعة، بشكل رئيس على أخشاب "إم إف دي" و"الحبيبي"، الذي يمكن تصنيعه من سعف النخيل، فشجرة النخيل الواحدة تنتج سنويًا ما بين 25-30 جريدة، ويتراوح وزن الجريدة الواحدة ما بين 1 – 1.5 كيلو جرام، أي أن كل شجرة تنتج 30 كيلو جرامًا في المتوسط سنويًا، بما يعادل لوح خشبي واحد لكل شجرة نخيل، وبالتالي فإن المملكة لديها طاقة تكفي لإنتاج ما يصل إلى 37 مليون لوح خشبي من هذه المخلفات سنويًا، يصل وزنها إلى 1.1 مليون طن، وقد تصل قيمة سوق إعادة تدوير سعف النخيل في العالم إلى حوالي 96 مليار دولار بنهاية عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب في حدود 6.4%.

عائد استثماري

وثمة تقديرات تشير إلى أن قيمة سوق المنتجات الخشبية في العالم، بلغت 805 مليارات دولار عام 2024م، مقارنةً مع 788 مليار دولار عام 2023م، ومن المتوقع أن تحقق معدل نمو سنوي مركب في حدود 7.8% لتصل إلى 1.2 تريليون دولار بحلول عام 2028م، وبمعدل نمو يصل إلى 6.7% اعتبارًا من عام 2028م، لتصل قيمته إلى 1.6 تريليون دولار في عام 2033م.

ومن المتوقع أن يصل حجم سوق الأثاث في المملكة إلى 9.3 مليار دولار العام الجاري، و11.8 مليار دولار بحلول عام 2030م، بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 4.8%؛ حيث تشهد السوق حاليًا مرحلة نمو مستمرة، مدفوعة بمجموعة من العوامل، أهمها التوسع في قطاع العقارات، وارتفاع الطلب في قطاعات عديدة، منها الفنادق والمكاتب التجارية والصناعات ذات الصلة.

وذكر الخبير الدولي في مجال البناء والتشييد، "جيسون روس" أن المشاريع الضخمة في المملكة تدفع إلى نمو هائل متوقع في سوق الأخشاب، مشيرًا إلى أن سوق المنتجات الخشبية من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 4.1 مليار دولار بحلول عام 2029م، لافتًا إلى أنها أسرع الأسواق نموًا في الشرق الأوسط، كما أنها برزت كأكبر "قوة خضراء" في المنطقة، تعتمد على مواد صديقة للبيئة في المباني، اتساقًا مع رؤية 2030م.

وتوفر التطورات الجارية في المملكة والتنمية العمرانية الشاملة، فضلاً عن الطلب المتزايد على الأخشاب بيئة مواتية للتوسع في مشروعات إعادة تدوير مخلفات النخيل، واستغلال الإمكانات الهائلة لدى المملكة من هذه الأشجار، بما يدعم صناعة الأخشاب المحلية، والمنتظر أن يلعب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا في هذا المجال، بخاصة أن عائد الاستثمار في هذا النوع المبتكر من مشروعات إعادة التدوير يصل إلى 40%. ■

من أين سيأتي النمو الاقتصادي العالمي؟

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

بعد نهاية عام 2024م الملىء بالانتخابات العديدة في الكثير من دول العالم وعلى رأسها الانتخابات الأمريكية، يشهد الاقتصادي العالمي في عام 2025م إعادة تشكيل واسعة بفعل تغير التوجهات السياسية.

السمات البارزة في المشهد الاقتصادي الدولي الجديد يشهد الكثير من التوترات التجارية المتزايدة وتقلبات العملات العالمية، فالحروب الحمائية وسلاح التعرفة تشهد ارتفاعًا ملحوظًا مع وصول الإدارة الأمريكية إلى البيت الأبيض.

تعمل السياسات الحمائية وسلاسل التوريد والإمداد المتغيرة والتقدم التكنولوجي على تغيير المشهد الاقتصادي العالمي، وفي حين تخلق هذه التحديات حالة من عدم اليقين، فإنها تقدم أيضًا فرصًا جديدة.

السؤال الأهم هو (من أين سياتي النمو الاقتصادي العالمي في ظل الحروب التجارية وحروب العملات وشبه نهاية الاعتماد على التجارة الدولية كوسيلة للنمو الاقتصادي؟)، الاحتمال الأقرب هو أن من المرجح أن يأتي النمو من مزيج من الروافد الاقتصادية الجديدة على رأسها الابتكار المرتبط بالوسائل التكنولوجية، والاستثمار في البنى التحتية الجديدة، وإعادة تنظيم التجارة الثنائية أو الاستراتيجية متعددة الأطراف.

يعمل الذكاء الصناعي على إحداث ثورة في الصناعات خصوصًا الصناعات الاستهلاكية، ومن المتوقع أن يحدث الذكاء الصناعي طفرة إنتاجية مقبلة فيتم استخدام الذكاء الصناعي من أجل دفع الكفاءة التشغيلية والتصنيعية في سلاسل القيمة الصناعية، وبالتالي خلق فرص اقتصادية جديدة.

وتقوم الشركات في جميع أنحاء العالم بدمج الذكاء الصناعي في التصنيع مع الخدمات اللوجستية من أجل زيادة الإنتاجية وانخفاض التكاليف التشغيلية.

كما يعمل الذكاء الصناعي في مجال التصنيع على إعادة توجيه التصنيع من الكم إلى الكيف على حسب متطلبات المستهلك، ومن المحتمل أن تلجأ الأسواق الناشئة، التي اعتمدت تاريخيًا على العمالة منخفضة التكلفة للنمو، إلى استخدام الذكاء الصناعي لتجاوز التصنيع التقليدي، فعلى سبيل المثال، تساعد الأتمتة المدعومة بالذكاء الصناعي دولاً مثل: الهند والبرازيل على تعزيز الإنتاجية دون استثمارات ضخمة في البنية التحتية المكلفة ماديًا و وقتيًا، بالإضافة إلى ذلك، يلعب الذكاء الصناعي دورًا حاسمًا في الخدمات المالية والرعاية الصحية وتحسين سلسلة الإمداد، وهو ما يسهم بشكل أكبر في التوسع الاقتصادي.

أحد أهم سمات المشهد السياسي العالمي هو الخطاب الشعبي والتوجه القومي، وهو ما يعطي مؤشرات صريحة على إعادة التصنيع إلى الداخل ونقل الصناعات إلى أقاليم ومناطق مجاورة، وبالتالي إعادة تنظيم وهندسة سلاسل الإمداد، ومن المتوقع أن تعمل الشركات الكبرى إقليميًا على تنويع مراكز الإنتاج لتقليل الاعتماد على الأقاليم البعيدة لوجستيا، مما يؤدي إلى طفرة في التصنيع والاستثمار في الاقتصادات المحلية.

ويفيد هذا التحول اتفاقيات التجارة الإقليمية، مثل: اتفاقية الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا، والسوق المشترك لأمريكا الجنوبية، والتجارة الحرة لمنطقة الآسيان، ويعمل هذا التنوع الإقليمي على تعزيز المرونة الاقتصادية، ودفع النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي.

وفي خضم حالة عدم اليقين الاقتصادي، تتجه عديد من الحكومات إلى الاستثمار في البنية التحتية كأداة تحفيز، فمشاريع البنى التحتية من شأنها تعزيز الطلب المحلي وخلق فرص العمل، و هي أداة جيدة لتطوير المجتمعات الاقتصادية باستخدام الأدوات المالية للدول، هذه الاستثمارات في البنى التحتية عند تنفيذها على نطاقات واسعة لا تخلق فرص عمل فورية فحسب، بل تضع أيضًا الأساس للنمو الاقتصادي الطويل الأجل من خلال تحسين الخدمات اللوجستية وكفاءة الطاقة و التصنيع و رفع مستوى الخدمات عمليا ة تقنيا بالوسائل التقنية الحديثة.

وقد أدت التوترات التجارية إلى تغذية موجة جديدة من تخفيض قيمة العملات، حيث تسعى البلدان إلى جعل صادراتها أكثر قدرة على المنافسة، ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجية مفيدة في الأمد القريب، مما يجعل السلع أرخص في الأسواق العالمية ويعزز الاقتصادات القائمة على التصدير و يخفض نسب التضخم، و لكن حروب العملات و تخفيض قيمة العملات يحمل مخاطر أيضًا حيث يؤدي إضعاف العملة إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى تأجيج التضخم وتقليص القدرة الشرائية للمستهلكين، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ذلك إلى إجهاد العلاقات الدولية؛ حيث ترد الدول بخفض قيمة عملاتها، مما يؤدي إلى حروب عملة محتملة لا تنتهي بنمو اقتصادي بل انكماش اقتصادي واسع. ■

أسواق

العملات المشفرة

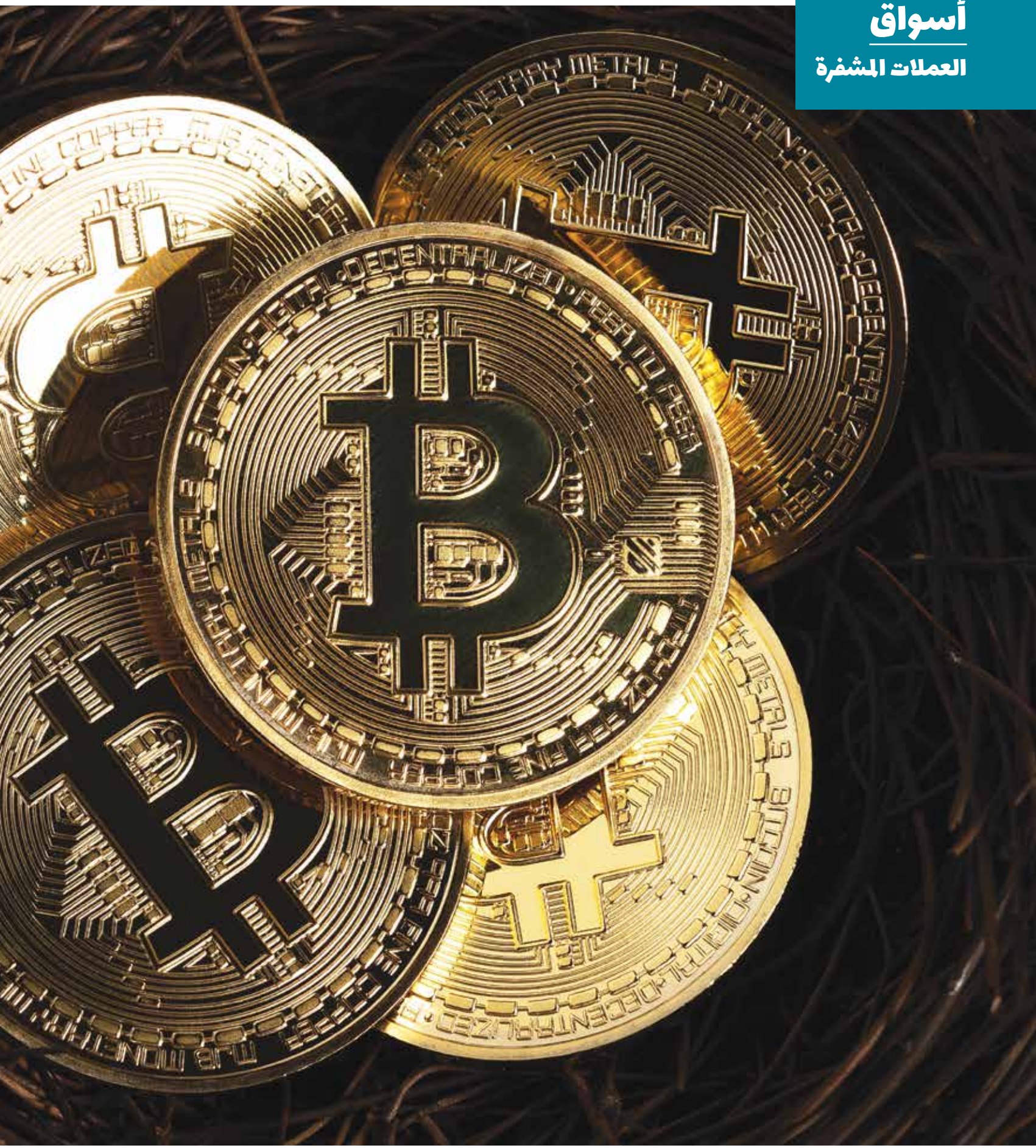

تقلبات المشفرة إلى أين؟

الاقتصاد: هيئة التحرير

تعيش العملات المشفرة، حالة من التجاذبات، بين الأزمات الاقتصادية التي تسحبها للوراء، والقرارات السياسية التي تدفعها للأمام، الأمر الذي خلق حالة من عدم اليقين، وتباين بين التوقعات المتفائلة، والتحذيرات المشككة.

وقد دفعت عودة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، بالعملات المشفرة وخاصة البيتكوين، للقفز للأمام، قبل أن تعود لتنكمش قليلاً، غير أنه حتى مع انكماشها ماتزال في القمة، محققةً أرباحًا هائلة.

وتتضارب التوقعات حول مستقبل العملات المشفرة في عام 2025م، ولكن في أسواء التوقعات، ستكون أفضل مما هي كانت عليه في عام 2014م، وكانت الأحداث السياسية ألقت بظلالها على سوق العملات المشفرة، خلال الأشهر القليلة الماضية، وسط توقعات متباينة لمستقبلها خلال العام الجاري، خاصة مع دخول لاعبين جدد في السباق المشفر، أبرزها عملة (TRUMP)، التي حققت نجاحات كبيرة في الأسبوع الأول الذي تلي انتخاب الرئيس الأمريكي، وقفزات هائلة بلغت أكثر من 18,000%، قبل أن تعود وتتراجع بشكل حاد أيضًا، قفزت العملة الجديدة من 6 سنتات لأكثر من 72.51 دولار في أعلى سقف لها وفقًا لمنصة "كوين ماركت كاب" لرصد أسعار العملات الرقمية.

وقد خلقت موجة الصعود القوية في الأسهم الأميركية والعملات المشفرة، فقاعة في هذه الأصول، قفزت بسببها نسبة السعر إلى القيمة الدفترية لمؤشر "إس آند بي 500" إلى 5.3 مرة في عام 2024م مقتربة من الذروة البالغة 5.5 مرة المسجلة في أوج فقاعة التكنولوجيا في مارس 2000م وفقًا لبيانات نشرتها "بلومبرج" الشهر الماضي.

قفزة مبالغ فيها

ويواجه السوق بنسبة مرتفعة خطر حدوث قفزة مبالغ فيها مطلع عام 2025م، إذا اقترب مؤشر "إس آند بي 500" من 6666 نقطة، أي بزيادة تقارب 10% عن المستويات الحالية، غير أنه في مطلع فبراير، تعرضت أسواق العملات الرقمية لهزة عنيفة، مما زاد من حدة التوتر، وانخفض سعر البيتكوين بنسبة 6% وسعر الإيثيريوم بنسبة 8% خلال أسبوع واحد فقط، ولكن في كل الحالات لاتزال تحقق سقفًا عالية.

"يواجه السوق خطر حدوث قفزة مبالغ فيها مطلع عام2025م، إذا اقترب مؤشر "إس آند بي 500" من 6666 نقطة.

"يمكن أن يصل البيتكوين بسهولة إلى 200 ألف دولار، ولكن لا توجد ضمانات أكيدة على مساره.

ودفع ذلك القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية للانخفاض، وفقدان نحو 140 مليار دولار في أقل من 24 ساعة، وسقط البيتكوين دون مستوى 100 ألف دولار إلى 99.5 ألف دولار، كذلك هبطت الإيثريوم إلى 3103 دولارات للرمز، وشمل السقوط غالبية العملات حيث هبط ريبا 4.5% وسولانا بـ 7.12% ودوج كوين بـ 7.28%، كذلك هبطت عملة (Trump) الصادرة حديثًا بأكثر من 11% إضافية، ليصل إجمالي خسائرها إلى 31.3%.

ويحذر خبراء في الأسواق الرقمية، بأن ارتفاع المخاوف من اندلاع حرب تجارية بين الولايات المتحدة من جهة وأوروبا والصين من جهة أخرى، قد يؤدي إلى تفاقم التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة حالات التسريح من العمل، بالإضافة إلى ذلك، بدأت كندا والمكسيك والصين في الرد على هذه الإجراءات، مما يعزز احتمالية نشوب حرب تجارية واسعة، وهو أمر سيضر بسوق العملات المشفرة، القلق في الأصل.

ولا يبدو أن الصورة العامة ليست بالقتامة التي توحي بها الأرقام، فالحافز الذي ينتظره المتعاملون لشراء العملات المشفرة هو إعلان ترامب عن اعتماد احتياطي من البيتكوين إلى جانب إقرار إعفاءات ضريبية، وإلى أن يتحقق ذلك ستستمر عمليات البيع حتى بالنسبة للأسهم والسندات.

البيتكوين الرابح الأكبر

وبعيدًا عن التجاذبات السياسية، شهدت سوق العملات المشفرة، بقيادة "البيتكوين"، مرحلة نضج وتحول خلال عام 2024م، ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم في عام 2025م، مدفوعًا بتطورات تنظيمية منتظرة واهتمام متزايد من الحكومات والمؤسسات.

وعلى الرغم من الأصوات المحذرة، والقلق الذي يسود الاقتصاد العالمي، إلا أن العملات المشفرة، وتحديدًا البيتكوين تعيش وضعًا ملائمًا، حتى الأرقام المتراجعة نسبيًا، لاتزال تجني الأرباح، مستفيدة من المكاسب الكبيرة التي حققتها في العام الماضي.

وثمّة توقعات بأن تشهد عملة البيتكوين تحديدًا ارتفاعًا كبيرًا، بعد أدرج 11 صندوقًا لتداولها خلال العام، كان من أهمها "بلاك روك" و"Grayscale" و"Fidelity" وهو ما جذب استثمارات مؤسساتية ضخمة.

وفي أبريل من العام، جاء تنصيف بيتكوين والذي يحدث كل 4 سنوات، وهو ما يعني تراجع مكافآت تعدين العملة إلى النصف، ما أدى إلى تراجع المعروض، غير أنه في منتصف يوليو لعب الرئيس الأمريكي ترامب دورًا بارزًا في تعزيز ودعم سعر عملة بيتكوين عبر تبني فكرة بناء احتياطي استراتيجي للعملة، ودعم شركات العملات المشفرة والاستغناء عن رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، "غاري غينسر" المناهض لهذا القطاع.

فقد عززت عودة ترامب إلى البيت الأبيض المشاعر الداعمة للعملات المشفرة، مع توقع عديد من المسؤولين التنفيذيين والمحللين في الصناعة أن يعزز بيئة تنظيمية أكثر ملاءمةً للأصول الرقمية، وحاليًا يدعم 13 شخصًا تم تعيينهم في الحكومة الأمريكية الجديدة العملات المشفرة الأمر الذي أسهم في القفز بسعر عملة بيتكوين من مستويات 68 ألف دولار لتتجاوز 108 آلاف دولار في أقل من شهر.

وكانت شركات كبرى مثل "بلاك روك" وغيرها من المؤسسات المالية، قد بادرت إلى إطلاق صناديق استثمار متداولة تتيح

عبدالله فاضل

جيمس باترفيل

للمستثمرين تداول العملات الرقمية عبر حسابات الوساطة التقليدية، ما فتح الباب أمام شريحة أوسع من المستثمرين لدخول السوق، بفضل ذلك، انتقلت العملات الرقمية، التي لطالما تبنت أيديولوجية معادية للحكومات والمؤسسات، لتصبح جزءًا من النظام القائم بحد ذاته.

التوقعات تظل إيجابية

وفي ديسمبر 2024م، حطمت البيتكوين حاجز 100 ألف دولار وهو ما كان متوقعًا، متجاوزه مستواها التاريخي السابق عام 2021م الذي اقترب من 70 ألف دولار، بعد أن أعطت لجنة الأوراق المالية والبورصات الضوء الأخضر لأول صناديق تداول البيتكوين المتداولة في البورصة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الارتفاعات الكبيرة لعملة بيتكوين في 2024م التي وصلت تقريبًا إلى 120%، إلا أن أغلب التوقعات لاتجاه سعرها في 2025م تبقى إيجابية؛ إذ تتوقع ستاندرد تشارتر ارتفاعها إلى 200 ألف دولار بنهاية العام الجاري، أما بنك الاستثمار VanEck

> **خيبة الأمل المحيطة بالسياسات المقترحة للعملات المشفرة، قد تدفع إلى تصحيح كبير في السوق.**

فيتوقع ارتفاع سعر بيتكوين إلى مستويات 180 ألف دولار مع بداية العام قبل أن تتراجع منها، وصندوق Fundstrat فيتوقع وصول سعر عملة بيتكوين في 2025م إلى 250 ألف دولار.

في حين يؤكد الخبير في أسواق العملات المشفرة، المهندس "عبدالله فاضل"، على أن التوقعات تظل إيجابية، أنه لا يمكن التنبؤ بالسعر الذي قد يصل إليه البيتكوين في عام 2025م، مشيرًا إلى هذه العملة عودتنا أنه خلال السنة والنصف التي تلي التنصيف تكون هناك ارتفاعات، مدفوعة بعملية العرض والطلب، لأن التنصيف يقلل من المكافآت المعطاة للمعدنين، وهذا يؤثر على العرض، وأضاف أنه سيكون هناك ارتفاع ولكن لا يمكن الجزم أن تصل لـ200 ألف دولار، في فترة التنصيف السابقة، كانت التوقعات أن يصل

علي الجعفري

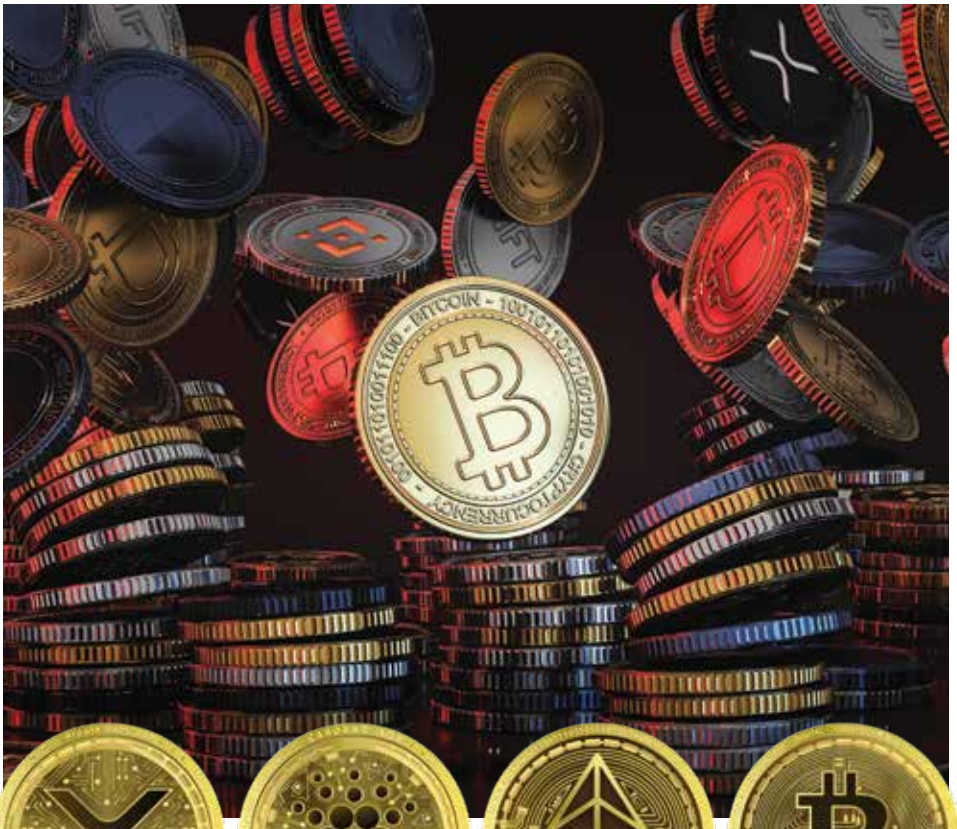

لـ70 ألف دولار، ولكنه توقف عند 69 ألف ولم يصل للرقم المتوقع، قائلاً: صحيح أن وجود الصناديق ستعطي فرصة أسهل للدخول والخروج، وضخ الأموال، ويؤثر على السوق بشكل مباشر، ولكن هذه الصناديق قد تؤثر على السوق أيضًا، ولكن بشكل عام، النظرة المستقبلية متفائلة.

عملة متقلبة للغاية

ومن جانبه يرى رئيس قسم الأبحاث في شركة "كوين شيرز" لإدارة الأصول التي تركز على العملات المشفرة، "جيمس باترفيل"، باحتمالية أن تصل أسعار عملة البيتكوين إلى 150 ألف دولار العام الجاري، وقال إنه في الأمد البعيد لن يكون من المستحيل توقع أن تبلغ قيمة البيتكوين حوالي 25% من حصة سوق الذهب، وهو ما يعادل سعر 250 ألف دولار، ولكنه قد لا يحدث في العام الحالي، وفي الوقت نفسه أشار "باترفيل" إلى أنه قد يصل البيتكوين في نطاق 80 ألف دولار، موضحًا أنه سيكون نتيجة لعدم تحقق سياسات ترامب الداعمة للعملات المشفرة النجاح المتوقع لها، وقال إنه في هذه الحالة فإن خيبة الأمل المحيطة بسياسات ترامب المقترحة للعملات المشفرة والشكوك حولها، قد تدفع إلى تصحيح كبير في السوق.

فيما يقول المحلل المالي، المتخصص في الأسواق العالمية، "علي الجعفري"، إنه من المستحيل توقع ماذا يمكن أن يحدث خلال العامين المقبلين، وأضاف بأن البيتكوين عملة متقلبة للغاية، مع إمكانية حدوث تصحيحات تتراوح بين 70 و80% من أعلى مستوياتها على الإطلاق، ولكن الانخفاضات في عام 2025م ستكون أقل وضوحًا، ولكن في الوقت نفسه من المتوقع أن تخفف القاعدة المتنامية للمشترين البيتكوين والدعم المؤسسي القوي من التصحيحات الشديدة، على الأرجح ستكون أقل من المعتاد، مشددًا على أن التفاؤل هو الخطوة الأكثر قبولاً وفق المعطيات الحالية، معتقدًا أن سعر البيتكوين يمكن أن يصل بسهولة إلى 200 ألف دولار، ولكن لا توجد علامات على انخفاض التقلبات.

وأشار الجعفري إلى أن التحولات السياسية والاقتصادية ذات أهميه قاطعه ومؤثرة في حركه السيولة المالية لجميع الأسواق المالية بما فيها العملات المشفرة خصوصًا بعد أن أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح صناديق استثمارية مرتبطة البيتكوين والايثيروم وبعملات أخرى بالإضافة لوجود عدد كبير من الشركات المالية في السوق الأمريكية تعتمد سيولتها الكاملة على احتياطات العملات، مستدركًا بقوله: "بشكل عام لا تُعد البيانات الأمريكية الأوروبية مؤثره بشكل قاطع على العملات باستثناء أخبار الفائدة والتضخم علاوة على الحروب وقد يتفق البيتكوين والذهب والمؤشرات الأساسية الأمريكية بالمسار بينهما لحد كبير. ■

أسواق

البنوك الرقمية

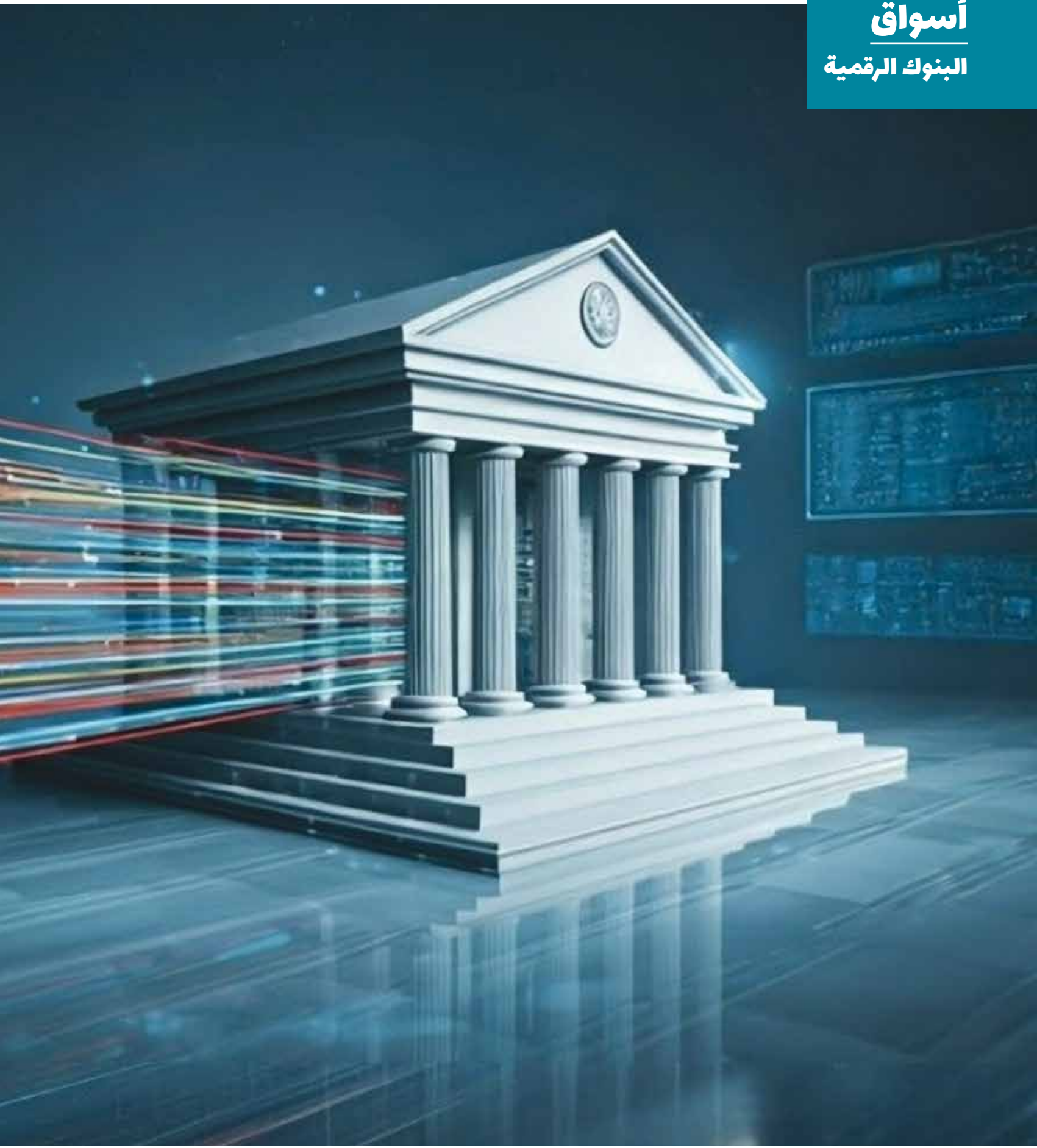

البنوك الرقمية.. المستقبل يبدأ من هنا!

الاقتصاد - خالد الشايع

في عام 2015م ظهر أول بنك رقمي على مستوى العالم، وهو بنك (Monzo) البريطاني، كأول مصرف ذكي دون فروع تقليدية، ولديه اليوم أكثر من 800 ألف عميل، وتوالت بعده البنوك الرقمية في عديد من دول العالم، ليوافق البنك المركزي السعودي (ساما)، على بدء مزاولة بنك (D360) عملياته المصرفية، الذي أعلن عن انضمام أكثر من 600 ألف عميل منذ إطلاق أعماله بنهاية ديسمبر 2024م.

وقد تسارعت الخطوات نحو رقمنه القطاع المصرفي بعد أقل من أسبوعين من الموافقة على طلب (D360)، حصل بنك رقمي تابع لمجموعة الاتصالات السعودية (STC) على الضوء الأخضر هو الآخر من البنك المركزي لبدء مزاولة عملياته المصرفية، برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال، ليلحق الأثنان بالبنك السعودي الرقمي، برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال.

وتستهدف البنوك الرقمية في المملكة، مع دخولها حيز العمل رسميًا، زيادة الشمول المالي، ورفع تنافسية القطاع المصرفي، بما يخدم العملاء في القطاع البنكي، فضلاً عن مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني، وتحقيق أهداف برنامج رؤية القطاع المالي ورؤية 2030م.

وبشكل أساسي، تركز البنوك الرقمية على قطاع الأفراد كخطوة أولى، عبر خدمات سريعة ومرنة تخدم جميع أفراد المجتمع وتقدم عديدًا من الخدمات المصرفية لعملائها عبر منصات وتطبيقات إلكترونية، دون أن يكون لها فروع على أرض الواقع، وهي تسعى إلى تعزيز الابتكار المالي في المملكة، وتحسين تجربة العملاء تزامنًا مع التطورات التكنولوجية المتسارعة خاصة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

أكثر الحلول المالية والمصرفية تطورًا

ومع دخول البنوك الرقمية في السوق، ارتفع عدد البنوك المرخصة في السعودية لـ 35 بنكًا، يشكل عدد البنوك المحلية منها نحو 11 بنكًا، كما يقدر عدد البنوك الأجنبية بنحو 21 بنكًا، أضافة إلى أن هناك نحو 19 شركة تقنية مالية سعودية تتيح بدورها خدمات عدة، كخدمات المدفوعات، والتمويل الاستهلاكي المصغر، ووساطة التأمين الإلكتروني.

وتعد البنوك الرقمية، واحدة من أكثر الحلول المالية والمصرفية تطورًا وحداثة مقارنة بالحلول التقليدية، فالذهاب إلى المقر التابع للنطاق السكني والحصول على رقم للانتظار لحين لقاء الموظف المسؤول عن خدمة العملاء وطلب الخدمة التي يرغب بها العميل صار من الماضي، أو هكذا يأملون، كما لم يعد فتح حساب بنكي أو القيام بأي من المعاملات المالية يتطلب التغيب ليوم أو أكثر من العمل لإتمام هذا الإجراء، يكفي فقط أن تكون متصلاً بالإنترنت ولديك جهاز حاسوب أو هاتف ذكي للحصول على خدماتك المصرفية الفورية عبر البنوك الرقمية.

وتتيح البنوك الرقمية جميع الخدمات المصرفية التقليدية المتوفرة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون الحاجة إلى التوجه لفرع البنك، وتعد أبرز تلك الخدمات فتح حساب مصرفي رقمي، وإدارة القروض، والحصول على كشف حساب بنكي، ومراقبة سجلات المعاملات، ودفع الفواتير، وفحص وإدارة حساب التوفير، وتحويل الأموال، والسحوبات النقدية، كما تمتاز بتوفير التكاليف، وسهولة الاستخدام، والتخصيص بشكل أكبر، وتقديم الخدمات المميزة.

رفع مستوى كفاءة القطاع المالي

وكانت (سما) قد حددت ثلاثة شروط رئيسة لتقديم طلب ترخيص بنك رقمي

في البلاد، على المتقدمين تقديم خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وخطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة مع طلب الترخيص للبنك.

وبناءً على الخطة المقدمة ستقوم بإجراء تقييم لمدى كفاية رأس المال لمقدم الطلب، وفقًا لكل حالة على حدة، استنادًا إلى حجم العمليات وطبيعتها ودرجة تعقيدها، حسب ما هو مقترح في خطة العمل، وخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وخطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة.

ويهدف البنك المركزي من موافقته على تقديم البنوك الرقية لخدماتها لتطوير وتحسين ورفع مستوى كفاءة القطاع المالي في السعودية، وليكون القطاع المالي السعودي من أوائل القطاعات المواكبة للتطورات والمستجدات التي تتلاءم مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، إضافة لدعم نمو القطاع الخاص، وإتاحة الفرص أمام شركات جديدة لتقديم خدمات مالية، وأن تكون السعودية واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم، إضافةً إلى تحقيق نمو نوعي في مجال الخدمات المالية لمواكبة التطور المتواصل في الأعمال والخدمات في السعودية.

ويتشكل دعم تطوير قطاع التقنية المالية في المملكة من خلال وضع استراتيجية للقطاع تضم عددًا من المبادرات التي تهتم بمجال التقنية، وذلك لتطوير قطاع التقنية المالية، والتي تسهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى تنوع مصادر الدخل.

تتميز عن التقليدية بانخفاض التكاليف

وقال رئيس اللجنة المالية بغرفة الشرقية، زيد اليعيش، إن البنوك الرقمية تتميز عن التقليدية بالرشاقة وانخفاض التكاليف، لكونها رقمية بلا فروع، تعتمد بشكل كامل على الرقمية، ورغم أن الآن ثمة بنوك تقليدية تعتمد على التقنية في فتح الحسابات، ولكن البنوك الرقمية الخالصة تمتلك ميزة أنها تعتمد على شريحة الأفراد، وعلى خفض التكاليف بشكل كبير، وعملية فتح الحسابات لديهم أسرع.

وأضاف بأن المستهلك التقليدي، قد لا يشعر بالفرق بشكل ملموس، ولكن سيشعر أن تكاليف العمليات وإصدار البطاقات سيكون أقل، وكذلك عروض الكاش باك ستكون أكبر، لأن هذه البنوك ليس لديها مصاريف كثيرة، وبالتالي رسومها ستكون أقل، مؤكدًا بصعوبة تحول كافة البنوك السعودية لمثل هذا النوع من البنوك، كونها بنت قاعدة كبيرة من العملاء حاليًا، وخاصة في قطاعات الأعمال، ولا تعتمد على الأفراد، وهي لديها خيارين، إما أن تتحول للتقنية، ولكن ليس بشكل كامل، لأن قدرتها أكبر، ولديها خدمات أكبر بكثير من البنوك الرقمية، مثل: خدمات الخزينة، وتحويل المبالغ الكبيرة للخارج بأسعار تفضيلية، أضافة لسندات الدين، وحتى القروض الشخصية، التي لم تعتمدها البنوك الرقمية بعد، وقال إن الأهم البنوك التقليدية تمتلك حسابات الشركات الكبيرة والمتوسطة، وحتى الصغيرة، وهؤلاء يحتاجون للبنوك التقليدية لتحويل رواتب موظفيهم وتقديم خدمات تسهيلات ائتمانية لهم، والضمانات البنكية، وإصدار أجهزة نقاط بيع، هذه الأمور لاتزال غير متوفرة في البنوك الرقمية، لافتًا إلى

"رفعت البنوك الرقمية الجديدة عدد البنوك المرخصة في السعودية لـ 35 بنكًا.

"البنوك الرقمية ستحفز البنوك التقليدية لتطوير تعاملاتها الرقمية.

زيد اليعيش

أن الموضوع كبير جدًا ويحتاج لوقت أطول لتقديم مثل هذه الخدمات للوصول للبنوك التقليدية، وحتى إن وصلت، هل تستطيع أن تستقطب عملاء البنوك التقليدية، هذا لن يكون سهلاً، ويحتاج لوقت كثير.

المنافسة في القطاع المصرفي

ومن جانبه أكد أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية والمتحدث باسم البنوك السعودية (سابقًا)، طلعت حافظ، أن خطوة الترخيص لبنكين من الثلاث البنوك الرقمية في المملكة لممارسة أعمالها المصرفية، يأتي انسجامًا مع أهداف(ساما) الرامية إلى دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي، والمنافسة في القطاع المصرفي، بما يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد السعودي بشكل عام، وقال إن التوسع في التعاملات الرقمية، سوف يساعد على تعزيز مفهوم وتطبيقات "الشمول المالي"، الذي يهدف لتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم على نحو مسؤول ومستدام.

وقال حافظ إن ترخيص البنك المركزي لثلاثة بنوك رقمية في المملكة، والسماح لبنكين منهما لمزاولة الأعمال المصرفية، سيعزز من التعاملات الرقمية بالقطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام، وسيكون محفزًا أيضًا للبنوك التقليدية بتطوير تعاملاتها الرقمية، وبالذات وأنه وفقًا للإحصائية الأخيرة الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، فإن 63% من المواطنين السعوديين هم دون 30 عامًا، و35% من غير السعوديين وهم دون 30 عامًا، والذين هم بطبيعة الحال يفضلون التعاملات المصرفية الرقمية عن التعاملات المصرفية التقليدية.

وشدد على أهمية الموازنة بين وجود بنوك رقمية وأخرى تقليدية، مشيرًا إلى أن هناك فئة من العملاء لا تزال تفضل التعامل مع البنوك التقليدية من خلال شبكة الفروع، إضافة إلى أن البنوك التقليدية قد تكون أقرب للتعرف ولتلمس احتياجات العملاء مقارنة بالبنوك الرقمية، من خلال شبكة الفروع التي تُمكنها من التواصل مع العملاء بشكل مباشر والتفاعل الشخصي معهم، مما يتيح لها بناء علاقة أعمق مع العملاء مقارنة بالبنوك الرقمية التي مؤسسة بشكل أساسي في تقديمها لخدماتها على التكنولوجيا، إضافة إلى أن عدم توفر شبكة للإنترنت أو انقطاعها المفاجئ، قد يؤثر سلبًا على قدرة البنوك الرقمية ولو بشكلٍ مؤقت في تقديمها خدماتها لعملائها.

تحسين الجودة وتجربة المستخدم

فيما كشف مدير عام الرقابة على البنوك في البنك المركزي السعودي (ساما)، يزيد آل الشيخ، أن البنوك الرقمية المرخصة ستقدم المنتجات والخدمات للعملاء من خلال تحسين الجودة وتجربة المستخدم لنماذج الأعمال ودعم الابتكار فيها وتقليل التكاليف، ما يسهم بشكل مباشر في تحفيز المنافسة مع البنوك المحلية وشركات التقنية المالية، وأوضح أن الفرق بين شركات التقنية المالية والبنوك الرقمية هو أن شركات التقنية المالية ترتكز بشكل أساس على الابتكار في استخدام التقنية لنشاط محدد، وتقديم منتج أو خدمة مالية معينة لشريحة المستفيدين المستهدفة، من خلال المنصات الرقمية أو التطبيقات الذكية، أما البنوك الرقمية فمفهومها أوسع وأشمل في تقديم منتجات وخدمات مصرفية متكاملة مثل قبول الودائع والتمويل وغيرها من الخدمات المصرفية وخدمة العملاء وذلك من خلال القنوات الرقمية حصريًا، إضافة إلى اختلاف شكل الكيان القانوني والمتطلبات الرقابية والاشرافية. ■

طلعت حافظ

يزيد آل الشيخ

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

"ما لا يتم تصنيعه في المملكة"!

عندما تقرأ جملة "الهدف هو تصنيع المنتجات التي لا يتم تصنيعها في المملكة حاليًا، "تشعر بارتياح عميق كون مسيرة الصناعة السعودية تأخذ خطوة نوعية جديدة تستلهمها من رؤية 2030م، وهدف يتحقق يومًا بعد يوم اسمه "التنويع الاقتصادي"، وإذا كنت مستثمرًا سعوديًا أو أجنبيًا تستشعر الفرصة الماثلة أمامك.

هذه الجملة وردت عند إطلاق المملكة برنامج الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي مطلع العام الجاري 2025م، الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة، ويستهدف تمكين تصنيع المنتجات التي لا يتم تصنيعها في المملكة حاليًا، ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمارات الصناعية النوعية، ويسرّع وتيرتها، مع ضمان استدامتها على المدى الطويل، كما يمكّن المستثمرين السعوديين والدوليين من الاستفادة من الإمكانات الفريدة التي تمتلكها المملكة.

الصناعة من أهم الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد، وهذا ما انطلقت منه المملكة وأصبح هاجسًا لدى قياداتها المتعاقبة باعتبار هذا القطاع أحد أبرز مقومات النجاح لأي دولة تطمح لرفع اقتصاداتها وتحقيق مستهدفات التنمية.

قبل نحو نصف قرن وتحديدًا خلال السنوات من عام 1974م إلى عام 1976م تمت أول خطوات مؤسسية في مجال الصناعة؛ حيث أنشئ صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتم تحويل المشاريع الصناعية والبتروكيماوية إلى وزارة الصناعة والكهرباء حينها، إضافةً إلى إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وإنشاء شركة "سابك" لتتبنى المشروعات الصناعية الضخمة.

تعاقبت الإنجازات والتوسع، وأصبح هناك قاعدة صناعية قوية ولافتة على مستوى المنطقة، ولكن بقيت الحاجة إلى مزيد من الصناعات النوعية التي يمكنني وصفها بالمؤثرة أكثر في الاقتصاد والتصدير ومواكبة للأمم أو الدول التي أصبحت تعرف عالميًا بأنها "صناعية".

ومنذ العام 2016م عندما أُطلقت الرؤية تسارعت وتيرة التنويع الاقتصادي النوعي، وكانت الصناعة محط اهتمام بالغ من الحكومة، ولعل أهم الأحداث التي شهدتها السنوات العديدة الماضية، كان تقديم البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، الذي حفز وتفاعل مع ظهور قطاعات جديدة من الاقتصاد، بما في ذلك الصناعات النوعية التي ينطبق عليها القول أعلاه "تلك التي لا تصنع في المملكة"، ولتصبح الصناعة من أهم الروافد الاقتصادية في هذه الرؤية، حيث يُخطط أن تتجاوز مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين بحلول عام 2030م ما يصل إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعي الشخصي بناء على أداء برامج الرؤية أن الهدف سيتحقق قبل ذلك ويتم وضع هدف جديد (بإذن الله).

وما يجعلني اثق بتجاوز المستهدف هو هذا البرنامج، برنامج الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي، الذي رصدت له المملكة مبلغ 10 مليارات ريال، وصمم بطريقة تحقق الدافعية والتحفيز، إذ يتضمن تغطية تصل إلى 35% من الاستثمار الأولي للمشروع، بحد أعلى يبلغ 50 مليون ريال لكل مشروع مؤهل، مقسمة على مراحل المشروع، بحيث تكون 50% لمرحلة الإنشاء، والـ50% الأخرى لمرحلة الإنتاج، وستطلق الحوافز على مراحل متتالية، تستهدف في المجموعة الأولى، جذب استثمارات في قطاعات الصناعات الكيميائية التحويلية، وصناعة السيارات وأجزائها، وقطاع الآلات والمعدات، فيما سيتم الإعلان عن عدد آخر من القطاعات في المراحل اللاحقة من الحوافز خلال عام 2025م.

صناعة الآلات والمعدات وأجزاء السيارات والكيماويات التحويلية، هي ما نحتاج إليه مرحليًا وهذا هو الطريق الذي يوصلنا إلى أسواق العالم بعد تحقيق الاكتفاء داخليًا خاصة إذا دخلنا في آلات الطائرات ومعداتها، والأدوية كصناعات تحويلية، نحتاج إليها للسوق المحلي، ومن ثم للتصدير، والأهم تحقيق تنويع اقتصادي متكامل ومستدام. ■

هل يكون دائمًا الاستثمار بحذر ناجح؟

تحليل جو الهوا

هناك الكثير من الأفراد يسمعون دائمًا بالاستثمار دون أن يكون لديهم خلفية عن ذلك، وبالتالي يجب أولاً أن يكون لديهم وعي عن هذا المجال، والقراءة عنه، ومعرفة مخاطره، وكيفية إدارة المخاطر قبل أن يتسبب دخولهم في هذا المجال إلى خسارة لا يستطيعون التعامل معها، ويؤدي بعد ذلك إلى أزمة مالية شخصية، تأخذ سنوات طويلة من العمر، لكي يستطيع الخروج منها. إذًا فإدراك المخاطر، مع دراسة عميقة إلى أي مدى ممكن أن تصل الأمور؟ مع اللجوء إلى مستشار مالي معترف، أو إلى بيوت الخبرة العالمية، قبل اتخاذ أي قرار.

من البداية يجب التعامل مع الموضوع بإعطاء الأفضلية لإدارة المخاطر، ومعرفة وتحديد حجم الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها في أسوأ الأحوال، قبل التفكير بالعوائد والمكاسب الكبيرة، التي يريد أن يحققها.

بهذه الطريقة يكون على دراية تامة بماذا ينتظره وألا يحصل معه مفاجآت في ذلك، بالإضافة إلى ذلك هناك المبلغ الذي يود أن يستثمره، يجب أن يكون متوافقًا مع وضعه المالي وألا يكون تهور في الاستثمار بمبالغ ضخمة، أو الاستدانة بسبب ذلك.

من الأفضل أن يكون هناك ادخار في مرحلة أولى، وأن يكون لديك مبلغ لست بحاجة إليه، ويكون الدخول على مراحل، ويكون بذلك هناك تنويع في الدخول التدريجي أو أيضًا بالتنويع في القطاعات، وتحديد نسب متفاوتة للشركات التي يجب أن يكون لديها مركز مالي قوي ولديها معدلات نمو مهمة مع خريطة طريق واضحة لمستقبل الشركة ودون أن تكون غارقة في الديون ولديها طلب عالٍ ومستدام على منتجاتها.

طبعًا بالإضافة إلى ذلك معرفة المخاطر المستقبلية للشركة، هو من أهم العوامل التي على المستثمر ألا يتجاهلها، فمخاطر الشركة هي المخاطر التي ستتعرض له

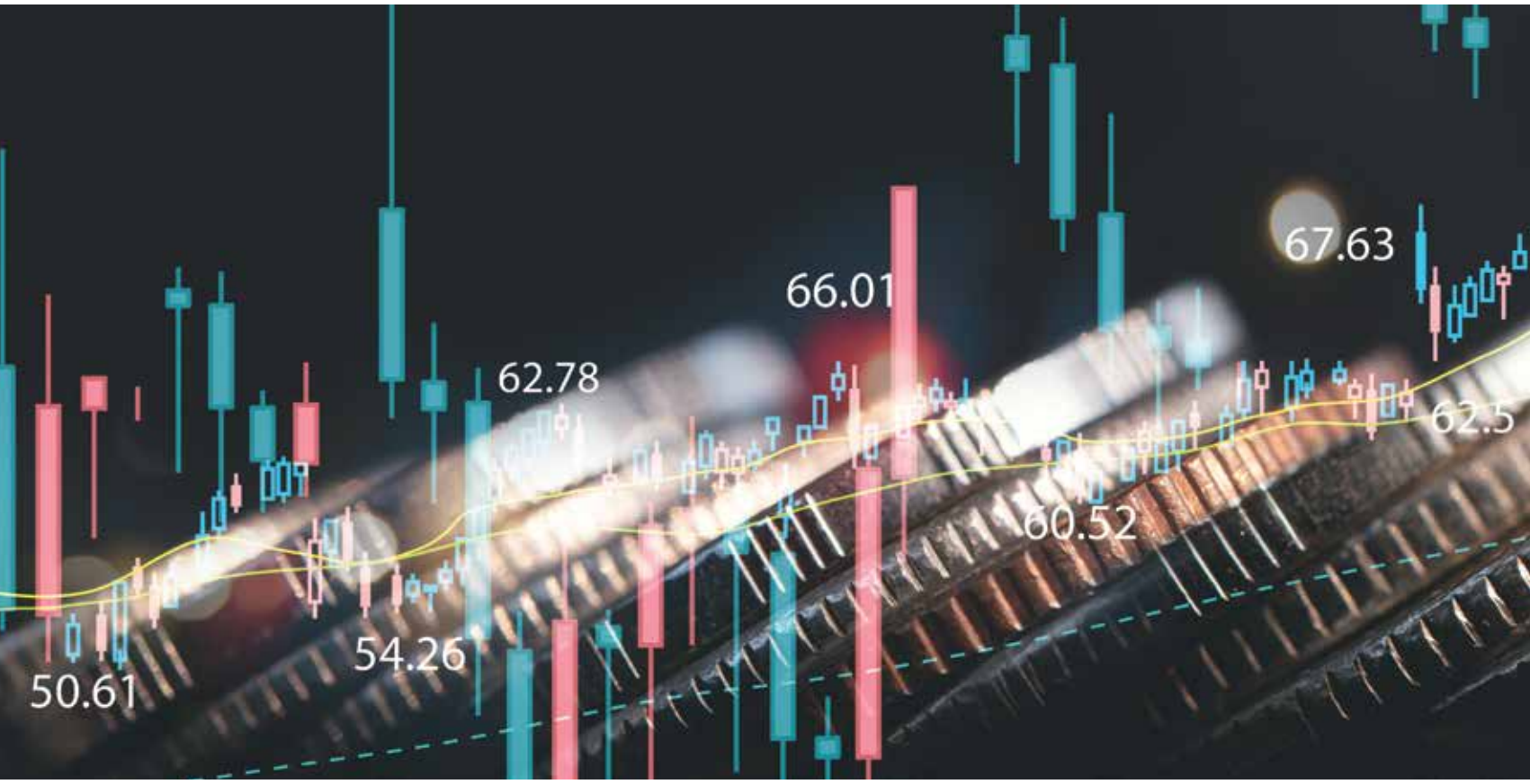

محفظتك الاستثمارية، وبالتالي هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر، فلكل قطاع له مخاطره الخاصة به، وأصبحت الآن المتغيرات سريعة جدًا وتؤثر بقوة، ويحصل مفاجآت لم تشهدها الأسواق من قبل، وبالتالي يجب أن تأخذ ذلك بالحسبان، فضلاً عن توقيت بناء مراكز للاستثمار على المدى الطويل.

سنشهد دائمًا انهيارات في الأسواق المالية، وهذه تأتي ضمن دورات الأسهم، ففي تلك الحالة يحصل هلع وذرع، ينتج عنها موجات بيع عشوائية تشمل الأسهم الجيدة والأسهم غير الصالحة للاستثمار معًا، طبعًا الفرص دائمًا موجودة، خصوصًا للمستثمر الذكي الذي ينتظر بشغف هذه الأوقات، لكي يقتنص الأسهم الجيدة، بأسعار مغرية بعدما تدهورت إلى مستويات غير منطقية.

هنا يكون دخول المستثمر على الأسهم دون خوف، ولا يشارك الجو العام السائد، ولا سياسة القطيع بالبيع، وهو متأكد بأن هذه الأسهم لا بد أن تستعيد قيمتها، بعدما فقدتها بسبب الهبوط العام للسوق وليس بسبب مشكلات جوهرية تتعلق بمستقبل الشركة، وهنا نتذكر مقولة "وارن بافيت" أهم مستثمر في العالم: (سواء كنا نتحدث عن الجوارب أو الأسهم، أحب شراء سلع ذات جودة، عندما تكون هناك عروض وتخفيضات على الأسعار).

وإذا ألقينا نظرة على فرص الاستثمار في السنوات الأخيرة، نرى كثيرًا من التقارير منها، والتي تتحدث عن، إذا استثمرت مثلاً في ألف دولار في سهم آبل قبل 10 سنوات، وتركتهم طوال المدة أصبحت قيمة استثمارك أكثر من 8 آلاف دولار.

غيرها مثلاً في إنفيديا أو أمازون وتسلا وكل ذلك يؤكد أن الاستثمار كان هو الطريق الأفضل، بعيدًا عن المضاربات السريعة، والتي ممكن ان تفقد رأسمالك بالكامل، بسبب التحرك الكبير في الأسعار.

طبعا هناك كثير من المضاربين، حققوا عوائد كبيرة من المضاربة، أبرزهم "جورج سوروس"، والذي اشتهر بأنه الرجل الذي كسر بنك إنجلترا، بعدما كسب أكثر من مليار دولار، ولكن تبقى المضاربة مهمة صعبة أمام الاستثمار، فالمضارب يجب أن يكون ملمًا بالتحركات على المدى القصير، ومراقبة الكثير من المؤشرات والنماذج، أما المستثمر فيكفي أن يختار شركة رائعة يضيفها إلى محفظته بسعر مغرٍ، ويحتفظ فيها لفترة طويلة، وفي كثير من الأحوال يحقق عوائد جيدة، وليس بحاجة إلى متابعة الأسعار بشكل يومي وفي كل لحظة، فالتقلبات موجودة دائمًا، ولكن في المقابل، ليس كل ذلك أكيدًا، فممكن أيضًا ألا يعطي الاستثمار على المدى الطويل، عائدًا مقبولاً يستحق كل هذه المدة التي انتظر فيها المستثمر.

وكما يقال دائمًا أنه عند الأزمات تصنع الثروات، وخير مثال على ذلك خلال الأزمة العالمية بالنسبة إلى الأمثلة على الاستثمار وقت الأزمات، نشاهد أن "بافيت" استفاد كثيرًا من الأزمة العالمية في عام 2008م، وذلك عندما استطاع الدخول في صفقات ضخمة، وتحقيق مكاسب كبيرة، فمثلاً قام بضخ ثلاث مليارات دولار في شركة جنرال الكتريك، بعدما واجهت الشركة نقصًا كبيرًا في السيولة، وعانت منه الشركة العملاقة. استطاع بافيت بعدها تحقيق عائد وصل إلى 1.5 مليار دولار.

ونذكر هنا شركة وجاء ذلك بعدما قام بافيت بضخ بافيت 5 مليارات دولار في بنك جولدمان ساكس، وفي النهاية يبقى الاستثمار بعقلانية وبدون تهور، هو المثال الأصح مع الأخذ بالاعتبار الأحداث المتسارعة. ■

كرييتف

سيارات طائرة

سيارات طائرة.. كابتن في الأرض والسماء

الاقتصاد - هيئة التحرير

رغم أن بعض الأدوات التكنولوجية الفائقة، والاختراعات المستقبلية التي نشاهدها في أفلام الخيال العلمي، مثل ألواح التحليق والسيارات الطائرة، لم تتحقق تمامًا في الحياة اليومية، إلا أنها أشعلت الخيال ومهدت الطريق للابتكارات الحقيقية التي قد تشكل المستقبل القريب، حيث لن يكون من المستغرب أن نسمع عن ازدحامات مرورية، لكن هذه المرة لن تكون في الطرق والشوارع التقليدية، لكنها في السماء!

حاملة طائرات أرضية "السفينة الأم" من تصميم شركة "إكس بينج إيرو إتش دي" الصينية

القيادة المزدوجة

خطفت شركة "إكس بينج إيرو إتش دي" الصينية، الأنظار وأحدثت ضجة كبيرة، في معرض "سي إي إس 2025م"، في لاس فيجاس بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما كشفت عن حاملة طائرات أرضية تعرف باسم "السفينة الأم"، وهي عبارة عن مركبة بست عجلات، تحمل طائرة مروحية في صندوقها الخلفي، وتستطيع الإقلاع والهبوط بشكل عمودي ومستقل يطلق عليها اسم "إي في تول".

وأوضحت الشركة، أنها تلقت 2000 طلب شراء لسياراتها الطائرة في المعرض، فضلاً عن 3000 طلب مُسبق في الصين، لافتةً إلى أن 80% من العملاء من رواد الأعمال والرؤساء التنفيذيين والمشاهير وعشاق الطيران، مشيرةً إلى أنها بصدد إنشاء وحدة متكاملة لتصنيع السيارات الطائرة، بطاقة 10 آلاف سيارة سنويًا، بأسعار تبدأ من 300 ألف دولار.

كما كشف فريق بحثي في جامعة "ساوث إيست" الصينية، النقاب عن أول سيارة برية وجوية متكاملة، تجمع بين القدرة على الحركة الأرضية، بالإضافة إلى قدرات الحركة للمركبات الجوية، وذكر قائد المشروع وأستاذ الهندسة الميكانيكية بالجامعة، "يين جودونج"، أن "هذه هي أول سيارة طائرة صينية تعتمد على تقنية الدفع الكهربائي المُوزع، باستخدام سيارة كحاملة أساسية لها، بدلاً من الاعتماد على تقنية الطائرات بدون طيار، مما يتيح انتقالات سلسة بين القيادة على الأرض والطيران في الهواء".

ويصل وزن الإقلاع للسيارة الطائرة المبتكرة إلى 500 كيلوجرام، وتتمتع بقدرة طيران لا تقل عن 20 دقيقة، وتصل إلى أقصى ارتفاع طيران يزيد على 300 مترًا، وفي الوضع الأرضي، يمكنها تحقيق سرعة قصوى تبلغ 60 كيلومترًا في الساعة، كما تعتمد حاليًا على بطارية طاقة عالية السعة، حيث يعمل فريق البحث على تمديد مدة الطيران إلى أكثر من ساعتين في سيارات الجيل الثاني.

"توقعات بنمو قوي لسوق السيارات الطائرة العالمي خلال العقد المقبل بقيمة 4.9 مليار دولار بحلول 2033م.

"سوق السيارات الطائرة تقدم فرص كبيرة للابتكار والاستثمار خاصةً مع تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية.

"العالم بحاجة إلى صناعة طيران خضراء و"حلم امتلاك سيارة طائرة على وشك الحدوث".

وفي السياق نفسه، أعلنت شركة "شيري" الصينية لتصنيع السيارات، أن طرازها من السيارات الطائرة، الذي يحمل اسم "لاند آند أير"، قد قطع مسافة اختبارية ناجحة تبلغ 80 كيلو مترًا، مشيرةً إلى أن سيارتها الطائرة ذات الأجنحة الهجينة ثلاثية الهياكل لا تحتوي على عجلة قيادة ولا دواسة وقود وتتكون من ثلاثة أجزاء: الطائرة، مقصورة القيادة الذكية، والهيكل الذكي، ويمكنها التبديل بين وضعي الطيران المستقل والقيادة الأرضية المستقلة المصممة للتنقل لمسافات قصيرة في المناطق الحضرية للحد من مشكلات الازدحام المروري، لافتة إلى أن السيارة مصممة لحمل شخصين، ويبلغ ارتفاع طيرانها أقل من 1000 متر، ويمكن أن تصل سرعتها القصوى إلى 120 كيلو مترًا في الساعة، ومدة الرحلة حوالي 40 دقيقة.

تسلا تُشعل السباق

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتسابق الشركات للاستثمار في مجال السيارات الطائرة، خاصةً بعد إعلان "إيلون ماسك" صاحب موقع التواصل الشهير "إكس"، عن تطويره سيارة "تسلا رود ستار" القادرة على الطيران، إذ أعلنت شركة "يونيتد إيرلاينز"، عن استثمارات بقيمة 10 ملايين دولار في شركة "آرتشر أفييشن"، ومقرها ولاية كاليفورنيا، لتصنيع أول سيارة أجرة طائرة، كما استثمرت شركة طيران "دلتا" 60 مليون دولار في شركة "جوبي" لنفس الغرض.

ومن جانبها، أعلنت شركة "آرتشر للطيران" الأمريكية، العام الماضي، عن توقيع صفقة لبيع 166 سيارة كهربائية طائرة من طراز "ميد نايت"، إلى شركة "فيوتشر فلايت جلوبال"، المتخصصة في تشغيل طائرات رجال الأعمال، بقيمة 580 مليون دولار، مشيرةً إلى أن الصفقة ترفع إجمالي مبيعات الشركة إلى 6 مليارات دولار، وتخطط الشركتان لإطلاق خدمات سيارات الأجرة الجوية في جنوب شرق آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، لافتةً إلى أن "ميد نايت"، قادرة على حمل أربعة ركاب وطيارًا وأمتعة يدوية، وهي مخصصة لرحلات تتراوح من 20 إلى 50 ميلاً، مع 10 دقائق من وقت شحن البطارية بين الرحلات، كما يمكنها السفر بسرعة تصل إلى 150 ميلاً في الساعة، وتصنف كسيارة طائرة منخفضة الارتفاع.

وقال مدير الطيران في شركة "كاسل سالبيتر آند كو"، المتخصصة في الخدمات المصرفية والاستثمارية، "جوزيف سميث"، هناك شعور مُطلق بأن الوقت قد حان كي تتسابق العديد من الشركات ذات التمويل الجيد لبناء سيارة يمكنها التحليق في السماء في وقتٍ مبكر من العام المقبل.

ورغم إنه لم تمنح إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية الموافقة بعد للأفراد للتحليق

سيارة طائرة تحمل اسم "لاند آند أير" من تصنيع شركة "شيري" الصينية

أول سيارة أجرة طائرة من تصنيع شركة "آرتشر أفييشن"

في السماء، ولكنها بصدد دراسة الضوابط واللوائح المنظمة لها، ودمجها مع أنماط الطيران الحالية، حيث من المتوقع أن تتم معظم الرحلات الجوية على ارتفاع يتراوح بين 2000 و3000 قدم فوق مستوى سطح الأرض، وكانت في العام الماضي، وضعت بعض القواعد للسيارات الطائرة، منها ضرورة استخدام مطارات الطائرات الهليكوبتر القائمة، بالإضافة إلى وجود طيار بشري، لكنها لم تحدد ممرات مرور خاصة في السماء لهذه المركبات حتى الآن.

ويبدو أن الأسعار المرتفعة والشكوك المستمرة حول جدوى التنقل السريع في المدن الأمريكية، لم تمنع التفكير في المستقبل، خاصةً أن اعتماد السيارات الطائرة، يمكن أن يغير السفر إلى الأبد، حيث قال أستاذ هندسة الكمبيوتر في جامعة كارنيجي ميلون، "راج راجكومار"، سوف يقلل ذلك من الازدحام من خلال إزالة بعض حركة المرور على الطريق وإنشاء قطاع طيران جديد، مع وظائف جديدة، حيث يمكن لهذه السيارات أن تقلل بشكل كبير من وقت القيادة بين الوجهات التي تخدمها عادةً الرحلات التجارية القصيرة، لذا بدلاً من ركوب رحلة مكوكية من واشنطن إلى نيويورك، يمكنك الطيران هناك بسيارتك الخاصة في جزء بسيط من الوقت الذي كانت تستغرقه القيادة.

وأضاف بقوله، لكن هذه مجرد البداية، فمع تزايد سرعة هذه المركبات وبأسعار معقولة، فإنها تحمل وعدًا بالتنافس مع الطيران التجاري.. تخيل أنك تطير بسيارتك العائلية من ضواحي مدينة الساحل الشرقي إلى فلوريدا لقضاء إجازتك القادمة في وقت أقل من الوقت الذي تستغرقه للذهاب إلى المطار، والعبور عبر الأمن، وانتظار مغادرتك، والطيران، والهبوط، وجمع أمتعتك، واستئجار سيارة أرضية!

وأوروبياً، تعمل "إيرباص" عملاق صناعة الطائرات، على تطوير سيارتها الطائرة الخاصة، حيث تسعى إلى استخدام هذا النوع المبتكر والمتطور من السيارات، لنقل العملاء حول المدن وإلى المطارات المركزية لتجاوز الطرق السريعة المزدحمة.

نمو متزايد

وثمة توقعات بأن تحقق سوق السيارات الطائرة العالمي نموًا كبيرًا على مدار العقد المقبل، بمعدل نمو سنوي مركب في حدود 45% خلال الفترة (2025م- 2033م)، بقيمة سوقية تصل إلى 4.9 مليار دولار، ارتفاعًا من 120 مليون دولار عام 2023م، وتوقعات بأن تبلغ 215 مليون دولار عام 2025م، مشيرةً إلى مجموعة من العوامل الدافعة لنمو السوق، أهمها التوسع الحضري المتزايد والحاجة لمعالجة مشكلات الازدحام المروري، وتبني حلول التنقل الجوي، فضلاً عن الاستثمارات المتزايدة في تقنيات الطيران والقيادة الذاتية، التي تسهم في تسريع الابتكار في هذا القطاع، علاوةً على زيادة الطلب على خدمات سيارات الأجرة الجوية.

ففي حين أن التكاليف الأولية المرتفعة وتحديات البنية التحتية قد تُحد من تنامي القطاع، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب، خاصةً مع التطبيق الفعلي للتكنولوجيات المحسنة التي تجعل السيارات الطائرة أكثر سهولة في الوصول إلى جمهور أوسع.

ومن المتوقع أن تهيمن الصين على سوق السيارات الكهربائية العمودية (يمكنها الإقلاع والهبوط عموديًا)، بنسبة تصل إلى 50%، متجاوزة كلًّا من الولايات المتحدة (18%) وألمانيا (8%) بحلول عام 2040م.

طيران أخضر

وتقدم سوق السيارات الطائرة فرصًا كبيرة للابتكار والاستثمار، بالنظر إلى أن الشركات الرائدة في مجالات تطوير أنظمة الدفع الكهربائية والمستقلة في وضع جيد للاستفادة من هذه الصناعة الناشئة، خاصةً مع تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية، بما في ذلك شبكات الشحن والموانئ العمودية، التي من شأنها أن توفر فرصًا إضافية للشركات التي تتطلع إلى دعم النظام البيئي التشغيلي لهذه السيارات.

وذكر الخبير المتخصص في وسائل النقل الذكي، "أدوين أوه"، أن السيارات الطائرة ذاتية القيادة، مثل "بلاك بيرد" من شركة "كيلكو تيك" النمساوية، توفر حلولاً لاثنتين من أهم المشكلات التي تواجه عالم النقل الحديث، وهما التلوث والازدحام، حيث تعمل جميع السيارات بالكهرباء، مما يقلل الانبعاثات الضارة التي تعيق جودة الهواء في المناطق الحضرية، مشيرًا إلى أن العالم بحاجة إلى صناعة طيران خضراء باستخدام الطاقة الكهربائية بدلاً من الوقود، وفي هذه الحالة، لن يعد السفر الجوي مدمرًا للكوكب، لافتًا إلى أنه مع الرحلات التجريبية التي تجريها العديد من الشركات في الوقت الحالي، فإن "حلم امتلاك سيارة طائرة (أجرة أو شخصية) على وشك الحدوث".

ومن جانبه، أعرب خبير صناعة السيارات، والرئيس التنفيذي السابق لرابطة تجار السيارات في ولاية كولورادو الأمريكية، "تيم جاكسون"، عن تفاؤله بمستقبل صناعة السيارات الطائرة، مشيرًا إلى أن خدمات سيارات الأجرة الطائرة يمكن أن تُحدث ثورة في شبكات النقل الحالية، وتوفر طرقًا فعالة بين المراكز الحضرية والمطارات، لكنه اعترف أيضًا بالعراقيل وحالة عدم اليقين، التي قد تعرقل الاستخدام واسع النطاق من قبل المستهلكين، وأبرزها الأطر التنظيمية ومعايير السلامة وجاهزية البنية التحتية. ■

أول سيارة أجرة طائرة من تصنيع شركة "جوبي"

كرييتڤ

الطاقة

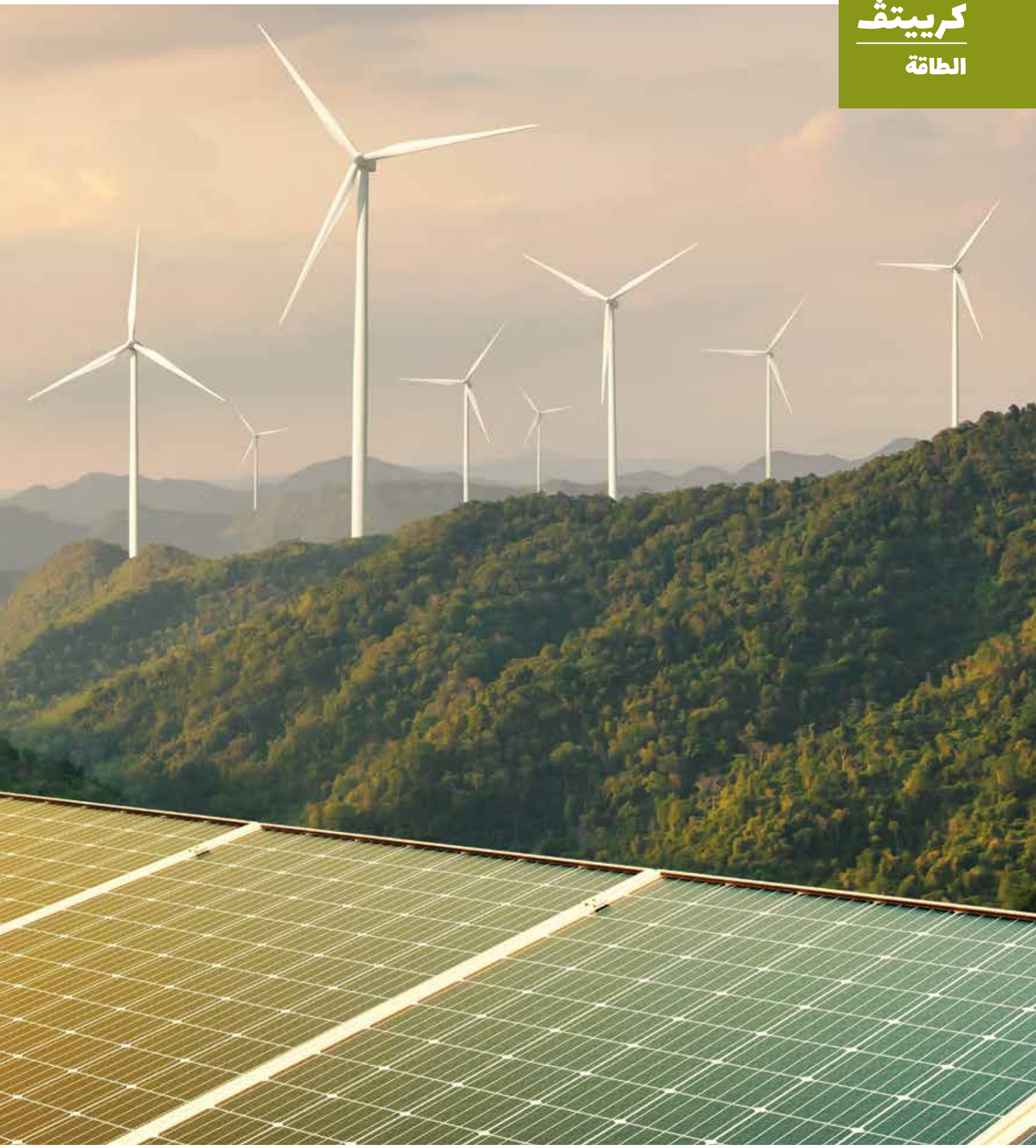

محطات افتراضية للطاقة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

بعد استخدامها لأكثر من 100 عام، يبدو واضحًا أن الطبيعة التقليدية لمحطات الطاقة، حيث المداخن الشاهقة ووحدات التخزين الضخمة وتوربينات التوليد الصاخبة، قد تتغير في المستقبل القريب، وستبدو المحطات التي تزود مستقبلنا بالطاقة مختلفة جذريًا، وقد لا يكون للعديد منها شكل مادي على الإطلاق، مما يُبشر بعصرٍ جديد تغزوه محطات الطاقة الافتراضية.

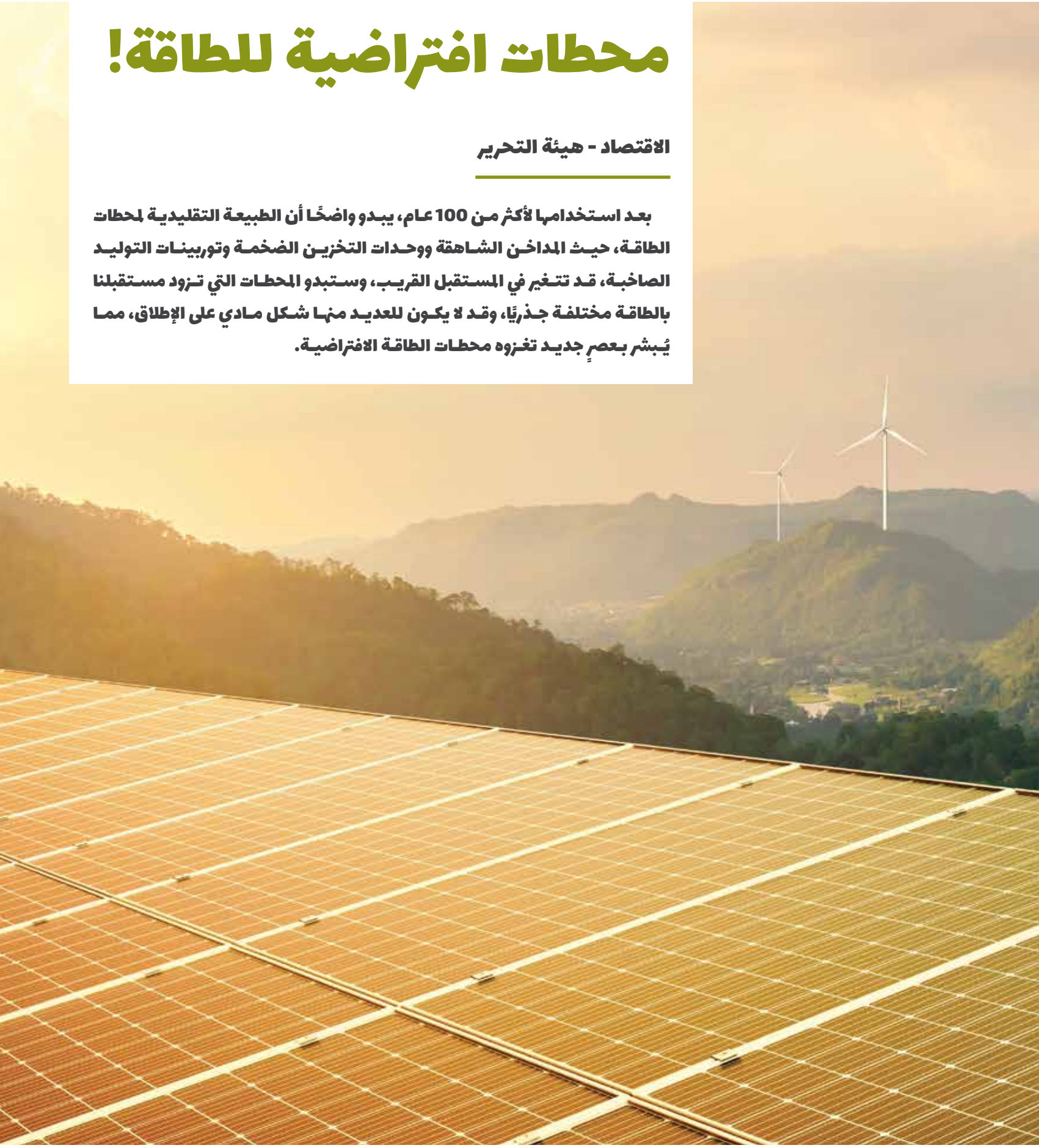

التوازن بين العرض والطلب

وذكر مختصون أن محطة الطاقة الافتراضية، هي عبارة عن نظام من موارد الطاقة الموزعة، مثل الألواح الشمسية على الأسطح، وشواحن المركبات الكهربائية، وسخانات المياه الذكية، التي تعمل معًا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على مصادر الطاقة وبنطاق أوسع.

وأوضح مدير هندسة أنظمة الطاقة في جامعة ليهاي الأمريكية، "رودي شانكار"، أن هذه المحطات هي وسيلة "لربط" مجموعة من الموارد، والتي يمكن أن تساعد الشبكة على الاستجابة للطلب المرتفع على الطاقة مع تقليل البصمة الكربونية لنظام الطاقة، مشيرًا إلى أن الطبيعة "الافتراضية" لمحطات الطاقة تأتي من افتقارها إلى منشأة مادية مركزية، مثل محطات الفحم أو الغاز التقليدية، من خلال توليد الكهرباء وموازنة الأحمال، حيث توفر البطاريات المجمعة والألواح الشمسية عديدًا من وظائف محطات الطاقة التقليدية.

من جانبه، لفت مدير معهد "روكي ماونتن"، وهي مؤسسة بحثية معنية بالاستخدام المستدام للموارد، "كيفن بريهم"، لفت النظر إلى أن محطات الطاقة الافتراضية "تفعل أشياء معينة بشكلٍ مختلف وبالتالي يمكنها تقديم خدمات لا تستطيع محطات الطاقة التقليدية تقديمها"، مبينًا أن أحد الفروق المهمة هو قدرة محطات الطاقة الموزعة على تشكيل استخدام المستهلكين للطاقة في الوقت الفعلي، فعلى عكس محطات الطاقة التقليدية، يمكن لمحطات الطاقة الافتراضية التواصل مع موارد الطاقة الموزعة والسماح لمشغلي الشبكة بالتحكم في الطلب من المستخدمين النهائيين.

فعلى سبيل المثال، يمكن لـ "ثرموستات" ذكية مرتبطة بوحدات تكييف الهواء ضبط درجات حرارة المنازل وإدارة كمية الكهرباء التي تستهلكها الوحدات، وفي أيام الصيف الحارة، يمكن لهذه "الثرموستات" تبريد المنازل مسبقًا قبل ساعات الذروة، عندما ترتفع معدلات استخدام تكييف الهواء، ويمكن أن تساعد أوقات التبريد المتقطعة في منع ارتفاع الطلب المفاجئ الذي قد يغمر الشبكة ويتسبب في انقطاع التيار الكهربائي، وعلى نحو مماثل، يمكن لشواحن المركبات الكهربائية التكيف مع متطلبات الشبكة إما عن طريق توفير الكهرباء أو استخدامها.

مرحلة الانتشار الواسع

ففي الولايات المتحدة، مثلاً، قدرت وزارة الطاقة، سعة محطات الطاقة الافتراضية بحوالي 30 - 60 جيجاوات، وهذا يمثل حوالي 4 - 8% من ذروة الطلب على الكهرباء، وأشارت إلى أن نشر 80 إلى 160 جيجاوات من محطات الطاقة الافتراضية بحلول عام

د. رودي شانكار

كيفن بريهم

2030م، يمكن أن يوفر حوالي 10 مليارات دولار من تكاليف الشبكة السنوية.

ويسعى العديد من الولايات وشركات المرافق إلى إضافة مزيد من هذه المحطات، ففي ولاية كولورادو، تعمل شركة "إكسيل إنرجي"، على تطوير مشروع تجريبي لمحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يعمل بكامل طاقته بحلول الصيف المقبل، وفي تكساس، أعلنت شركتا "رينيو هوم" و"إن آر جي إنرجي"، عن إنشاء أكبر محطة طاقة افتراضية في الولاية بقدرة تصل إلى 1 جيجاوات، من خلال استخدام وربط مئات الآلاف من الألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية.

وفي أوروبا، تسهم بعض محطات الطاقة الافتراضية مثل "ستاتكرافت" بقدرة محطات طاقة تقليدية متعددة، حيث تدير الشركة أكبر محطة طاقة افتراضية في القارة، ولديها أكثر من 10 جيجاوات من الطاقة المركبة من أكثر من 1000 مولد طاقة من الطاقات المتجددة، وهذا يعادل

جاراف شاه

10 محطات طاقة حرارية يمكنها إمداد مدينة كبيرة بالطاقة.

وتسمح "ستاتكرافت" لمحطات الطاقة الموزعة المتصلة بالعمل معًا كمحطة طاقة واحدة وافتراضية من خلال نظام تحكم مركزي يمكن استخدامه لتزويد الشبكة الأوسع بالطاقة بشكل موثوق، حيث يستطيع النظام المركزي الاتصال مباشرة بالمستهلكين الصغار والكبار مثل الشركات الصناعية.

تنظيم ذكي للطاقة

وفي الصين، وتحديدًا في منطقة "نينغشيا"، تم إطلاق منصة للتحكم في محطات الطاقة الافتراضية في سبتمبر 2023م، وتدير حاليًا 5 محطات، بطاقة تصل إلى 600 ميجاوات (تعادل 3 محطات طاقة حرارية)، باستثمارات تصل إلى 1.2 مليار دولار، تسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 8.3 مليون طن متري.

وأوضح نائب مدير شركة "جوجين كيمكال"، "يو شينغ يوان"، أن محطة الطاقة الافتراضية التي تديرها شركته، تعمل كإطار تنظيمي ذكي للطاقة، يجمع بين مستخدمي الكهرباء المختلفين ومصادر الطاقة الموزعة ومقدمي خدمات تخزين الطاقة، بشكل يتيح للمستخدمين تغيير سلوك استهلاكهم للكهرباء طواعية من خلال الحوافز السوقية"، مضيفًا: "المشاركة في مثل هذه المحطات الافتراضية يمكن أن تساعد في الحصول على المكافآت والتحول إلى مزيد من الطاقة الخضراء، وهي نتيجة مربحة للجانبين اقتصاديًا وبيئيًا".

ويشارك عدد متزايد من الأشخاص في محطات الطاقة الافتراضية، فعلى سبيل المثال، يميل العديد من أصحاب المركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة إلى شحن سياراتهم ليلاً، مما قد يتسبب في زيادة فورية في أحمال الكهرباء، وتقدم محطات الطاقة الافتراضية خصومات للمالكين الذين يقومون بالشحن في أوقات مختلفة أو يستخدمون جهدًا أقل مع وقت شحن أطول، وبالتالي موازنة العرض والطلب على الطاقة، وفقًا لـ "وانج فانج"، مدير إحدى محطات الطاقة.

مستقبل متزايد من الاستثمارات

وفي السياق نفسه، ذكر مدير تطوير البرمجيات في شركة "إي جي فور إلكترونكس" الأمريكية، "جاراف شاه"، أن شبكة الكهرباء الحالية تعمل مثل نظام الطرق السريعة، حيث تولد محطات الطاقة المركزية الكبيرة الكهرباء التي يتم نقلها بعد ذلك لمسافات طويلة إلى المستهلكين النهائيين، لقد تم استخدام هذا النموذج لعقود من الزمان، ولكنه يعاني من قيود كبيرة، حيث يؤدي النقل لمسافات طويلة إلى خسائر في الطاقة، كما أن الشبكة معرضة لانقطاع التيار، لكن ظهرت محطات الطاقة الافتراضية لتحل هذه المشكلات، مشيرًا إلى أن العالم يقف على شفا عصر جديد في مجال الطاقة، يتميز بالاستقلال والشمول والمرونة، ومن خلال تجاوز قيود الشبكة التقليدية واحتضان إمكانات تكنولوجيات الطاقة الذكية الموزعة، يمكننا خلق مستقبل تتزايد فيه الاستثمارات في هذا القطاع الذكي، دون الحاجة إلى حلول معقدة للغاية أو كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وثمة توقعات دولية بتحقيق سوق محطات الطاقة الافتراضية معدل نمو سنوي قوي يصل إلى حوالي 26% عالميًا، خلال السنوات العشر المقبلة، من 2.6 مليار دولار في عام 2024م إلى 20.7 مليار دولار بحلول عام 2034م، مدفوعًا بتزايد الطلب على أنظمة طاقة أكثر قدرة على التكيف والمرونة، وزيادة الاستثمارات في تطوير وسائل التكنولوجيا المتقدمة في الشبكات الذكية والاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة.

فرص واعدة عالميًا

ومع الهدف العالمي المتمثل في انبعاثات كربونية صفرية، يركز قطاع الطاقة الكهربائية عالميًا على بناء شبكة جديدة تعتمد في المقام الأول على الطاقة المتجددة، وهو ما سيوفر فرصًا استثمارية واعدة في كافة دول العالم، فالطبيعة المتقطعة للطاقة المتجددة، واعتماد قطاعات على الكهرباء بشكل كامل (مثل النقل)، يبرز الحاجة إلى أنظمة طاقة عالمية أكثر مرونة، تتيح فرصة استغلال كافة الموارد وتشجع المستخدمين النهائيين على المشاركة في قطاع المحطات الافتراضية، التي ظهرت كحل واعد في جميع أنحاء العالم لتجميع الموارد ذات القدرة المحدودة من جانب الطلب ككيان افتراضي كبير قادر على توفير مجموعة متنوعة من خدمات الشبكة.

وأوضح الخبير والناشط الأمريكي في مجال الاستدامة، "ستيف هانلي"، أن مفتاح التحول الأخضر هو كهربة كل شيء، وخاصة النقل والتصنيع وتدفئة وتبريد المباني، مما يستلزم استخدام استراتيجيات تجعل الكهرباء المتاحة لدينا تعمل بكفاءة أكبر، بحيث يمكن لمرافق إمداد الطاقة أن توفر مليارات الدولارات من خلال استخدام محطات الطاقة الافتراضية لإدارة أنظمة الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية والأجهزة الكهربائية لعملائها، وبدلاً من إنشاء محطات توليد الطاقة وشبكات التوزيع التقليدية باهظة التكلفة، يمكن للمحطات الافتراضية أن تشجع حتى صغار العملاء على أن يكونوا منتجين للطاقة من خلال تركيب ألواح الطاقة الشمسية فوق منازلهم، ويقومون ببيع الفائض منها إلى الشبكة.

ويمكن القول إن العائد على الاستثمار في المحطات الافتراضية سيكون أكبر مع تزايد الاعتماد عليها خلال المستقبل القريب، خاصة مع الارتفاع الكبير في تكاليف الحصول على الطاقة خلال السنوات الماضية، فمن المتوقع أن ينمو الاستثمار في مجال الحلول المرنة المدعومة بالبرمجيات في مجال الطاقة، بمقدار 3 أضعاف، ليتجاوز 30 مليار دولار عام 2025م، وهذا يضع نمو تمويل البرمجيات على قدم المساواة مع التكنولوجيا المالية قبل بضع سنوات، ويضعها في مكانة كبيرة، باعتباره القطاع "المخفي" الأكثر سخونة في السوق اليوم، وفقًا لمحلل الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك "دي إيه آي ماجيستر"، "أوليفر وارن". ■

لاڤندر

تخضير الصحراء

المملكة تزرع الحياة في قلب صحاريها

الاقتصاد - هيئة التحرير

توفر البنية التحتية الخضراء قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية أكبر من الصحاري، وتجذب النمو الاقتصادي والاستثمار، كما ويزيد تخضير الأراضي قيمة الأراضي والممتلكات ويحسن التوظيف والإنتاجية والسياحة، فضلاً عن الحد من آثار تغير المناخ والتلوث وتحسين مستويات الصحة العامة.

ويبدو أن المملكة على موعدٍ مع حدثٍ مهم، قد يجعل من حلم "تخضير الصحراء" حقيقة على الأرض، حيث لن تعود مناطق قاحلة، بل ستتحول إلى أراضٍ خصبة، ومناظر طبيعية خلابة تزدهر فيها النباتات والأشجار في المستقبل القريب، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي وإفساح المجال أمام الشركات الناشئة لتبتكر منتجات متطورة تقودها بدورها "ثورة زراعية" مرتقبة.

فبعد سنوات من الدراسة والبحث، أسس الكيمائي البرازيلي المولد "أدير جالو جونيور"، شركة "تيراكسي" الناشئة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)، بالتعاون مع أستاذه الهندي "هيمانشو ميشرا" والتي طورت تقنيات زراعية واعدة، أبرزها " كاربو سويال وساند إكس"، والتي تساعد التربة الصحراوية على الاحتفاظ بالمياه والعناصر المغذية لنمو النباتات، وذلك في إطار مبادرة "السعودية الخضراء"، الهادفة إلى تخضير المناطق الصحراوية في كافة أنحاء المملكة وزراعة 10 مليارات شجرة.

أدير جالو جونيور

هيمانشو ميشرا

ثورة زراعية وبيئية

وتؤكد الشركة الناشئة، أن التقنيات المبتكرة تعمل على تعزيز كفاءة الري وخصوبة التربة على المدى الطويل، مما يعزز قدرة النباتات على البقاء والنمو في ظل ظروف شديدة الحرارة والجفاف، بما يتسق مع أهداف رؤية المملكة 2030م، مشيرةً إلى أن تقنية "ساند إكس" تعالج مشكلة فقدان المياه، بينما تحل تقنية "كاربو سويال"، مشكلة التربة الرملية الفقيرة بالعناصر الغذائية اللازمة لنمو النباتات، لافتةً إلى أن هذه التقنيات تقلل من فقدان تبخر المياه بنسبة تصل إلى 80%، كما تعزز نمو النباتات بنسبة تصل إلى 70%.

وأضافت "تيراكسي"، أنه يتم استخلاص "كاربو سويل" من النفايات العضوية، الذي يغذي التربة، فضلاً عن تخزين الكربون في التربة لآلاف السنين مما يخفف من تغير المناخ، مشيرةً إلى أنه تم استخدام هذه التقنيات لزراعة أكثر من 40 ألف شجرة في جميع أنحاء المملكة.

مساعي شركة "تيراكسي"، لاستغلال النفايات العضوية وتخضير الصحراء والتقاط الكربون، تساهم في حل مشكلة التخلص من هذه النفايات التي تصل إلى حوالي 9 ملايين طن سنويًا في المملكة، حيث إن

"تستخدم منتجات "تيراكسي" في متنزه "وادي قديد" الوطني ومشروع حديقة الملك سلمان.

"منتج "كاربو سويل" بمثابة ثورة في الزراعة المحلية، حيث يرفع كفاءة التربة ويحافظ على الموارد الطبيعية.

"المملكة تزرع الحياة في قلب صحاريها بخطوات طموحة مدعومة بالاستثمار في التقنيات الخضراء.

طمرها يؤدي إلى انبعاثات في الهواء إما على شكل ثاني أكسيد الكربون أو الميثان، وكلاهما من غازات الدفيئة، وهذه مشكلة ضخمة تواجهها البشرية اليوم، وهو ما يجعل المملكة في صدارة دول العالم لحل هذه المشكلة، وتحويل هذه النفايات إلى مورد ثمين، وفقًا لمختصين.

وعلى عكس تقنيات "احتجاز الكربون" الأخرى، فإن "كاربو سويل" فريد من نوعه، لأنه لا يعتمد على استخدام مصدر خارجي للطاقة؛ إذ توفر الكتلة الحيوية نفسها الطاقة المتجددة الخضراء لتشغيل عملية التحويل، وفي حين أن استخدام الأسمدة هو نهج شائع لتسخير إدارة النفايات العضوية لتعزيز خصوبة التربة، فإن الأسمدة لا تستمر في التربة إلا لبضعة أشهر إلى عام حتى تتحلل المادة العضوية إلى ثاني أكسيد الكربون بواسطة الكائنات الحية الدقيقة، وبعد ذلك ينتهي تأثيره تمامًا، وعلى النقيض من ذلك، يخزن "كاربو سويل" الكربون لآلاف السنين، دون الحاجة إلى إعادة التطبيق، مما يوفر حلاً أكثر استدامة وفعالية لتحسين صحة التربة ومعالجة تغير المناخ.

حلول زراعية مستدامة

وتعاونت (كاوست) مؤخرًا مع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، لتنفيذ مشروع بحثي لزراعة الأشجار في متنزه "وادي قديد" الوطني، يغطي مساحة 1.3 هكتار، باستخدام تقنيات شركة "تيراكسي"، فضلاً عن مشروع حديقة الملك سلمان.

من جانبها، أكدت مديرة شركة "تراكسي"، "بتول البار"، أن منتج "كاربو سويل"، يوفر حلولاً مستدامة للقطاع الزراعي في المملكة، حيث يرفع كفاءة التربة ويحافظ على الموارد الطبيعية لفترة طويلة، معتبرةً أنه بمثابة "ثورة في الزراعة المحلية"، مشددةً على أنه يعد الخيار المثالي للمزارعين، خاصةً أنه يمتاز بقدرته على الاحتفاظ بالماء والأسمدة لفترة طويلة.

وقال خبير العلوم والهندسة البيئية في (كاوست)، "هيمانشو ميشرا"، إن تقنية "كاربو سويل"، قادرة على تحويل الرمال إلى تربة، حيث يعد مثل "الأسفنج" للاحتفاظ بالعناصر الغذائية والمياه، مع قدرته على تعزيز التنوع البيولوجي الميكروبي، الذي تحتاجه النباتات حتى تزدهر.

وفي السياق نفسه، ذكر مستشار برنامج المناخ العالمي وأمين اتحاد خبراء البيئة العرب، الدكتور "مجدي علام" أن تقنية "كاربو سويل"، تقدم مزايا زراعية وفوائد بيئية واعدة، فهي تقلل الحاجة إلى الأسمدة التقليدية، وبالتالي تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وتحويل النفايات العضوية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مشيرًا إلى أن عملية التحلل الحراري هي

عنصر حاسم في عملية التصنيع، مما يضمن تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة، مضيفًا أن هذه العملية لا تحافظ على خصوبة التربة فحسب، بل تسهم أيضًا في تقليل الحاجة إلى الأسمدة.

المملكة تزرع صحاريها

ويبدو أن المملكة تزرع الحياة في قلب صحاريها، من خلال نهج مزدوج وخطوات طموحة، مدعومًا بالاستثمار في التقنيات الخضراء وتنفيذ حلول مبتكرة على أرض الواقع، في إطار مساعيها لاستعادة 40 هكتار من الأراضي الصحراوية وزراعة مليارات الأشجار، فإن الاستثمار بشكل كبير خاصةً في قطاعات الغذاء والزراعة وابتكارات استخدام الأراضي، يشكل أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة ندرة المياه وتعزيز التنمية المستدامة في المملكة.

وأعرب الخبير الهندي في العلوم البيئية، "هيمنشو فيرما" عن اعتقاده بأن تحقيق الهدف الطموح "السعودية الخضراء"، يعتمد بشكلٍ كبير على إدارة المياه والتربة بكفاءة، مؤكدًا أن المملكة تطور حلولاً

د. مجدي علام

تقنية واعدة، لتحويل رمال الصحراء إلى أراضٍ خصبة، وأن مفتاح هذا النجاح يكمن في الأسمدة المخصبة بالكربون، والمصنعة من موارد محلية وفيرة مثل مخلفات الدواجن والمصادر العضوية، مشيرًا إلى أنها لا تحتفظ بالعناصر الغذائية الأساسية والرطوبة فحسب، بل إنها تعزز أيضًا التنوع البيولوجي الميكروبي، مما يساعد في تحويل التربة الجافة القاحلة إلى مناظر طبيعية خضراء مزدهرة.

ومن جانبها، أشادت مديرة قسم النظم البيئية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "سوزان جاردنر"، بجهود المملكة لحماية الأراضي واستعادتها، مؤكدةً أنها تحقق نتائج إيجابية للتنوع البيولوجي، فضلاً عن فوائد متعددة تتعلق بتحقيق الأمن المائي والغذائي، والتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، مشيرةً إلى أن مبادرة "السعودية الخضراء"، تعكس الإمكانات الهائلة لرأس المال الثقافي والحكمة التقليدية في إدارة البيئة الطبيعية، لاسيما وأن هذه الخطوات، والتي تستند إلى التقاليد والمصممة خصيصًا للسياق المحلي، مهمة للغاية في منطقة تواجه ضغوطًا متعددة تؤدي إلى تدهور الأراضي والتصحر.

ومن المؤكد أن هذه التقنيات المبتكرة، التي لديها القدرة على تحويل التربة القاحلة إلى مناظر طبيعية خضراء، تتيح فرصًا استثمارية واعدة للشركات العاملة في القطاع الزراعي، ليس فقط لاستخدامها في الزراعة المحلية، لكن أيضًا لتحضير وتصدير هذه التربة إلى الخارج، جنبًا إلى جنب مع التكنولوجيا الداعمة لها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوسع نطاق مبادرات المملكة الخضراء.

مصدر عالمي مبتكر

وثمة دراسات دولية تشير إلى أن المملكة لديها ما يكفي من المواد الخام والمخلفات العضوية التي تعتمد عليها تقنية " كاربو سويل"، فعلى سبيل المثال، لدى المملكة أكثر من 22 مليون شجرة من النخيل، و26 ألف طن من مخلفات الدواجن سنويًا، وبالتالي فإن تحويل هذه النفايات من المكبات إلى مرافق صناعة الأسمدة غير التقليدية، يفيد – بلا شك- اقتصاد المملكة بإجمالي وفورات صافية تبلغ حوالي 71 مليون دولار سنويًا، وقد استطاعت هذه التقنيات بالفعل تحويل المزارع التجريبية إلى مناظر طبيعية خضراء، وبالتالي قد تصبح المملكة في طليعة دول العالم ومصدرًا عالميًا لهذه المنتجات المبتكرة والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها.

وأنه مع استمرار الجهود لنشر تقنيات الزراعة الصحراوية المبتكرة، ستتوسع المشاريع التجريبية إلى مزارع تجارية واسعة النطاق، وستتوفر مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما يسهم في دعم الخطط الرامية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة، فالصحراء الأكثر خضرة قد تكون حلمًا في الوقت الحالي، ولكن بالوتيرة الحالية للتقدم في مجال التكنولوجيا الزراعية، فمن المرجح أن يحدث ذلك في وقت أقرب مما نتوقع.

وتبذل المملكة جهودًا كبيرة في الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة، إذ تساعد الاستثمارات الكبيرة في الزراعة والبنية التحتية في خلق ظروف مواتية لنمو الغطاء النباتي في الصحاري، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال تقنيات الري الحديثة والأسمدة والمغذيات الزراعية المبتكرة يجعل من الممكن توفير المياه للنباتات وتعزيز نموها، وهو ما كان مستحيلاً في السابق. ■

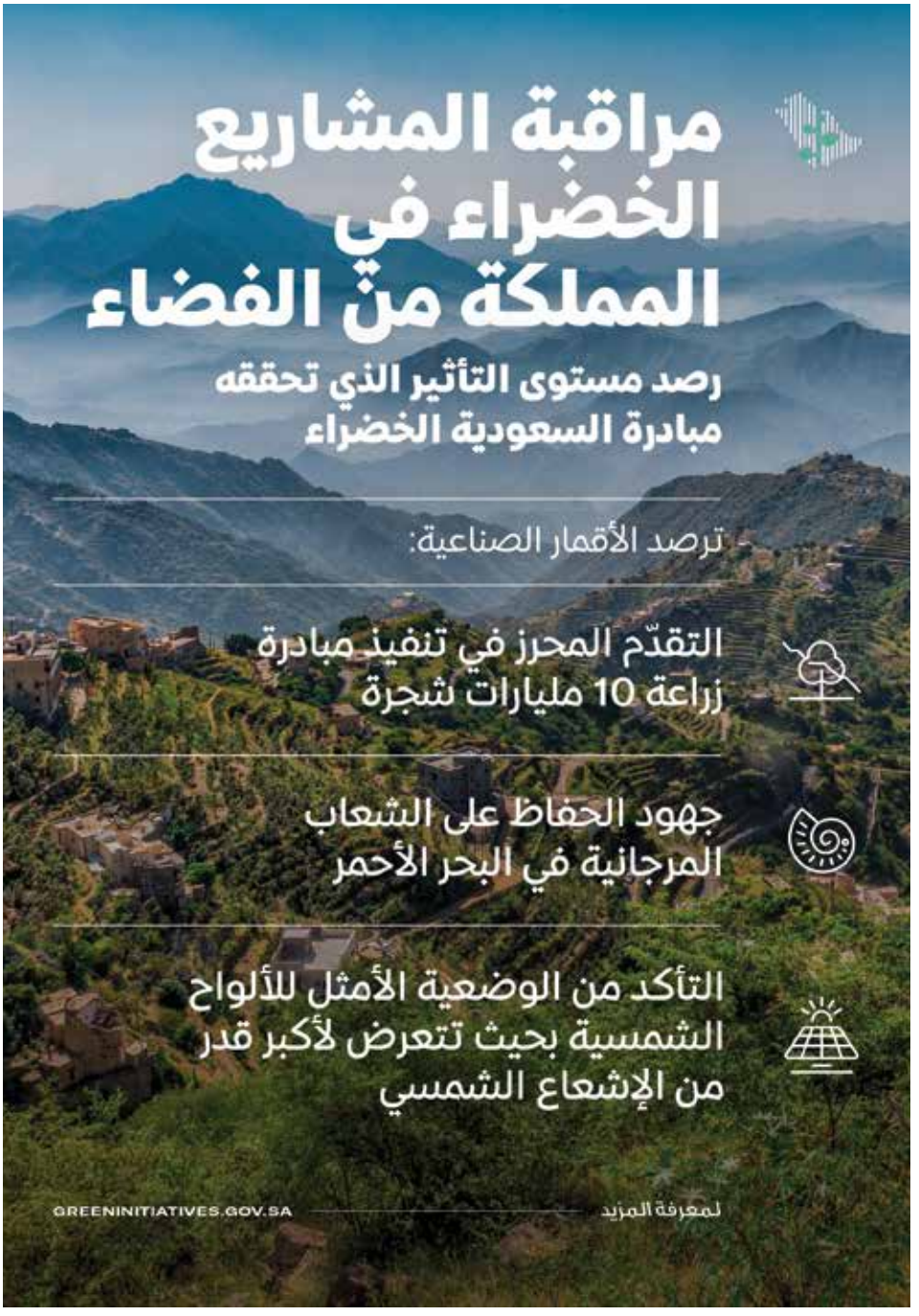

ثروات
الإنتاجية

النقل الحضري يعادل إنتاجية أعلى!

الاقتصاد: هيئة التحرير

إن قضاء وقت طويل أثناء الذهاب إلى العمل يسبب بلا شك استياءً من الوظيفة نفسها، خاصةً في حالات ساعات العمل الطويلة، ففي المتوسط، يقضي واحد من كل سبعة أشخاص ساعتين أو أكثر يوميًا في السفر من وإلى العمل، ويعني ذلك أن الموظفين يصلون وهم يشعرون بالتعب وسيحتاجون بالفعل إلى استراحة عند وصولهم قبل بدء عملهم.

وعلى النقيض، تؤدي السيولة المرورية وقضاء وقت أقل في الذهاب إلى العمل إلى زيادة معدلات الإنتاجية والإنجاز، والشعور بالإقدام وعدم التعرض للمشكلات الصحية والنفسية الناجمة عن صعوبة الوصول إلى أماكن العمل.

القلق وعدم الإنجاز

وكشفت دراسة أجريت في المملكة المتحدة، أن متوسط مدة التنقل بالسيارة كل يوم هو 52 دقيقة، وهذا يعني أن ساعة تقريبًا من يوم العمل قد مضت دون أي نتيجة مثمرة ولا تزال مرتبطة ذهنيًا بالعمل، مشيرةً إلى أنه كلما زاد الوقت المرتبط بالعمل بعد الساعات المحددة، كلما كان التأثير على رضا الموظفين أسوأ، وأضافت الدراسة أنه مع زيادة وقت التنقل تأتي أيضًا بعض الزيادات المقلقة في مشكلات صحة الموظفين، وعليه فإن الموظفين الذين يقطعون مسافات أطول في التنقل لديهم خطر متزايد بنسبة 33% للإصابة بالاكتئاب، مقارنةً بنظرائهم الذين يقطعون مسافات أقصر في التنقل، ويمكن أن يكون للضغط الناتج عن المغادرة إلى العمل والوصول في الوقت المحدد دون مواجهة أي مشكلات، تأثير كبير على شعور الموظفين تجاه وظائفهم وأنفسهم.

وأوضحت أن هناك أيضًا زيادة بنسبة 12% عندما يتعلق الأمر بتجربة الإجهاد المرتبط بالعمل، وأن القلق من قضاء الكثير من الوقت في الوصول إلى العمل ثم الاضطرار إلى إكمال يوم عمل كامل قبل ذلك المجهود الشاق الطويل للعودة إلى المنزل، يمكن أن يتسبب ذلك في الشعور بالقلق وعدم الإنجاز.

في المقابل، سيكون الموظفون أقل إنتاجية إذا كانوا يعانون من هذه الأنواع من المشكلات الصحية، وسوف يزداد الأمر سوءًا إذا لم يتم معالجة هذه المشكلات، علاوةً على معاناة 37% من الموظفين الذين أفادوا بأنهم يقطعون مسافة طويلة للتنقل أيضًا من صعوبات مالية ناجمة عن ذلك، حيث زيادة تكاليف تشغيل السيارات واستهلاك الوقود عند السفر لمسافات أطول أو بسبب تعطل حركة المرور.

"دراسة بريطانية: زيادة الوقت المرتبط بالعمل بعد الساعات المحددة تؤثر سلبًا على رضا الموظفين."

"74 مليار دولار خسائر الولايات المتحدة من الازدحام المروري عام 2024م ونيويورك على رأس القائمة."

ضعف كفاءة وجودة العمل

ومن أوروبا إلى إفريقيا، التي تعاني معظم دولها من الازدحام المروري، خاصةً في غرب القارة السمراء، ففي نيجيريا، تؤثر هذه المشكلة على العمال بعدة طرق، وبشكلٍ خاص على الإنتاجية، حيث أجريت دراسة حديثة، شملت استبيانًا على 60 موظفًا وعاملاً ورئيس قسم في شركة الطاقة القابضة، وأظهرت وجود علاقة سلبية بين الوقت الذي يقضيه العاملون

في الاختناقات المرورية وكفاءة وجودة العمل، ومن ثم الرضا الوظيفي بين العمال.

وفي بنجلاديش، توصلت دراسة، أجريت على عينة من 63 موظفًا وعاملاً في مختلف الشركات في دكا، إلى وجود علاقة مباشرة بين سهولة الوصول إلى العمل والإنتاجية، كما أشارت تقديرات إلى أن الخسارة الإجمالية في الإنتاجية بسبب الازدحام المروري في العاصمة وحدها تكلف الدولة 3.5% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا.

وفي أستراليا، أجريت أول دراسة من نوعها لاستكشاف العلاقة بين طريقة الذهاب والعودة من العمل وإنتاجية الموظف في 3 مدن رئيسة، ووجدت أن مسافة التنقل مرتبطة بشكل ملحوظ بالغياب عن العمل، فضلاً عن وجود ارتباط إيجابي بين التنقل النشط (أي السفر إلى العمل سيرًا على الأقدام أو ركوب الدراجات أو استخدام وسائل النقل الجماعي)، والأداء الوظيفي لدى الموظفين في منتصف العمر.

وبينت نتائج الدراسة، أن اختيارات وسيلة التنقل ومسافة التنقل تؤثر على الغياب من العمل والأداء الوظيفي من خلال التأثير على رضا التنقل والصحة الشخصية، على الرغم من أن مسافة التنقل تحتفظ بتأثير مباشر على الغياب بعد التحكم في التأثيرات غير المباشرة، كما أشارت على وجه الخصوص إلى أن المسافرين السعداء أكثر إنتاجية، كما أن المسافرين النشطين لمسافات قصيرة هم أكثر احتمالية لأن يكونوا من المسافرين السعداء، وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن سلوكيات التنقل للموظفين تؤثر على إنتاجيتهم في مكان العمل.

خسائر فادحة

وفي ماليزيا، أجرى باحثون دراسة حول الأسباب التي تقف وراء الإجهاد في بيئة العمل، والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على الإنتاجية، علاوةً على تحديد العلاقة بين الازدحام المروري وإنتاجية الموظفين، بالتطبيق على عينة من 133 عاملاً في العاصمة كوالالمبور معرضون للازدحام المروري في مناطق المدينة، وخلصت إلى وجود علاقة مهمة بين الإجهاد في العمل والازدحام المروري.

وتوصلت دراسة أجريت في الفلبين إلى نتائج مماثلة، حيث بينت أن الاختناقات المرورية سيئة السمعة في مانيلا تؤدي إلى ارتفاع مستويات الكورتيزول (وهو مؤشر على التوتر) بين المواطنين، وغالبًا ما يقوم العمال والموظفون بنقل هذا التوتر الذي يتعرضون له يوميًا إلى بيئات عملهم، مما يؤثر على أدائهم وعلاقاتهم مع زملائهم.

وفي الولايات المتحدة، لا يتوقف تأثير الازدحام المروري على ضعف إنتاجية الموظفين، لكنه يتعدى ذلك إلى تكبد خسائر اقتصادية فادحة، حيث أشارت "بطاقة الأداء المروري العالمي 2024م"، الصادرة عن شركة تحليل بيانات المرور "إنركس"، أن السائقين خسروا 43 ساعة (أسبوع عمل كامل)، بزيادة ساعة واحدة مقارنةً بعام 2023م، بسبب الازدحام المروري، مشيرة إلى أن تكلفة الازدحام وصلت إلى أكثر من 4 مليارات ساعة ضائعة، تعادل 74 مليار دولار، وتصدرت نيويورك قائمة المدن الأكثر ازدحامًا، بخسائر قدرت بنحو 9.5 مليار دولار، ثم شيكاغو، لوس أنجلوس، بوسطن، فيلادلفيا، ميامي، هيوستن، أتلانتا، واشنطن، سياتل.

الوقت هو المال

وأكد عديد من المختصين وعلماء النفس، على تأثير السيولة المرورية وسهولة الوصول إلى العمل على نفسية الموظفين، وبالتالي الإنتاجية في مكان العمل والشعور بالإنجاز والسعادة والرضا، لكنهم أشاروا إلى أن المسافة الطويلة إلى مكان العمل، وما إذا كانوا سيستخدمون مركبة خاصة أو وسيلة نقل عام، فضلاً عن التنقل عبر الطرق المزدحمة، كلها عوامل تتسبب في حدوث مشكلات نفسية، مثل التوتر والإحباط والتعب والتهيج وحتى القلق والاكتئاب، مما يؤثر بالسلب على الإنتاجية.

وأضافوا أن التوقف المستمر أثناء التنقل عبر حركة المرور ومراقبة الطرق باستمرار يؤدي إلى الشعور بالإرهاق وسوء الحالة المزاجية للموظفين، مشيرين إلى أن تأثير الازدحام المروري هو نفسه بالنسبة لمستخدمي وسائل النقل والسيارات الخاصة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، خاصة مع انشغال الموظفين بأمور ليس لها علاقة بطبيعة العمل أو كيفية القيام به، بالنظر إلى أن مجرد التواجد في حركة المرور لفترة طويلة يمكن أن يقلل من الوظائف الإدراكية، والوقت المخصص للتخطيط لليوم أو التفكير في الأهداف "أنت منهك عقليًا، وتعاني وظائفك الإدراكية والنتيجة: قد تعاني الإنتاجية في العمل أيضًا بسبب السياق الذي تعمل فيه".

وفي نفس الإطار، ذكر "ويندل كوكس"، مدير شركة "ديموغرافيا" الأمريكية المتخصصة في تطوير السياسات العامة، أن المقولة القديمة "الوقت هو المال" تظل صحيحة في كل الأحيان، فالشركة التي تستطيع إنتاج منتجات عالية الجودة في وقت أقل من منافسيها من المرجح أن تكون أكثر ربحية وإنتاجية، مضيفًا أن المناطق الحضرية حيث يقطع الموظفون وقتًا أقل للوصول إلى العمل، تعد أكثر إنتاجية من المناطق التي تكون أوقات السفر فيها أطول.

عصر جديد من النقل

ويمكن القول بأن دراسة العلاقة بين أوقات التنقل والصحة العقلية حظيت باهتمام كبير في العديد من الدول وعلى نطاقٍ واسع، فقد وجدت دراسة أجرتها الجمعية الملكية للصحة العامة في المملكة المتحدة أن الركاب الذين يقضون أقل من 30 دقيقة في السفر إلى العمل، أفادوا بارتفاع مستويات الرضا وانخفاض التعرض للتوتر، وهو ما دفع العديد من المدن الكبرى مثل لندن وطوكيو إلى تطوير أنظمة النقل الفعّالة والمريحة، والتي تتضمن رحلات طويلة خالية نسبيًا من التوتر، مما يزيد من تأثيرها الإيجابي على الصحة والإنتاجية في العمل.

وفي المملكة، أعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض عن اكتمال تشغيل مسارات شبكة "قطار الرياض" الستة بطول 176 كيلو متر، وبدء تشغيل المسار البرتقالي، الذي يربط شرق العاصمة بغربها، ويمتد من طريق جدة غربًا حتى الطريق الدائري الشرقي الثاني بطول 41 كيلو متر، في خطوة اعتبرها مختصون دوليون، في الاتجاه الصحيح للقضاء على مشكلة الازدحام المروري على الطرق التي تعاني منها العاصمة خلال السنوات الأخيرة، مشيرين إلى أنه بمثابة "عصر جديد من وسائل النقل الحضري"، حيث يعد جزءًا من مبادرة أكبر لتحسين النقل العام في المدينة، خاصةً أنه يتضمن شبكة من خطوط الحافلات المصممة لتكملة نظام القطار وتعزيز البنية التحتية.

> **"قطار الرياض" خطوة مهمة لحل مشكلة الازدحام المروري و"عصر جديد من وسائل النقل الحضري".**

ومن المتوقع أن يساهم "قطار الرياض" في تخفيف ازدحام السير في العاصمة بواقع 30%، حيث يمكنه استيعاب أكثر من 3 ملايين راكب يوميًا، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز حلول النقل المستدامة وتطوير وسائل النقل الذكي. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

"بايلوت" فتح الحساب الاستثماري!

صناعة القرار واتخاذه ونجاحه هي عملية إدارية متكاملة، فلا يمكن أن يحقق القرار "بحد ذاته" أهدافه المرجوة إن لم يتم الاعتناء بتفاصيل تطبيقه بصورة دورية من حيث جدارة المتابعة وفحص سير الإجراءات والمخرجات الناتجة عن ذلك القرار لقياس درجة الإيجابية وحصر مكامن الخلل لتقويمها.

استمرار لجهود هيئة السوق المالية السعودية في تطوير سوق الأسهم السعودي وتوسيع دائرة الاستثمار الأجنبي به، أعلن رئيسها مؤخرًا عن تعديلات تنظيمية مرتقبة من شأنها حال إقرارها السماح للمقيمين في دول مجلس التعاون بالاستثمار المباشر في السوق السعودي (معاملتهم كالمقيم في السعودية)، وهو قرار إيجابي وداعم لجذب السيولة للسوق، متى ما تمت إجراءات ومتطلبات فتح الحساب الاستثماري بصورة ميسرة.

هناك فقرة على هيئة السوق المالية أن تنتبه لها تتعلق بمتطلبات فتح الحساب الاستثماري (يربط عادة بحساب في أحد البنوك) وهي وجوب وجود "عنوان وطني مسبق في السعودية" لطالب فتح الحساب، وهو عائق قد جابه مواطني مجلس التعاون (من غير المقيمين) ممن أرادوا فتح حسابات بنكية واستثمارية داخل السعودية لهدف التداول في سوق الأسهم مباشرة، (العنوان الوطني أقر في عام 2013م أي في المدة التي تلت السماح لمواطني مجلس التعاون بالتداول في السوق السعودي مباشرة).

ومثل هذا العائق من الواجب إيجاد حلول له، والأمر نفسه ينطبق على المقيمين في دول مجلس التعاون حال السماح لهم بالاستثمار المباشر في السوق، وذلك بالتواصل مع بقية الجهات ذات العلاقة لتذليل كافة المصاعب المتعلقة بهذا الأمر.

إن نجاح عملية توسيع قاعدة الاستثمار في أي سوق مالي تعتمد في أحد جوانبها على مدى سهولة الإجراءات المتبعة في فتح الحسابات الاستثمارية وما يصاحبها من يسر في عملية الإيداع والسحب للأموال. علمًا بأن أغلب الدول المتطورة أصبحت تعتمد على البرمجيات الإلكترونية في إدارة مثل هذه الأمور دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، فهناك طرق إلكترونية متعددة (قانونية وأمنية) تكفل التوثق من كافة الخطوات قبل اعتماد فتح الحساب الاستثماري.

وقفات:

- المؤسسات المتقدمة التي تدخل التقنية في أعمالها وبذات الوقت مدخلاتها مرتبطة بمؤسسات أخرى. تعمد إلى استخدام أسلوب التطبيق الافتراضي المسبق (بايلوت "محاكاة") قبل تدشين أي خدمة جديدة فهذا من شأنه المساعدة في بيان أي قصور في تسلسل العمليات أو المخرجات النهائية قبل التطبيق الفعلي.

- يمكن الاستفادة من تجربة الأسواق المالية العالمية (بما فيها سوق العملات المشفرة) في كيفية نجاحها بجذب السيولة الضخمة إليها، وهذا عائد في أحد جوانبه إلى سهولة فتح الحساب الاستثماري للعملاء من شتى أنحاء العالم، فطالما هناك قوانين تحكم نسبة تملك الأجنبي وقوانين حوكمة رصينة للسوق وقوانين تحد من التلاعب في التداول وقوانين تعنى بمصدر وحجم الأموال، فما الموانع التي تحد أي سوق مالي أن يقتصر التداول به على شريحة معينة وضيقة؟

- كفاءة الحملة الإعلامية الرقمية (بلغة العملاء المستهدفين) تعتبر عاملاً مساعدًا في نجاح أي خدمة جديدة في قطاع الأعمال. ■

تقرير
سياحة داخلية

السفر الداخلي يواصل الانتعاش

الاقتصاد - هيئة التحرير

تكتسب السياحة الداخلية في المملكة مزيدًا من القوة والازدهار، وتشهد انتعاشًا قويًا وملحوظًا، مع الجهود المتواصلة لتطوير قطاع الضيافة والترفيه والأحداث العالمية التي تستضيفها المملكة، بشكل يعزز من اتجاهات النمو المتواصلة للسفر الداخلي خلال السنوات المقبلة، مع توقعات بأن تواصل مساهمتها القوية في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وأن تحتل مكانة بارزة في مشهد السياحة المتنامي.

انتعاش مذهل

حققت السياحة الداخلية في المملكة معدل نمو قويًا بنسبة 44% في عام 2024م، بنسبة مساهمة تزيد على 40%، وبزيادة تقدر بنحو 11% في حصتها من قطاع السياحة، مقارنةً بعام 2023م، وفقًا لأحدث تقرير عن اتجاهات السفر لشركة "المسافر"، الذي أكد أن الوجهات السياحية ذات الإقامة منخفضة التكلفة والسفر الجوي، يعدان المحركان الرئيسيان لهذا النمو، لافتًا إلى أن مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والخبر والرياض مازالت تحتفظ بمكانتها كوجهات سفر رئيسية في المملكة، إلا أن هناك بعض المناطق الواعدة التي تكتسب زخمًا بين السياح، وأبرزها أبها والجبيل وحائل وتبوك وجيزان.

وتعكس هذه البيانات مواصلة مشهد السفر الداخلي ازدهاره خلال السنوات الأخيرة، فوفقًا لأحدث إحصاءات وزارة السياحة، لعام 2023م، مقارنةً بعام 2022م، بلغ عدد ليالي السياحة الداخلية 495.3 مليون ليلة، بمعدل نمو 34%، وبلغ عدد السائحين حوالي 82 مليون سائح بمعدل نمو 5.4%، ومتوسط مدة الإقامة 6.05 ليلة بمعدل نمو 27.4%، بإجمالي إنفاق بلغ 114.4 مليار ريال، بمعدل نمو 6.6%، وهي بذلك، تتفوق بشكل ملحوظ على السياحة الوافدة، التي سجلت 27.4 مليون سائح، و432.3 مليون ليلة، وإجمالي إنفاق بلغ 141.2 مليار ريال في عام 2023م.

وبحسب تقديرات دولية، فقد استحوذت الرحلات الترفيهية على أعلى عدد من الرحلات السياحية الداخلية في المملكة عام 2023م، بنحو 35 مليون رحلة، أي ما يقرب من 43% من إجمالي الرحلات السياحية المحلية البالغ 81.9 مليون رحلة، وأشارت إلى أن قطاع السياحة في المملكة يشهد تحولاً كبيرًا، مدفوعًا برؤية 2030م؛ حيث اتخذت الحكومة عدة مبادرات لتسريع تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسياحة، المتمثلة في جذب ملايين الزوار سنويًا، وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل في مجال السياحة، ومن المتوقع أن

تسهم صناعة السياحة في اقتصاد المملكة بأكثر من 86 مليار دولار بنهاية 2025م.

نمو متواصل

وثمة توقعات بأن تحقق مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يبلغ إلى 16%، لتصل إلى 836 مليار ريال بحلول عام 2034م، مقارنةً مع 11.5% عام 2023م، وفقًا لتقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، التي أشارت أيضًا إلى أن القطاع سيقوم بتوظيف أكثر من 3.6 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، حيث يعمل واحد من كل خمسة أشخاص في هذا القطاع.

وفي السياق نفسه، تسير المملكة على مسارٍ تاريخي؛ حيث وضعت نفسها بقوة بين وجهات السفر الدولية في سباق السياحة العالمي، وأن صناعة هذا التاريخ الجديد كان في طريقه بالفعل خلال السنوات السابقة، لكن التركيز فقط على الزوار الوافدين لا يوفر الصورة الكاملة في المشهد السياحي المتنامي.

فقد زادت المملكة من سياحتها المحلية منذ عام 2015م، من حيث عدد الزوار، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7%، وسياحتها الوافدة بنسبة 5.4%، وهما رقمان يمكن وصفهما بالمذهلين، فلم يشهد السفر المحلي خلال جائحة كوفيد (الفترة من عام 2019م إلى عام 2020م) سوى انخفاض بنسبة 11% على أساس سنوي، ومنذ ذلك الحين، سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 23.5%، مما يعكس "نضوج" قطاع السياحة الداخلية، الذي لا يزال جزءًا مهمًا من قصة نمو السياحة في البلاد.

وتوقع تقرير لشركة "ويجو"، المالكة للتطبيق الأشهر في مجال السفر، استمرار نمو السفر الداخلي في المملكة، مدفوعًا بالتزام المملكة بتطوير قطاع السياحة من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك المشاريع الضخمة والأحداث الدولية وتحسين البنية التحتية.

فرص متنوعة

ويمتاز قطاع السياحة بمزايا تنافسية فريدة، أبرزها الفرص الاستثمارية الواعدة، وقد ذكر وكيل وزارة السياحة لتمكين الوجهات السياحية، المهندس "محمود عبدالهادي"، أن المملكة تبرز بسرعة كواحدة من أكثر الوجهات السياحية ديناميكية وسرعة في النمو على مستوى العالم، مشيرًا إلى أن رؤية المملكة لتحويل صناعة السياحة (الداخلية والدولية) لا تقتصر على زيادة أعداد الزوار فحسب؛ بل إنها تمثل حجر الزاوية لاستراتيجية أوسع تهدف إلى تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل وتعزيز التبادل

الثقافي، ومع تطور هذا التحول، أصبح قطاع السياحة نقطة جذب للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستفادة من سوق مليئة بالفرص وإمكانات النمو.

وأضاف أنه إلى جانب مبادراتها الاستراتيجية ومزاياها الجغرافية، تقدم المملكة فرصًا استثمارية متنوعة عبر قطاع السياحة، فمن مواقعها الثمانية المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، إلى التطورات الرائدة والمشاريع العملاقة، توفر السمات الجغرافية الفريدة للمملكة، تجارب لا مثيل لها للسياح وآفاق جذابة للمستثمرين، مشددًا على أن قطاع السياحة في المملكة يقف كبوابة لفرص استثمارية لا مثيل لها، مما يدعو المستثمرين المحليين والدوليين للمشاركة في النمو المستمر ونجاح هذه السوق الديناميكية والمتوسعة باستمرار.

ما يشير إلى أهمية قيام شركة السفر المحلية بالتركيز على الترويج للمعالم السياحية التراثية والثقافية في المملكة، والتي تأتي على قمة العوامل المؤثرة في اختيار وجهات السفر الداخلية.

وكشف تقرير حديث لشركة "نايت فرانك" الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستشارات، أن 65% من المواطنين يسافرون من مرة إلى 3 مرات شهريًا، لأسباب مثل رحلات العمل القصيرة (16%)، والأغراض الدينية (16%)، والترفيه والمعالم السياحية الموسمية (12%).

وأوضح الخبير المتخصص في السفر والسياحة بمجموعة بوسطن الاستشارية، "هانز كليمنت"، أنه بفضل إطلاق رؤية 2030م، شهدت صناعة الترفيه في المملكة زيادة في فرص الاستثمار، مما أدى إلى خلق مشهد ترفيهي سريع التطور، أسهم في تعزيز السياحة الداخلية بشكلٍ كبير، حيث تظهر منظومة جديدة ومثيرة لوجهات الترفيه، مما يضع المملكة كمركز ترفيهي عالمي للمقيمين والسياح، ويشمل هذا التحول، عديدًا من المبادرات الطموحة، بما في ذلك موسم الرياض؛ ومشروع حديقة الملك سلمان، وهي حديقة حضرية واسعة النطاق مصممة لدمج الفنون والثقافة والترفيه، مع عديد من أماكن الترفيه والفعاليات؛ ومشروع "ذا ريج"، وهو وجهة بحرية تقدم تجارب مثيرة وفريدة من نوعها.

أهم الوجهات السياحية

وأكد نائب رئيس التطوير لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في شركة "كلوب ميد" الفرنسية المتخصصة في تطوير وتشغيل المنتجعات السياحية، "ديفيد فيلي"، إن الخبراء في مجال الضيافة العالمية شهدوا عن كثب جهود المملكة واستثماراتها

"44% نمو في السياحة الداخلية بزيادة 11% في حصتها في قطاع السياحة عام 2024م.

"قطاع السياحة أصبح نقطة جذب للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستفادة من سوق مليئة بالفرص.

"المناظر الطبيعية الخلابة في العلا والجبال الوعرة في الطائف تجتذب المواطنين والمقيمين أكثر من الوجهات الدولية.

المستمرة ونجاحها في أن تكون واحدة من أهم الوجهات السياحية العالمية، مشيرًا إلى أن المملكة تركز في الوقت نفسه على زيادة إيراداتها من السياحة الداخلية، من خلال تطوير البنية التحتية ذات المستوى العالمي، وشبكة الطرق السريعة والمتقدمة والمطارات، فضلاً عن المواقع التاريخية والشواطئ الجميلة ومراكز الترفيه الحديثة.

ولفت "فيلي" إلى أن الخدمة الجيدة والتجارب التي لا تُنسى، إلى جانب الضيافة المهنية والدافئة، ضرورية للاحتفاظ بالسياح المحليين والدوليين وتعزيز السمعة الطيبة، متابعًا بقوله: "لقد لاحظنا جهود المملكة واستثماراتها المستمرة للوفاء بالمعايير العالمية ونجاحها في هذا الشأن، ونحن على ثقة من قدرتها على تحقيق، بل وتجاوز، الأهداف الطموحة لرؤية 2030م".

وأوضح الخبير الدولي، أن استضافة المملكة لمعرض إكسبو 2030م يمثل فرصة مهمة لقطاع الضيافة، مما يدفع النمو والاستثمار، مشيرًا إلى أن المستثمرين سواء من الداخل أو الخارج، ينجذبون إلى الفرص المتاحة في مشاريع تطوير الفنادق والمنتجعات، نظرًا لإمكانات القطاع في تحقيق عوائد كبيرة على الاستثمار"، لافتًا إلى أن صناعة الضيافة المزدهرة تعمل على تعزيز جاذبية المملكة بشكل عام كوجهة استثمارية، وتعزيز الثقة بين المستثمرين الأجانب والمساهمة في جهود النمو الاقتصادي والتنويع في البلاد.

وكانت المملكة أعلنت عن نيتها لإطلاق 315 غرفة فندقية جديدة بحلول عام 2030م، ليصل العدد الإجمالي إلى 450 ألف غرفة، مع خطط لاستثمار أكثر من 500 مليار دولار لتطوير وجهات جديدة، فضلاً عن المبادرات المتنوعة واستضافة الأحداث العالمية، وذلك في صناعة الترفيه متسارعة النمو، حيث تدعم هذه التطورات المساعي المتواصلة لتعزيز السياحة الداخلية، جنبًا إلى جنب مع السياحة الدولية.

وقد أكتسب السفر الداخلي شعبية متزايدة خلال السنوات الأخيرة، حيث اختار المواطنون استكشاف المناظر الطبيعية الخلابة في العلا، أو الجبال الوعرة في الطائف بدلاً من الوجهات الدولية، كما توفر المدن الجنوبية، على وجه الخصوص، ملاذًا منعشًا من الحرارة، لكن جاذبية التجارب الأصيلة الغامرة هي التي أسرتهم حقًا، حيث تتيح لهم الانغماس في ثقافتهم وطعامهم وتقاليدهم العريقة والجمال الطبيعي لبلدهم، مع تحسن إمكانية الوصول وخيارات السفر بأسعار معقولة بشكل متزايد، حيث أصبحت الوجهات التي تم تجاهلها في السابق أماكن يوصى بزيارتها اليوم، مما يغذي طفرة السياحة الداخلية التي لا تظهر أي علامات على التباطؤ. ■

أمير الشرقية يُشرف اللقاء السنوي لجمعية أصدقاء المرضى

شرَّف صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، والرئيس الفخري لجمعية أصدقاء المرضى بالمنطقة الشرقية، يوم الأحد 16 فبراير 2025م، اللقاء السنوي لجمعية أصدقاء المرضى، وسط حضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وأعضاء الجمعية العمومية، والداعمين من رجال أعمال المنطقة.

واستعرضت الجمعية إنجازاتها، بأن بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها لأكثر من 258 ألف مراجع لمستشفيات المنطقة، عبر أكثر من 18 موقع خدمة، وكرَّم سمو أمير المنطقة الشرقية أصدقاء المرضى الداعمين لأعمال الجمعية للعام 2024م، والتقاط الصور التذكارية مع المكرمين.

ومن جانبه قال رئيس مجلس إدارة الجمعية، عبدالحكيم بن حمد الخالدي، إن الجمعية ومنذ انطلاقها أشاعت روح العمل التطوّعي وعزَّزت من أعمال الخير والمشاركة المجتمعية في المنطقة الشرقية، خاصة في مجال خدمة المرضى والقطاع الصحي، من خلال المساهمة بإنشاء العيادات التخصصية، والمراكز، وتوفير الأجهزة، والمستلزمات الطبية، التي تحقق مسارات الجمعية المبنية على خدمة المريض وخدمة القطاع الصحي وخدمة قطاع الأعمال، من خلال التكامل بما يخدم المريض والمراجع، فقد قدَّم رجال الأعمال من أصحاب "الأيادي البيضاء" الكثير، ولا يزالون يعملون لخدمة وطنهم ومجتمعهم والمرضى الذين يستحقون كل الرعاية، مؤكدين التزامهم ومسؤولياتهم تجاه أهل المنطقة الشرقية.

وقال الخالدي إن الجمعية تفخر بأن تكون هي امتداد لأول لجنة من رجال الأعمال يتم تأسيسها بالمملكة منذ أكثر من أربعة عقود مضت، وتُعد القدوة والمثل لباقي الجمعيات النوعية بمناطق المملكة المختلفة بعملها المنظم ومشاريعها كمًا ونوعًا لخدمة مجتمع هذا الوطن الغالي مقتدين بولاة الأمر حفظهم الله السباقين لعمل الخير ودعمه.

وأعرب الخالدي عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية والرئيس الفخري للجمعية على رعايته الكريمة الدائمة، وجهوده الكبيرة لخدمة المنطقة وأهاليها. ■

غرفة الشرقية تحصد جائزة الملك عبدالعزيز للجودة

أشاد رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، بحصول غرفة الشرقية على المستوى"الفضي" ضمن منشآت القطاع الخاص في الدورة السابعة، لجائزة الملك عبد العزيز للجودة، التي أُعلنت نتائجها يوم الخميس 16 يناير 2025م، وشهدت فوز 63 منشأة من مختلف القطاعات، وقال: (إن حصول الغرفة على هذا المستوى المتقدم ضمن مستويات الجائزة، يمثل تكريمًا وطنيًا رفيعًا يعتز ويفخر به كل أعضاء ومنسوبي الغرفة، وإنه جاء تقديرًا للجهود المستمرة التي تتبعها الغرفة لأجل تطوير الأداء وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030م، التي ترسم ملامح مستقبل مشرق للتنمية الاقتصادية المستدامة)، مؤكدًا بأن هذا التكريم الذي يعد من أبرز وأرقى الجوائز الوطنية، إنما يعكس مدى التزام الغرفة الراسخ بأعلى معايير التميز المؤسسي والجودة في تقديم الخدمات، وكذلك الابتكار في تلبية احتياجات قطاع الأعمال.

وأهدى الرزيزاء هذا الإنجاز إلى صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبد العزيز، نائب أمير المنطقة، اللذان لا يدخرا جهدًا في دعم ورعاية أعمال الغرفة، وإلى شركاء وأعضاء الغرفة ومنسوبيها الذين يمثلون ثمرة هذا الإنجاز بما تترسخ لديهم من قيم الإبداع والابتكار وصولاً إلى أعلى مستويات التميز في الأداء، لافتًا بقوله إلى أن الجائزة تأتي حافزًا لنا جميعًا في غرفة الشرقية على مواصلة مسيرة الريادة والابتكار ورفع مستوى جودة الأداء، وعلى وضع قيم التميز في خدمة القطاع الخاص ومواكبة مستهدفات رؤيتنا المباركة في طليعة أولوياتنا.

ومن جانبه عبَّر أمين عام غرفة الشرقية، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، عن اعتزازه وفخره بحصول الغرفة على المستوى "الفضي" ضمن نتائج الدورة السابعة لجائزة الملك عبد العزيز للجودة، وقال: إن حصول الغرفة على هذا المستوي في الجائزة هو نتاج تضافر الجهود بين مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، والعمل الجاد للارتقاء بالخدمات والتميز في الأداء، وأكد بأن الغرفة سوف تستمر في سياستها بالابتكار المؤسسي والسعي الدائم إلى تقديم كل ما هو جديد في خدمة الاقتصاد الوطني وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية. ■

غرفة الشرقية ومجلس صناعة الطاقة يطلقان "سعودي كونيكت"

عقدت غرفة الشرقية مُمثلة بمركز الاستثمار والدراسات بالتعاون مع مجلس صناعة الطاقة، يوم الثلاثاء 18 فبراير 2025م، مُلتقى "سعودي كونيكت" بحضور رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، والرئيس التنفيذي لـ EIC ستويرت برودلي، وهدف الملتقى الذي شهد حضورًا كبيرًا إلى إطلاع رجال الأعمال في المنطقة، وشركات الطاقة على سلاسل التوريد في المملكة، والفرص المتاحة أمامهم في هذا المجال.

ويمثل الملتقى منصة محورية تجمع بين قادة الصناعة ومقاولي الهندسة والمشتريات والبناء (EPC) والمطورين في قطاع الطاقة في المملكة والشركات الأجنبية المهتمة بدخول السوق السعودي، ويسلط الضوء على سلاسل التوريد والفرص الاستثمارية المتاحة في هذا المجال.

وقال الرزيزاء، إن الاقتصاد الوطني يشهد اليوم تطورًا كبيرًا في كافة المجالات، وثمة مشروعات تُنفذ وأُخرى جاري انطلاقها بخاصة في مجالات الطاقة، التي تأتي على رأس أولويات ومستهدفات رؤية 2030م، بأن تكون للمملكة الريادة العالمية في كافة أشكال الطاقة، من خلال إطار عمل الاقتصاد الدائري للكربون؛ لما يشهده العالم أجمع من تحوُّل نحو الاستدامة البيئية.

وأشار إلى أهمية الملتقى كونه جمع تحت سقفه قادة صناعيين ومقاولي هندسة ومشتريات ومطورين محليين بقطاع الطاقة في المملكة والشركات الأجنبية المهتمة بدخول السوق السعودي، لافتًا إلى أن الملتقى مثَّل منصةً محورية جديدة استهدفت الغرفة من خلالها تعزيز التواصل والاتصال مع شركات الطاقة وصناع القرار فيها، والاطلاع على آخر مستجدات أسواق الطاقة، والإحاطة التفصيلية بجميع شركات سلاسل التوريد، والفرص الاستثمارية المتاحة في جميع مناطق ومحافظات المملكة. ■

أكثر من 28 مليون طن بضائع ومعادن تم شحنها عام 2024م

أكد الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الحديدية السعودية "سار"، الدكتور بشار بن خالد المالك، على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الشركة وفق أعلى المعايير العالمية، وإيجابية قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية في التعاطي مع المشاريع الكبرى، وأشار إلى أن كميات البضائع والمعادن التي تم شحنها عام 2024م بلغت نحو 28.5 مليون طن، بزيادة قدرها 15% مقارنة بالعام 2023م، ومنها أكثر من 13 مليون طن تم نقلها بين موانئ المنطقة الشرقية وميناء الرياض الجاف.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الشرقية ممثلة باللجنة اللوجستية، يوم الاثنين 19 فبراير 2025م، وأداره رئيس اللجنة اللوجستية بالغرفة، راكان بن عبدالرحمن العطيشان، بحضور النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد البوعلي، وعضو مجلس الإدارة، محمد بن علي المجدوعي، وبمشاركة عدد من قطاع الأعمال والمهتمين.

وقال المالك إنه تم خلال العام الماضي تفعيل نقل الحاويات من ميناء الجبيل التجاري باتجاه ميناء الرياض الجاف، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ أعمال مشروع نقل مسار قطار البضائع إلى خارج النطاق العمراني بالأحساء مما يتيح مرونة أكبر لعمليات شحن البضائع.

واستعرض المالك الأعمال التطويرية للشبكة، بقوله إنه تم العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية من خلال شراء 10 قطارات ركاب جديدة مع خيار إضافة 10 قطارات إضافية، وهو ما انعكس على مضاعفة الطاقة الاستيعابية بأكثر من ثلاث أضعاف مع اكتمال دخول القطارات الجديدة للخدمة، في الوقت الذي تسهم فيه خطط التطوير الشاملة خلال الفترة المقبلة بإضافة مقاعد تصل إلى مئة ألف مقعد، مما يسهم في تحسين تجربة المستفيدين من قطارات الركاب، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية وتطلعات رؤية 2030م.

ومن إنجازات الشركة على مستوى البنية التحتية خلال الأعوام القليلة الماضية، قال المالك هو الربط بين عدد من المنشآت في مدينة الجبيل الصناعية بالموانئ من خلال شبكة الجبيل الداخلية، وتحسين وتطوير البنية التحتية لسكك رأس الخير وتطوير منطقة تخزين وتسليم الحاويات في الجبيل، لتسهم هذه المشاريع مع مشاريع أخرى جاري تنفيذها وصولاً إلى عام 2053م لرفع طاقة النقل الى 15.7 مليون طن من البضائع من موانئ المنطقة الشرقية إلى ميناء الرياض الجاف.

وتحدث المالك عن مشاريع التوسع للشركة، بقوله إنه تم تشغيل مسار الخط الحديدي لقطار البضائع خارج النطاق العمراني لمحافظة الأحساء بعد انتهاء تنفيذ أعماله بنهاية العام 2024م ورفع كفاءة الشبكة، وذلك من خلال تشغيل نظام الإشارات والاتصالات لشبكة الجبيل الداخلية وللخط الحديدي الرابط بين شبكتي الشمال والشرق "الجبيل – الدمام" والذي يخدم قطارات الشحن مع شركات سابك وصدارة ويرفع الطاقة الاستيعابية لها خلال الربع الأول لعام 2025م، بالإضافة إلى تشغيل السكة في ميناء الملك فهد الصناعي خلال الربع الأول من العام الحالي، وإنشاء محطة شحن في مدينة الجبيل الصناعية، والتحضير لتنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى، مثل: الجسر البري والربط الخليجي لتعزيز الترابط اللوجستي وتحقيق مستهدفات رؤية 2030م لجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.

وطرح اللقاء عددًا من الفرص الاستثمارية في شركة "سار" متمثلة في القطاعات التجارية والصناعية والسكنية واللوجستية ضمن نموذج (بناء-تشغيل-تحويل BOT) أو من خلال التأجير المباشر، مما يضمن عوائد طويلة الأجل واستثمارات آمنة.

3 مليار ريال حجم سوق الاستثمار الجريء بالمملكة

بلغ حجم الاستثمار الجريء في المملكة قيمة 3 مليار ريال، وسجل نموًا فائقًا بنسبة 387% في السنوات الخمس الأخيرة، وشارك أكثر من 100 مستثمر في دعم قطاع ريادة الأعمال والتقنيات الناشئة، كما احتلت المملكة المركز الأول من حيث عدد صفقات الاستثمار بعدد تجاوز 178 صفقة استثمارية، مستحوذة على أكثر من 31% من حجم مجموع الصفقات في المنطقة.

جاء ذلك ضمن لقاء نظمته غرفة الشرقية، مُمثلة بمجلس شباب أعمال الشرقية، يوم الأربعاء 5 فبراير 2025م، في فرعها بالقطيف، تحت عنوان (تمكين ريادة الأعمال.. دور الصناديق الاستثمارية والبنوك في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، وحضره عدد من رواد ورائدات الأعمال، والمهتمين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستضافت خلاله مُمثلين من بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق واعد فنتشرز الاستثماري، لتسليط الضوء على دور الجهات في تمكين رواد الأعمال، واستعراض التحديات والفرص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمية الشراكات بين البنوك والصناديق في دعم المشاريع.

وتحدث المشاركون عن أهداف بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بزيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسد الفجوة التمويلية، وتعزيز مساهمات المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاستقرار المالي لهذا القطاع الحيوي، كما تناولوا استراتيجية صندوق واعد فنتشرز الذراع الاستثماري الخاص بأرامكو والبالغة قيمته الإجمالية 500 مليون دولار، واستعرضوا انعكاسات تخصيص الصندوق نحو 100 مليون دولار للاستثمار في الشركات العالمية الناشئة التي تركز على مجال الذكاء الاصطناعي، لافتين إلى أن هذا التخصيص يأتي في إطار استراتيجية الصندوق الهادفة إلى تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي في المملكة.

إنشاء أضخم مشروع للثروة الحيوانية بحفر الباطن

قال مدير إدارة الزراعة بفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمنطقة الشرقية، المهندس وليد بن خالد الشويرد، إن الوزارة وقعت مذكرة تفاهم لإنشاء أضخم مشروع للثروة الحيوانية في حفر الباطن، وأشار إلى أن عدد الفرص الاستثمارية المستهدفة للعام 2025م بلغت 54 فرصة استثمارية؛ حيث تم تخصيص 14 فرصة للأنشطة الزراعية، و9 فرص للثروة الحيوانية، و4 فرص للثروة السمكية، و6 فرص للمتنزهات، و5 فرص لمرافئ الصيد، و18 لأبراج المياه، ولفت إلى أن محافظة الأحساء وقَّعت 9 عقود استثمارية، والدمام 15 عقدًا، ومدينة الخبر 5 عقود، والجبيل 8 عقود، أما القطيف فوقعت 5 عقود استثمارية.

جاء ذلك خلال لقاء الثلاثاء الشهري، الذي عقد بغرفة الشرقية يوم الثلاثاء 11 فبراير 2025م، وشهد حضورًا لافتًا من المتخصصين والمهتمين، وأدار اللقاء أمين عام الغرفة عبد الرحمن بن عبد الله الوابل، واستعرض الشويرد، أهمية الزراعة في المنطقة الشرقية ودورها في دعم الاقتصاد المحلي، ومبادرات وبرامج الدولة وأثرها الإيجابي على القطاع الزراعي، وقال: إن وزارة البيئة والمياه والزراعة، تعمل وكافة الجهات التابعة لها على ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في جميع إداراتها وشؤونها، ويعتبر اهتمامها المتجدد بالتنمية المستدامة واحدًا من أهم اهدافها ومبادراتها الأساسية، التي تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها للأجيال القادمة، مع المحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية يتم استغلاله بإدارة رشيدة، وطرق فعالة وآمنة في نفس الوقت.

وأشار الشويرد إلى أن فرع الوزارة يهدف إلى دفع عجلة التنمية في مضمار قطاع الثروة الحيوانية والثروة النباتية والمحافظة على البيئة البرية والبحرية ورفع كفاءة الأساليب الزراعية وتحسين الممارسات الزراعية للاستفادة القصوى من كافة الموارد المتاحة في القطاع الحيواني والنباتي من خلال تكامل وتظافر تلك الموارد. ■

التقنية الحديثة حوَّلت المُحاسب إلى صاحب قرار استراتيجي

أكد مُختصون في قطاع المحاسبة على الأثر الإيجابي للتقنية الحديثة في تطوير المجال المحاسبي، وأن التقنية وتخصصاتها في الذكاء الاصطناعي لم تقلل من أهمية عمل المحاسب، بل جعلت منه صاحب قرار استراتيجي بعدما وفرت له الأدوات التحليلية والبيانات التي تساعده في اتخاذ القرارات المحاسبية بوعي أكبر.

جاء ذلك خلال ندوة نظمتها غرفة الشرقية مُمثلة بمركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة يوم الثلاثاء 14 يناير 2025م، بعنوان (المحاسبة السحابية: تحديات وحلول)، وبحضور عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الاتصالات والتقنية، ناصر بن راشد آل بجاش الهاجري، وبمُشاركة عدد من رواد الأعمال، والمختصين، والمهتمين.

وقال المختصون بأن التقنية لم تحد من أثر التخصص، بل أسهمت في تطويره وتطوير آلية العمل فيه من خلال الحلول المبتكرة، وأن نظام ضريبة القيمة المضافة، أصبح بحاجة ماسة للحلول المحاسبية، والحوسبة السحابية؛ حيث سهلت عملية التحول الرقمي التعامل مع أكثر من طرف، بدءًا من المستهلك النهائي، والجهات التشريعية، وانتهاءً بسلاسل التوريد، مما استدعى ظهور نظام محاسبي مُختلف، يحقق الفعالية والكفاءة، خاصة مع الفوترة الإلكترونية.

وأشاروا إلى أن التحدي الأبرز الذي يواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع رواد ورائدات الأعمال، هو ضبط العمليات المحاسبية والتأكد من صحة بياناتها، لذلك أصبح للحلول المحاسبية السحابية دورًا بارزًا في نجاح واستدامة النشاط التجاري؛ حيث يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وذكروا بأن الحلول المحاسبية، والحوسبة السحابية لها مُميزات كثيرة، أبرزها السرعة في أداء الأعمال، فهي أداة نشطة لحفظ البيانات، والعودة لها كلما استدعت الحاجة لذلك، إضافة إلى تمكنها من حماية البيانات بكفاءة عالية.

وأكدوا أن التحول الرقمي الذي يشهده قطاع المحاسبة، ساهم في تطور الخدمات، والأدوات المستخدمة فيه، كما أنه ساهم في إضافة التخصصية الدقيقة في أعمال القطاع والتي تأتي على رأسها خدمة العملاء؛ حيث ساهم ذلك في إعطاء الحلول الجذرية لأبرز التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال.

ومن جهته قال ناصر بن راشد آل بجاش الهاجري، إنه في ضوء التحول الرقمي الذي يشهده الوقت الحالي ومع رؤى وتوجهات التنمية في المملكة من خلال رؤية 2030م، جاءت الثورة التقنية في المجال المحاسبي لتساهم في أتمتة العمليات، وترفع الكفاءة في المخرجات، وتساعد أصحاب القرار في الشركات، لاتخاذ القرارات المناسبة بوعي وأكثر دقة، وتساهم في نجاح الأعمال، لاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويذكر أن الندوة تناولت عرض عدة تجارب من رواد الأعمال من قصص النجاح في المشاريع المحاسبية، وحجم سوق المحاسبة السحابية، كما صاحب الندوة معرض يضم أكثر من 20 جهة حكومية وخاصة، تُقدم خدمات المحاسبة السحابية، كما استعرضت أبرز وسائل الدعم التي تقدمها لرواد الأعمال.

العمل الحر يرفع كفاءة الوعي المالي لدى الأفراد

ضمن جُهودها لتعزيز وتعظيم مشاركة السيدات في التنمية الاقتصادية، نظمت غرفة الشرقية مُمثلة بمركز تمكين المرأة يوم الثلاثاء 21 يناير 2025م، عبر تقنية الاتصال المرئي، ورشة عمل بعنوان "كيف تمتلك عملك الحر"، بالتعاون مع مركز دلني للأعمال التابع لبنك التنمية الاجتماعية، قدَّمها مستشار تطوير الأعمال مصطفى الموافي، بحضور عدد من رواد الأعمال، والمهتمين بالعمل الحُر.

وناقش فيها الموافي مفاهيم ومصطلحات العمل الحر ومهارات أصحاب العمل الحر ومجالات ومنصات التمكين ومنتجات التمويل، بالإضافة إلى طريقة تحويل مهارات الحضور إلى أعمال ناجحة من خلال تزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة لبناء المشاريع التي تُلبي احتياجات السوق المحلية وتُحقق لهم الاستقلال المالي.

وأكد الموافي أن طريقة البدء في خطوات إنشاء العمل الحر، تكون من خلال الاستعداد الكافي بالمهارات والمعارف اللازمة للفرد فيما يخص العمل الذي يرغب بالبدء فيه، وتحديد القيمة المالية والمعرفية من المجال الذي يرغب الدخول فيه، والاتجاه إلى رفع الخبرات من خلال النصائح المقدمة من الخبرات وأصحاب السبق في المجال الاستثماري، وأضاف إلى أهمية امتلاك صاحب العمل الحر لمهارة تنظيم الوقت، لأنها تساعد بشكل كبير في صناعة التنظيم، والالتزام للوصول لخطوات النجاح، ومهارة بناء دائرة العلاقات لأنها محرك نجاح أساسي في الانطلاق بالدخول في سوق العمل.

وأشار إلى أن الوظائف في العمل الحر تُساعد على الوعي المالي، مما ترفع كفاءة الادخار لدى الفرد عن طريق التجارب المختلفة التي سيخوضها الفرد، بالإضافة إلى زيادة الدخل والاستثمارات المتنوعة التي تبدأ صغيرة ثم مع مرور الوقت تتحول إلى مشروع استثماري ناجح.

كما استعرض الموافي خلال اللقاء منتجات التمويل لأصحاب العمل الحر المقدمة من بنك التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض الخدمات والبرامج الاستشارية والتوعوية في مجال تمكين الأفراد من أداء أعمالهم، والبدء بمشاريع العمل الحر.

ورشة عمل تستعرض تطورات البيئة الاستثمارية في المملكة

نظَّمت غرفة الشرقية مُمثلة بمركز الاستثمار والدراسات، بالتعاون مع وزارة الاستثمار ومركز الإقامة المميزة، يوم الاثنين 10 فبراير 2025م، ورشة عمل بعنوان (تطورات البيئة الاستثمارية في المملكة: نظام الاستثمار الجديد - الإجراءات والتسهيلات - الإقامة المميزة).

وتناولت ورشة العمل تطلعات رؤية المملكة 2030م ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والمبادرات والبرامج التنفيذية المنبثقة منها، والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة لاسيما البيئة التنظيمية والتشريعية من خلال منظومة حصرية شاملة تنظم الأنشطة الاستثمارية من خلال تبني نظام موضوعي شامل يخاطب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء بموجب أحكام نظامية واضحة ومرنة، تحفظ للمستثمرين حقوقهم في استثماراتهم وممتلكاتهم وتستجيب لشكاويهم وفق إجراءات واضحة وشفافة بهدف تسريع إجراءات الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب وإزالة العقبات التي قد تواجههم بشكل عام، وكذلك تقديم المحفزات الاستثمارية للمستثمرين من أجل رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية.

وتحدث المشاركون عن بعض مبادئ وأساسيات نظام الاستثمار الجديد، التي تتمثل في صياغة نظام موحد يجمع بين حقوق وواجبات المستثمر المحلي والأجنبي يتوافق مع الممارسات الدولية، وإلغاء متطلب الترخيص للمستثمر الأجنبي والسماح له بممارسة الأنشطة الاقتصادية، مراجعة قيود الأنشطة العادلة من خلال التأكيد على عدم منافسة ومزاحمة القطاع العام للخاص، ومنح حقوق موضوعية وأساسية للمستثمر كالحماية من نزع الملكية والمعلومات التجارية السرية وتيسير إجراءاته الإدارية.

كما أشارت ورشة العمل إلى نظام الإقامة المميزة، الذي يهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة وجذب الكفاءات والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، حيث يتيح النظام للأجانب الحصول على إقامة طويلة الأمد بدون الحاجة إلى كفيل، مما يوفر لهم مزيدًا من المرونة والحرية في ممارسة الأعمال، ويتضمن النظام نوعين من الإقامة: الإقامة الدائمة والإقامة المؤقتة، مع مزايا متعددة تشمل حق العمل في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إمكانية تملك العقارات.

ويعمل نظام الإقامة المميزة على توفير بيئة استثمارية جاذبة ومبتكرة، حيث يعد خطوة مهمة نحو تحقيق ذلك، من خلال التشجيع على استقطاب الكفاءات العالمية والاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية، كما يساعد في خلق فرص عمل جديدة ويعزز من تنافسية المملكة في السوق العالمية، ومن المتوقع أن يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة النشاط الاقتصادي.

وفدان ألمانيان يستعرضان الفرص الاستثمارية أمام قطاع الأعمال بالشرقية

زار غرفة الشرقية يومي الخميس والأحد 13 و16 فبراير 2025م، وفدان تجاريان من ألمانيا، لبحث أوجه التعاون وفرص الاستثمار في قطاعات عدة؛ حيث التقى الوفد الأول، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد البوعلي، بالسيد ستيفان أووم، مستشار التنمية المؤسسي في جمعية VDMA الألمانية، ونظَّمت الغرفة على هامش الزيارة لقاء الفرص الاستثمارية مع الوفد التجاري الألماني، وحضره عضو مجلس الإدارة، حمد بن حمود الحماد، والأمين العام، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، حيث التقى الوفد الذي يتخصص في البناء والمقاولات عددًا من رجال وسيدات الأعمال والمهتمين.

فيما بحث الوفد الثاني الفرص الاستثمارية بقطاعات الطاقة المستدامة، والتصنيع، وحلول في اللوجستيات والبناء، والتكنولوجيا الرقمية، والتجارة والاستثمار، والصحة، وذلك بحضور النائب الثاني لرئيس الغرفة، حمد بن محمد العمار الخالدي، وحضور مندوبة الصناعة والتجارة الألمانية في المملكة، الدكتورة داليا أبو سمره، وشهد اللقاء حضورًا لافتًا من رجال وسيدات الأعمال في البلدين كما حضره عدد من المهتمين والمختصين.

لقاء وظيفي بغرفة الشرقية يستعرض عديد من الوظائف في القطاع الصناعي

عقدت غرفة الشرقية بالتعاون مع لجنة الصناعة والطاقة بالغرفة، يوم الأربعاء 19 فبراير 2025م لقاءً وظيفيًا لدعم شركات القطاع الخاص بالكوادر الوطنية المؤهلة في تخصصات متنوعة في القطاع الصناعي، وتسهيلاً للمتقدمين تم إتاحة التسجيل الإلكتروني دون الحاجة إلى إحضار نسخ ورقية من السيرة الذاتية أو الوثائق المطلوبة.

وشهد اللقاء الذي يأتي ضمن جهود غرفة الشرقية وحرصها على دعم خيار التوطين في القطاع الخاص، ورفع نسب التوطين في القطاع الصناعي بالمنطقة، من خلال دعم الكفاءات الوطنية واستقطاب المواهب المتنوعة وخلق فرص عمل واعدة، وذلك لتغطية الشواغر الوظيفية لدى هذه المنشآت، ولدعم مجالات التطوير، ضمن متطلبات رؤية المملكة 2030م، مشاركة عديد من المنشآت الصناعية، الراغبة في استقطاب قوى عاملة وطنية مؤهلة، واستعراضها لوظائف متنوعة في تخصصات عديدة.

ويعد هذا اللقاء تكملة لما تقوم به الغرفة من تنظيم عديد من اللقاءات الوظيفية لمجموعة شركات في قطاعات متنوعة لتوفير المهارات الفنية الوطنية المؤهلة للعمل في القطاع الخاص. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل